



التعليم الجامعي الريادي ومستقبل التنمية لدى الشباب: دراسة ميدانية في ضوء مفاهيم نظرية الحلزون الثلاثي

د. عبير فؤاد الشريف

أستاذ علم الاجتماع المساعد

قسم الاجتماع_ كلية الآداب _ جامعة المنوفية

البريد الإلكتروني: abeer.uni69@yahoo.com

المستخلص:

بحثت هذه الدراسة في موضوع التعليم الجامعي الريادي ومستقبل التنمية لدى الشباب، وهي دراسة ميدانية في ضوء نظرية الحلزون الثلاثي، طرحت الدراسة أربعة أسئلة أساسية وهي: ما درجة تبني ثقافة التعليم الريادي في الجامعات المصرية؟، ما متطلبات التعليم الجامعي الريادي التي تسهم في تحقيق تنمية الشباب في المستقبل؟ ما العلاقة بين التعليم الجامعي الريادي وتحقيق الاهداف المتعلقة بتنمية الشباب مستقبلا؟ وأخيرا ما اهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي الريادي لأجل تنمية الشباب؟. اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدمت اداة الاستبيان، وطبقت الدراسة الميدانية على عينة عمدية بلغ حجمها (٤٣٥) من اعضاء هيئة التدريس بعدد من الجامعات الحكومية والخاصة، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي: إن تبني ثقافة التعليم الريادي في الجامعات المصرية يعاني من حالة من الندني الواضح، ويعود ذلك لعدد من التحديات منها سيطرة البيروقراطية على العمل الاداري وسيادة الثقافة الفردية التي لا تشجع على الريادة والابتكار والمخاطرة، وضعف التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص، وغياب الرؤية المستقبلية للتعليم الريادي في الجامعات المصرية.

الكلمات المفتاحية: التعليم الريادي، الحلزون الثلاثي، الجامعات المصرية، الابتكار، الشباب، التنمية.



Entrepreneurial university education and the future of youth development: a field study in the light of the concepts of triple-snail theory

The summary:

This study examined the subject of pioneering university education and the future of development among young people, which is a field study in light of the theory of the triple snail. The study posed four basic questions: What is the degree of adopting the culture of entrepreneurial education in Egyptian universities? What are the requirements of entrepreneurial university education that contribute to achieving the development of youth in the future? What is the relationship between leading university education and achieving future youth development goals? Finally, what are the most important challenges facing entrepreneurial university education for youth development? The study relied on the methodology of the sample social survey, and used the questionnaire tool, and the field study was applied to a general sample of (435) faculty members in a number of public and private universities. The study concluded a number of results that can be summarised as follows: The adoption of the culture of entrepreneurship education in Egyptian universities suffers from a state of clear decline, and this is due to a number of challenges, including the control of bureaucracy over administrative work and the the rule of individual culture that does not encourage leadership, innovation and risk, the weakness of cooperation between universities and the private sector, and the absence of a future vision for entrepreneurial education in Egyptian universities.

Keywords: Entrepreneurial Education, Triple Snail, Egyptian Universities, Innovation, Youth, Development

مقدمة:

شهدت الحقبة الأخيرة زيادة الاهتمام بموضوع ريادة الأعمال، ويعود ذلك إلى التقدم التكنولوجي الذي انتظم العالم وما رافقه من انتشار للعولمة في كافة مناحي الحياة، بجانب اتجاه الأنظار نحو القطاع الخاص والاهتمام به أملاً في أن يكون له دور فاعل في تنمية الاقتصاد على مستوى الدول مما أثر بشكل واضح على بيئة الأعمال وبيئة المنافسة بشكل عام على المستوى الدولي والمحلي في آن واحد، حيث أن عصر التكنولوجيا الحالي أدخل مفاهيم جديدة على عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكامل أبعادها بحيث أصبح تعزيز ريادة الأعمال والابتكار مفتاحاً أساسياً لتحقيق النمو وخلق الوظائف والمحرك الأساسي لتنويع وتوسيع آفاق التنمية وتأمين الازدهار والرخاء للمجتمع (اليزيدي، ٢٠٢٤م، ص ١).

بالإضافة إلي ما سبق تعتبر ريادة الأعمال على مدار عدة عقود سابقة إحدى أهم القوى الاقتصادية في العالم، حيث اكتسبت اهتماماً متزايداً لكونها طريقة لتعزيز فرص التوظيف، وأداة قوية لخلق فرص العمل وتحسين القوى الاقتصادية في سوق العمل والاقتصاد ككل، فمع ظهور الثورة الصناعية الرابعة أصبحت هناك مجموعة من الكفاءات المطلوبة عند انشاء مشروعات رواد الأعمال تتمثل في الإبداع والابتكار والمخاطرة. وفي إطار تحقيق التنمية المستدامة، اتجهت معظم الدول المتقدمة إلى الاهتمام الكبير بنشر ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير التعليم الجامعي للمساهمة في تعزيز المبادرات الإبداعية وربط التعليم بالحياة العملية، ومن ثم ظهر اتجاه يدعو إلى دمج ريادة الأعمال في برامج التعليم الجامعي، مما يؤدي إلى إطلاق المشاريع الابتكارية المنتجة، وبذلك يتحول دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل، فالتعليم التقليدي يسعى إلى البحث عن توافق مخرجاته مع متطلبات سوق العمل، بينما نجد التعليم الريادي الناتج عن دمج الريادة في برامج التعليم يؤدي إلى خريجين قادرين على توفير فرص العمل (إبراهيم، عبدالحميد، ٢٠٢٠م، ص ٣٠٧).

ولذلك يلعب التعليم الريادي الجامعي دوراً حيوياً في تنمية الاقتصاد المحلي وتعزيز التنمية الشاملة. فهو يساعد في تطوير المهارات الريادية للطلاب، حيث يتعلمون كيفية توليد الأفكار الابتكارية وتحويلها إلى منتجات وخدمات ناجحة بالإضافة إلى ذلك، ينشط التعليم الريادي الابتكار والإبداع في المجتمع، حيث يشجع الطلاب على التفكير الابتكاري واستكشاف الحلول المبتكرة للمشاكل الحقيقية. وأخيراً، يساهم التعليم الريادي الجامعي في توفير فرص العمل وتحسين الاقتصاد المحلي من خلال تشجيع الطلاب على إنشاء مشاريعهم الخاصة وتأسيس الشركات الناشئة، مما يخلق فرص عمل جديدة ويساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

وبالتالي تسعى مؤسسات التعليم الجامعي إلى تكييف وتطوير مناهجها لتلبي احتياجات سوق العمل، ولتزويد طلابها بالمهارات الريادية المطلوبة بمختلف السياقات المهنية وتمكينهم من التعامل مع أدوارهم المستقبلية وتحقيق طموحاتهم كما اتجهت العديد من الجامعات العربية إلى دمج الريادة في برامج التعليم الجامعي؛ من خلال تبني مشروع التعليم الريادي الذي قدمه منظمة الأمم المتحدة للتربية للعلوم والثقافة للدول العربية، والذي يهدف إلى تعزيز احترام الذات والثقة بالنفس والتوظيف الذاتي وتعزيز السلوكيات والمهارات العملية، وتطوير مهارات الطلبة للمشاركة في تنمية المجتمع وتحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ توفير فرص العمل فالتعليم التقليدي يسعى إلى البحث عن توافق مخرجاته مع متطلبات التوظيف في سوق العمل، في حين أن التعليم الريادي يسعى إلى دمج الريادة في برامج التعليم الجامعي لتخريج طلبة قادرين على توفير فرص عمل لهم. ولذلك اتجهت العديد من الدول ومنها مصر إلي ما بات يُعرف بالتعليم الريادي الجامعي، حيث يُعد التعليم الجامعي الريادي أمراً بالغ الأهمية.

وفي هذا الإطار تحاول الدراسة التعرف علي واقع التعليم الريادي الجامعي ومدى مساهمته في مستقبل التنمية وضع آفاق جديدة للتنمية المستقبلية لدى الشباب في المجتمع المصري.
أولاً: مشكلة الدراسة:

شهد العالم في العقود القليلة الأخيرة تغيرات هائلة وتحولات اقتصادية واجتماعية نتيجة التقدم والتطور التكنولوجي المتسارع والتحول من الاقتصادي التقليدي إلى اقتصاد المعرفة، وظهور عجز واضح في استيعاب الآلاف من الراغبين في العمل وخاصة خريجي الجامعات وذلك يؤدي إلى ظهور مشاكل اجتماعية نتيجة لأزمة البطالة وخاصة في الدول النامية، وعليه بات من الضروري التوجه إلى الأعمال الحرة كبديل قوي للخروج من مشكلة البطالة مما دفع الشباب للبحث عن عمل خاص بهم يؤمن لهم العيش الكريم، وهكذا بعد العديد من التجارب في هذا المضمار ظهر رواد أعمال لهم خبرة جيدة في إنتاج أفكار وتجسيدها بنجاح في مشاريع صغيرة، ومن ثم بدأ يُنظر إلى ريادة الأعمال بأنها ظاهرة يجب الاهتمام بها لدورها الهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لوجود أعداد معتبرة من المؤهلين يمكنهم استغلال الفرص المتاحة أمامهم من خلال ما يمتلكون من إبداع وابتكار لتنفيذ مشروعاتهم الخاصة (مدخل، طير، ٢٠٢١، ص ١٩١).

ولذلك ظهر مفهوم ريادة الأعمال كنتيجة للتطورات الموجودة في النظم الاقتصادية وكتطور حتمي لسد عدم قدرة الحكومات علي استيعاب الأعداد الهائلة من الشباب الجامعيين وكتطور طبيعي للاتجاه نحو استدامة التنمية وتمكين الشباب (Nian, et all, 2014). ونتيجة لذلك اهتم الباحثون بمفهوم ريادة الأعمال نظراً لأن البحث العلمي يمثل الدافع الرئيسي لعملية التنمية في المجتمعات ويعول عليه في إيجاد حلول لكثيرة من المشكلات، وهكذا ازداد الاهتمام أيضا بريادة الأعمال نتيجة للتطورات التكنولوجية الهائلة والعولمة والتواصل عبر شبكة الانترنت وغير ذلك، وقد اهتمت الدول المتقدمة أكثر من غيرها من الدول النامية بريادة الأعمال حيث بادرت بطرح العديد من الخطط والنشاطات التي تهتم بنشر ثقافة ريادة الأعمال بل عملت تلك الدول على توفير الدعم للأفراد الرياديين والبيئة المناسبة لهم لإنشاء مشاريعهم الخاصة، ونتيجة لتزايد ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي الجامعات سعت الدول خاصة المتقدمة منها بمراجعة المنظومات التعليمية في جامعاتها بهدف تأهيل طلبة الجامعة للقيام بدور نشر ثقافة ريادة الأعمال والدفع بهم لامتلاك مشروعاتهم الخاصة (مدخل، طير، ٢٠٢١، ص ١٩١).

كما يُعد التعليم من أهم عوامل الاستثمار البشري، فهو الركيزة الأساسية التي من خلالها يحقق الإنسان الرفاهية والرقى، وهو شريان الحياة لأي مجتمع يسعى نحو التقدم والازهار، ويؤدي التحديث والتطوير فيه إلى نمو المجتمعات والدفع نحو التنمية المستدامة بأشكالها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والتقنية، وبالتالي تضمن مستوى المعيشة للفرد والمجتمع إلى حد سواء (بن حكومة، الكشر، ٢٠٢٣، ص ٤٠٦).

وتماشياً مع تسعى إليه الكثير من الدول في الوقت الحالي من الاعتماد على نظم تعليم حديثة في تحقيق التنمية من خلال تكوين مواطن صالح يتمتع بقدرات إبداعية خلاقية تمكنه من الاعتماد على نفسه في توفير فرصة عمل له والمساهمة في تحقيق التنمية المجتمعية. لذلك اتجهت الكثير من الدول إلى الاهتمام بالتعليم الريادي والبحث عن نظم تعليمية جديدة تفيد في علاج مشكلة البطالة في المجتمعات بعيداً على إلقاء المسؤولية كاملة على عاتق الدولة واستغلال قدرات الخريجين في تحقيق النهضة المجتمعية، وتقديم ما يمكنهم من الاعتماد على أنفسهم مستقبلاً في حوض غمار العمل الحر، وذلك من خلال الاهتمام بالتنمية الريادية بهدف رفع الكفاءة في استخدام الموارد وتحويل الموارد من مستوى متدني الإنتاجية إلى مستوى عال (الخضر، شاطر، ٢٠٢٣، ص ٥٠).

ويُنظر للتعليم الريادي علي أنه "مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام، وتدريب وتعليم أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز

الوعي الريادي، وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة" (اليونسكو ومنظمة العمل الدولية، ٢٠١٠م، ص ٢٢).

كما تُعتبر الجامعة القلب النابض الذي يساهم في تحقيق التنمية النوعية المستدامة من خلال دفع طاقات بشرية مثقفة ومبدعة إلى سوق العمل، وهو ما يستدعي البحث عن السبل الكفيلة للاستثمار في المورد البشري المتمثل في الطلبة باعتبارهم النواة الحقيقية للنهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تبني آليات فعالة لتشجيع الشباب على ولوج عالم الشغل عن طريق إنشاء مشاريع مصغرة خاصة بهم، لهذا حظي موضوع التوجه الريادي في الآونة الأخيرة باهتمام واسع من قبل الباحثين والأكاديميين، من أجل تدعيم التفكير الابتكاري للطلبة، وبت الروح الريادية فيهم لضمان إكسابهم الخصائص الشخصية والسلوكية والتسييرية التي تخولهم لإنشاء مشاريع ريادية ناجحة، يشرف عليها نخبة المجتمع من خريجي الجامعات، والتي من شأنها الارتقاء بالاقتصاد الوطني إلى مصاف الدول الرائدة في مجال الأعمال (بن شهرة وآخرون، ٢٠١٩م، ص ٦٢).

حيث جاءت فكرة التعليم الريادي الجامعي من خلال ما اتضح لصناع القرار في الدول المتقدمة أن هناك دوراً مهماً للمشروعات الصغيرة الريادية في النظام الاقتصادي، فهي تمثل إحدى القوى الدافعة لانبعاث النهضة الاقتصادية الجديدة، حيث إن ريادة الأعمال تقوم على الابتكار والتغيير الذي يؤدي إلى الإنتاجية والقدرة الاقتصادية التنافسية؛ لذلك فهي محرك النمو الاقتصادي للدولة. وفي هذا السياق أرجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام ٢٠٠٤م النمو الهائل في اقتصاد الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وإنجلترا وألمانيا واليابان وفرنسا خلال القرن الماضي إلى النمو المتزايد للمشروعات الصغيرة التي أسسها الأفراد في تلك المجتمعات من خلال منظومة ريادة الأعمال القائمة على الابتكار والتغيير (

United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], 2004) الأمر الذي دفع صناع القرار بالدول المتقدمة إلى تشجيع وتطوير برامج ريادة الأعمال في المؤسسات التعليمية؛ لما لها من أثر إيجابي على معدلات التوظيف والابتكار، وكذلك لمواجهة الطلب المتزايد من الطلاب على التعليم العالي وتلبية احتياجاتهم ومصالحهم، وربط المؤسسات التعليمية ببيئتها المتغيرة فالتعليم يُعد محورا أساسياً في تنمية ريادة الأعمال وتطوير المهارات المرتبطة بها والسمات العامة لها، ومن الجدير بالذكر، أنه يمكن استثمار دور التعليم في تنمية ريادة الأعمال في سن مبكرة قد تصل إلى رياض الأطفال، ويمتد هذا الدور ليصل إلى المراحل المتقدمة من التعليم العالي. وفي ضوء ذلك، تعتمد الدول المتقدمة على تعزيز التعليم الريادي في المراحل الدراسية الأولى، إضافة إلى المحيط الأسري الذي يشجع على حب الاستطلاع والتساؤل والانفتاح على ما هو جديد وبعدها تأتي محطة التعليم الريادي في المرحلة الجامعية، القائم على التحليل، وحل المشكلات بأساليب إبداعية، وتشجيع التفكير الناقد والمحصص (السعيد، ٢٠١٥م، ص ١٣٣).

ويُعتبر التعليم الريادي من بين أهم وسائل نشر ثقافة ريادة الأعمال وأصبح في السنوات الأخيرة له توجهات عالمية الهامة التي نالت قبولا واسعا على مستوى العالم ففي عام ١٩٧٠ ظهر هذا المفهوم كتوجه للعديد من الجامعات لتضمين التعليم الريادي ومهاراته في المناهج الجامعية، وقد شهد العقد الأول من مطلع القرن الحادي والعشرين انتشارا واسعا لهذا الاتجاه في معظم الجامعات العالمية، خصوصا في الولايات المتحدة، حيث تعرف اليونسكو التعليم الريادي بأنه اكتساب الطلبة اتجاهات ومهارات العمل الحر في المؤسسات التعليمية، وذلك لزيادة وعيهم لإدراك الفرص الوظيفية وتعريف الشباب بالطرق التي يستطيعون من خلالها المساهمة في التنمية ورخاء مجتمعاتهم ورفقها (UNESCO, 2008, p12). ويُعتبر التعليم الجامعي الريادي أمراً بالغ الأهمية للشباب وللتنمية المستقبلية للمجتمعات. يُساعد التعليم الجامعي الريادي في تطوير المهارات الريادية لدى الشباب، حيث يمتلكون الفرصة للتعلم واكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لابتكار الأفكار الجديدة وتطبيقها في العمل الإبداعي. بالإضافة إلى ذلك،

يُساهم التعليم الجامعي الريادي في تعزيز الابتكار والابداع في المجتمع، حيث يشجع الطلاب على التفكير بشكل مبتكر والبحث عن حلول جديدة للمشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع. كما يحفز التعليم الجامعي الريادي الاقتصاد ويسهم في التنمية المستدامة من خلال توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمبتكرة التي يحتاجها سوق العمل، وبالتالي يُسهم في تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام. وأخيراً، يسعى التعليم الجامعي الريادي إلى توفير فرص العمل وتقليل معدلات البطالة بين الشباب عن طريق تزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة للاندماج في سوق العمل والتعامل مع المتطلبات الوظيفية المتغيرة. وتماشياً مع ما تسعى إليه الكثير من الجامعات حول العالم في الوقت الحالي من تبني نظم تعليمية حديثة، مدعمة ومحركة للتنمية المستدامة، اتجهت الجامعات الجزائرية في السنوات الاخيرة نحو الاهتمام بالتعليم الريادي، واعتماده كنهج استراتيجي لتنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلبة، بهدف صنع جيل جديد من رواد الأعمال في شتى المجالات، يُساهم في تحقيق التنمية المستدامة للبلاد؛ وقد جاء هذا التوجه الجديد للحكومة الجزائرية بصفة عامة والجامعة الجزائرية بصفة خاصة بعد تشخيصها واستفادتها من التجارب السابقة في مجال إدماج الشباب في عالم الشغل وتفعيل دورهم في التنمية الاقتصادية، والتي تمحورت حول إنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات والصناديق الممولة لمشاريع الشباب دون تعريض وتأهيل هذه الفئة للتعليم الريادي الكافي الذي يغرس ويكرس فيهم ثقافة ريادة الأعمال، ويكسبهم المعارف والمهارات الريادية اللازمة لإنشاء وإدارة مشاريعهم الخاصة، مما أدى بالكثير منهم إلى الفشل في استثمار الأموال التي حصلوا عليها، والتورط في الديون التي أدخلتهم في حلقة مفرغة ودوامية من المشاكل بقيت آثارها لحد الساعة (محمود، ٢٠١٧م، ص١٨٥).

إن تحقيق التنمية المستدامة مرتبط بتطوير بيئة ريادة الأعمال، وأصبح ذلك أمراً ضرورياً مع اتجاه العالم نحو تحقيق الاستقرار والتنمية، ولقد اتجهت العديد من دول العالم الساعية لتحقيق تنمية مستدامة إلى تبني سياسات اقتصادية تعتمد على تمكين القطاع الخاص من القيام بدور أكبر في عملية التنمية، وتشجيع وتحفيز المبادرات الذاتية لرواد الأعمال من خلال توفير بيئة ملائمة ومشجعة لقطاع الأعمال لينمو ويزدهر، وريادة الأعمال تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية، فهي تعتبر مساهماً رئيسياً في الابتكار والإبداع وتحسين المنتج (بن حكومة، الكشر، ٢٠٢٣، ص٤١٣). ويرتبط مسار تعليم ريادة الأعمال بمسار آخر وهو الجامعة التي تسعى حالياً إلى التحول من دورها التقليدي المتمثل في التدريس والبحث العلمي إلى دورها الحديث المتمثل في التركيز على خلق مورد بشري فعال في خلق فرص العمل في السوق وذلك من خلال غرس ثقافة ريادية (علويط، فرعون، ٢٠٢٢م، ص١٢٢).

وتكمن الأدوار المتوقعة للتعليم الريادي في التالي:

- تعلم ريادة الأعمال خطوط أساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال وصناعه قادة المستقبل لتحمل اعباء النمو الاقتصادي القومي المتواكب مع التوجهات العالمية
- تعلم ريادة الأعمال يزيد من القدرات المتميزة لخلق الثروة من خلال الاستقرار على الفرص ذات العلاقة بالتوجه بالمعرفة على المستوى العالمي بما يحقق مساهمة هامة في بناء مجتمع المعرفة
- الريادة وخلق فرص العمل
- تنهض ريادة الأعمال أيضا بالدول والمجتمعات من مستويات الفقر إلى مستويات اجتماعية واقتصادية أخرى مرضية
- تعتبر ريادة الأعمال أسلوباً أمثل للتنمية الاقتصادية المستدامة في وقتنا الراهن، وأصبح امتلاك وحياسة وسائل المعرفة بشكل موجه ومبرمج، واستثمارها بكفاءة وفاعلية أمراً ملازماً للتطور الاقتصادي في المرحلة التنموية الراهنة التي يشهدها العالم المتقدم والتي أصبحت نظاماً اقتصادياً مميز المعالم، يمثل فيه العلم الإنتاج الرئيسي والقوة الدافعة الى انتاج الثروة
- الابتداع والتميز والريادة في مشاريع الأعمال (بن حكومة، الكشر، ٢٠٢٣، ص٤١٣).

وعليه لتنمية ثقافة ريادة الأعمال بالجامعة يجب أن تتوفر مجموعة من العناصر والتي يمكن ذكرها بإيجاز:

- الاستراتيجية: وتعني وجود هدف استراتيجي لتعليم ريادة الأعمال بالجامعة
- البنية التحتية: وتعني وجود هيكل مخصص لتعليم ريادة الأعمال بالجامعة ومرافق خاصة بها كالحاضنات، مراكز الإبداع والابتكار
- تعليم ريادة الأعمال: ويكون ذلك بدمج مقررات دراسية تعنى بكل ما ينمي ويكسب الطالب قدرات تمكنه من تجسيد فكرته على أرض الواقع على شكل مشروع
- الدعم: ويكون بإشراك أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لدعم المشاريع الريادية التي تكون من إنشاء الطلبة الجامعيين

- التقييم: ويكون برصد وفحص كل ما يخص ريادة الأعمال داخل الجامعة سواء استراتيجية أو مقرر دراسي أو بنى تحتية، هذا للتحسين والتطوير بانتظام واستمرار (علويط، فرعون، ٢٠٢٢م، ص ١٢٢).
ويُعد التعليم الريادي من أبرز التجارب الناجحة في التعليم العالي خلال العقود القليلة الماضية، فقد كانت الفكرة مجهولة بشكل كبير حتى عام ١٩٧٠م، حيث بدأت كمبادرة في العديد من الجامعات وظهرت جزئياً في مكونات المناهج الجامعية، واستمرت الفكرة على هذا الحال خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وقد شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين انتشاراً واسعاً لهذا الاتجاه في معظم الجامعات العالمية خصوصاً في الولايات المتحدة فالיום، توجد أعداد كبيرة من الطلاب في جميع أنحاء العالم لم تعد تركز فقط على التعليم للحصول على مهنة في الشركات القائمة والشركات الكبيرة، ولكن من أجل التأهيل للعمل الحر وإقامة المشروعات. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة هناك أكثر من ١٦٠٠ كلية وجامعة تقدم برامج لريادة الأعمال هذا التطور كان مدعوماً بقوة من قبل جمعية تطوير كليات إدارة الأعمال، التي ساعدت كل المدارس الوطنية في الولايات المتحدة في تضمين التعليم الريادي بمناهجها، بعد ما تبين أن تبني فكرة التعليم الريادي تلعب دوراً رئيساً في عمليات الاعتماد كما يرجع هذا التطور أيضاً لسببين رئيسيين: **السبب الأول:** من منظور السياسات، حيث أثبتت المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم قدرتها على خلق فرص عمل في الاقتصاد أما **السبب الثاني:** فيتمركز حول فكرة العمل المستقل بعيداً عن الأعمال التقليدية في المؤسسات الكبيرة وما يرتبط بها من تسلط الرؤساء؛ فهي جذابة جداً لمعظم الطلاب (السعيد، ٢٠١٥م، ص ١٣٤).

عطفاً علي ما سبق فإن التعليم الريادي يركز في محتواه ومضمونه على إدراك الأفراد للفرص وتحديدها، ويأتي إدراك الفرص مداخل ونماذج عدة أشهرها خلق منظمة أو مشروع جديد، والنموذج الثاني لريادة الأعمال يتعلق بتعزيز الإبداع والابتكار من خلال تقديم منتجات أو خدمات أو أسواق جديدة للمنظمة، وهذا المدخل يدعى بـ "ريادة الأعمال المؤسسية". أما المدخل الثالث والحديث للفرص لريادة الأعمال فيتعلق بخلق منظمات خيرية أو اجتماعية تطوعية والتي يتم دعمها ذاتياً من قبل الشخص المؤسس لها، بالإضافة إلى عمله التطوعي الاجتماعي فيها، وهذه تدعى بـ "ريادة الأعمال الاجتماعية"، والتي قد بدأت من خلال سياسات المملكة المتحدة عن طريق رئيس الوزراء مارغريت تاتشر، وفي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياسات وأعمال الرئيس الراحل رونالد ريغن ولا تقتصر نماذج ريادة الأعمال على هذه الأنواع المذكورة آنفاً وإنما يتم الاعتماد بالدرجة الأولى على إدراك رائد الأعمال وحده وإبداعه لكي يحول الفرصة أو الفكرة إلى مشروع ريادي، فقد أكدت العديد من الدراسات إلى أن الإدراك الريادي أصبح يمثل الآن ثقافة عالمية متفاوتة ومتباينة بين دول العالم نظراً لاختلاف الإدراك بين العديد من الأفراد في العديد من الدول (ميساوي، حواطي، ٢٠٢٢م، ص ٧).

ويسعى التعليم لريادة الأعمال إلى بناء ذهنية تتبنى المبادرة، وتسعى للابتكار وتمتلك مهارة حل المشكلات وتخلق لدى المتعلمين المواطنة النشطة، وتساعد الشباب ليكونوا مبتكرين ومشاركين في سوق

العمل، كما يوفر للطلبة امتلاك الرؤية المستقبلية للاستفادة من الفرص المختلفة، ورفع قدرة الأفراد على استشراف التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والاستجابة لها، وتشجعهم على تطوير الذات والمبادرة وتحمل المسؤولية والمخاطر من خلال الاهتمام بتدعيم وإرساء بعض المهارات الشخصية، مثل: الثقة بالنفس تحمل المسؤولية الإبداع وكذلك الاهتمام بتنمية بعض المهارات المهنية والعملية مثل صياغة وإعداد خطط العمل دراسات الجدوى والتسويق، إعداد الميزانية، وغيرها من المهارات التي تؤهلهم لكي يكونوا رجال أعمال ناجحين قادرين على اكتشاف الفرص التجارية، والاستفادة منها في توفير فرص عمل والمخاطر (خيري مبتكرة ومتميزة. وعليه تتجلى أهداف التعليم الريادي في الجامعة فيما يلي:

- معرفة لماذا؟ أي تطوير المواقف الصحيحة والدافعية لبدء المشروعات
- معرفة كيف؟ أي اكتساب القدرات التقنية والمهارات اللازمة لتطوير المشروع
- معرفة من؟ أي تعزيز شبكات الاتصالات للمشروعات الريادية
- معرفة متى؟ أي تحقيق الحدس الحاد للقيام بالموقف الصحيح
- معرفة ما ؟ لتوفير قاعدة من المعارف والمعلومات لتنمية مشروع جديد (علويط، فرعون، ٢٠٢٢م، ص ١٢٠).

فيما حددت اليونسكو أن التعليم الريادي يرمى إلى العديد من الأهداف منها: رفع مستوى الوعي بين الطلاب والخريجين في مجال ريادة الأعمال وإنشاء المشروعات كخيار عملي واقعي للتطوير المهني والوظيفي، والسماح للطلاب بإثبات روح المبادرة من خلال دراسة وممارسة ريادة الأعمال، ورعاية وتطوير مهارات ريادة الأعمال وتشجيع الطلاب ليصبحوا رواد أعمال، والتأثير على صانعي القرار لإعطاء مزيد من الاهتمام والأولوية لتعليم ريادة الأعمال واتخاذ المبادرات وفقا لخطة استراتيجية مدروسة، وتنمية الابتكار ومهارات الإدارة الناجحة لدى الطلاب، والتركيز على فكرة نشر ثقافة ريادة الأعمال لتدريس مهارات العمل والتعلم حول تأسيس الأعمال التجارية الصغيرة الخاصة، وتمكين الطلاب من الكفاءات والمهارات اللازمة لإعدادهم للاستجابة لاحتياجات حياتهم بما في ذلك إدارة أعمالهم الخاصة، حتى يصبحوا مواطنين منتجين، وربط تعليم ريادة الأعمال بالتعليم الفني/المهني (UNESCO, 2008).

فالتعليم الريادي يُسهم في إعداد وتأهيل الثروة البشرية، كما أنه يُساعد على تنمية قدرات المتعلم بشكل يجعله مواطنا صالحاً وفعالاً، يُسهم في بناء الوطن وخدمته، والتفاعل مع بيئة الأعمال المحيطة به بشكل إيجابي، والتعامل مع أفراد المجتمع وشرائحه المختلفة بأسلوب أخلاقي واجتماعي حميد، وتوفير أفراد رياديين قادرين على العمل في وظائف الدولة المختلفة، ويسهمون في الوقت نفسه في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأفراد الدولة وزيادة رفاهيتهم. كما يعمل التعليم الريادي على تعديل أنماط السلوك التقليدية ونمط التفكير التقليدي ونظام القيم والاتجاهات بما يناسب الطموحات التنموية للمجتمع. كما أن نشر وتعزيز وإدماج التعليم الريادي في الجامعات له نتائج كبيرة ومكتسباته المستقبلية وآثاره القوية على التنمية النوعية المستدامة؛ لأنه يخلق قاعدة عريضة من الرياديين والمبدعين في جميع المجالات من خلال إعداد طلاب الجامعة لثقافة ريادية قوامها الإبداع والابتكار والإنجاز (السعيد، ٢٠١٥م، ص ١٣٦).

وأصبحت الجامعات المصرية اليوم مطالبة بالتركيز على البُعد الريادي وتنمية القيم الريادية من خلال ما توفره لهؤلاء الشباب من ثقافة واعية وصحيحة حول الريادية ومكوناتها وقيمها وأبعادها في ضوء اقتصاد المعرفة من خلال الاهتمام بالتربية الريادية في الوقت الحاضر وجعلها من الأهمية بمكان في مؤسسات التعليم العربية لاسيما التعليم الجامعي، فالمصدق لأنظمة التعليم العربية يلاحظ قلة الاهتمام بالتعليم الريادي على الرغم من دوره في تحقيق التنمية في المجتمعات (محمود، ٢٠١٧م، ص ١٨٦).

وحتى يصبح للجامعة دوراً ريادياً يؤثر في المجتمع صار لزاماً عليها أن تحدث أدوارها وتتبنى التعليم الريادي في استراتيجيتها، حتى تسهم في بناء قاعدة عريضة من الرياديين والمبدعين في جميع من خلال إعداد خريجين لثقافة ريادية قوامها الإبداع والابتكار، ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة (بن حكومة، الكشر، ٢٠٢٣م، ص٤٠٧).

لذلك فإن أهمية التعليم الريادي تنبع من قدرة الأفراد على تحويل الأفكار ريادة الأعمال التي لديهم أو التي تدور في مخيلتهم إلى واقع أو حيز للتطبيق، وهذا الواقع الريادي بطبيعته يشمل الإبداع، الابتكار، المخاطرة، والقدرة على التخطيط وإدارة المشاريع لكي يستطيعوا تحقيق أهدافهم بكفاءة وفاعلية. وهذا يُعتبر داعماً أساسياً في حياتهم اليومية في البيت أو المجتمع، ويساهم في وعي الأفراد العاملين بشكل أكبر في سياق الأعمال والأنشطة التي يقومون بتنفيذها، وإعطائهم قدرة أكبر لرصد الفرص السوقية واقتناصها، وتهيئة الأفراد في المجتمع ليكونوا رواد أعمال في المجال الاجتماعي التطوعي مما يساهم في دعم وتنمية وتطوير المجتمع (ميساوي، حواطي، ٢٠٢٢م، ص٧).

ويُعد التعليم للريادة استراتيجية فعالة للتعامل مع الضغوط الديمغرافية وتخفيض معدلات البطالة بين الشباب، كونه يوفر لهم المعرفة والكفايات التي تمكنهم من مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات في جميع مراحل حياتهم، كما أن تعليم الريادة يُعزز فرص التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية، ومن المتوقع أن يساعد التعليم للريادة على المشاركة في التي تحقق دخلاً لائقاً يُساعد على التغلب على مشكلات، الفقر، وإيجاد سبل عيش لائق مستدام. وفي هذا السياق توجهت الجامعات والكليات في مختلف دول العالم إلى الاستثمار في برامج ريادة الأعمال على مستوى واسع واتساقاً مع هذا التوجه أدرجت بعض المؤسسات الأكاديمية ضمن برامجها الدراسية مناهج خاصة بريادة الأعمال، وبدأت المقررات الدراسية والبرامج التعليمية والتدريبية في مجال ريادة الأعمال في الظهور بين المناهج الدراسية في العديد من جامعات العالم، كما أصبحت المنظمات الحكومية وشبه الحكومية في الدول غير الصناعية أحد المصادر الرئيسة للتدريب والتعليم والدراسات المتخصصة في مجال ريادة الأعمال (فقيهي، العبابنة، ٢٠٢٢م، ص١٠٥).

وفي هذا الإطار تبرز مشكلة الدراسة حول الدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم الريادي في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية لدى الشباب وما الآليات التي تجعل من التعليم الريادي ضماناً ووسيلة ناجحة لتمكينهم وتحقيق تنمية شاملة للشباب في المستقبل.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصورة أساسية إلى محاولة تحديد أثر التعليم الريادي الجامعي في تحقيق تنمية شاملة للشباب في المستقبل، ويندرج تحت هذا الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية تحاول الدراسة تحقيقها وهي:

- ١- التعرف على مدى تبني ثقافة التعليم الريادي في الجامعات المصرية.
- ٢- تحديد متطلبات التعليم الجامعي الريادي التي تُسهم في تحقيق تنمية الشباب مستقبلاً.
- ٣- إبراز العلاقة بين التعليم الجامعي الريادي وتحقيق تنمية الشباب مستقبلاً.
- ٤- تحديد التحديات التي تواجه التعليم الريادي لأجل تنمية الشباب مستقبلاً.
- ٥- تحديد عما إذا كانت هناك فروق في تقديرات عينة الدراسة لدرجة تبني ثقافة التعليم الريادي والعلاقة بين التعليم الريادي ومستقبل التنمية لدى الشباب وفقاً لمتغيري الجامعة والتخصص.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسي وهو: ما أثر التعليم الجامعي الريادي على مستقبل التنمية لدى الشباب؟ وتحت هذا التساؤل الرئيسي تبرز تساؤلات فرعية تمثل الإطار الذي ستتحرك فيه الدراسة ميدانياً وهي:

- ١- ما درجة تبني ثقافة التعليم الريادي في الجامعات المصرية؟



- ٢- ما متطلبات التعليم الجامعي الريادي التي تُسهم في تحقيق تنمية الشباب في المستقبل؟
- ٣- ما العلاقة بين التعليم الجامعي الريادي وتحقيق الاهداف المتعلقة بتنمية الشباب مستقبلا؟
- ٤- ما اهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي الريادي لأجل تنمية الشباب؟
- ٥- هل توجد فروق في تقديرات عينة الدراسة لدرجة تبني ثقافة التعليم الريادي والعلاقة بين التعليم الريادي ومستقبل التنمية لدى الشباب وفقا لمتغيري الجامعة والتخصص؟

رابعاً: أهمية الدراسة:

- تأتي اهمية هذه الدراسة نتيجة للطفرة التي يشهدها التعليم الجامعي تماشياً مع التطورات العالمية والتغيرات في الاوضاع الاقتصادية من التقليدية الى الحديثة وخاصة الريادية منها، والتي تلعب دوراً هاماً في ابراز اتجاهات جديدة وحديثة في سوق العمل والمهارات والفرص.
- تُعد هذه الدراسة من الدراسات السوسولوجية القليلة التي تقوم بدراسة التعليم الجامعي الريادي ومستقبل التنمية لدى الشباب حيث بات التعليم الريادي يفرض وجوده على جميع الاقتصاديات على مستوى العالم.
- ان الاهتمام بالشباب يُعد اهتماماً بمستقبل الدولة، ومن ثم فان الاتجاه الى دراسة هذه الفئة يُعد مؤشراً هاماً على تقدم المجتمع وتطوره من حيث ان الشباب يمثلون قوه العمل الأساسية والحقيقية في المجتمع ويمثلون المستقبل وما سيؤول اليه فيما بعد.
- تستمد الدراسة اهميتها من اهمية الدور الذي يلعبه الدور الجامعي الريادي في ثقل مهارات ومعارف وخبرات الشباب الجامعي كما ينعكس على تحسين مستواهم الاقتصادي والانتاج في كافة القطاعات وبالتالي القدرة على التعاطي مع الظروف والتحديات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد المصري مما يستدعي التوجه الى التعليم الريادي والتوسع فيه تماشياً مع متطلبات الاقتصاد.
- تنميه وعي حقيقي ومستنير بأهمية التوسع في التعليم الجامعي الريادي بشكل ينعكس على جوده المنتج التعليمي وثقل خبرات طلاب الجامعة بما يتناسب مع سوق العمل.
- الاستفادة من نتائج الدراسة في امداد صانع القرار برؤية واضحة فيما يتعلق بطبيعة التعليم الجامعي الريادي ودوره في تحقيق تنميه شامله للشباب في المستقبل وابرار اهمية التعليم الجامعي الريادي في تعزيز مهارات طلاب الجامعة وان التعليم الريادي يُعد ضمان اكبر مستقبلاً لتمكين الشباب المصري.

خامساً: الإطار النظري:

١- التعليم الريادي:

١-١ مفهوم التعليم الريادي Entrepreneurial Education

أ- التعليم الريادي اصطلاحاً: يُعد التعليم الريادي من الموضوعات الحديثة، والتي توليها الأدبيات في مجالي ريادة الأعمال والتعليم أهمية بالغة؛ حيث إن فلسفة التعليم الريادي قد نتجت عن التزاوج المثالي بين حقل ريادة الأعمال بفلسفته ونظمه ومفاهيمه، والتعليم بنظرياته وفلسفته؛ حيث يجب أن يهدف التعليم إلى إنتاج أشخاص أو أفراد مبتكرين ومبدعين في مجال الأعمال لخدمة المجتمعات التي يعيشون بها (السعيد، ٢٠٠٥م، ص١٤٢).

تري منظمة اليونسكو أن التعليم الريادي عبارة عن "اكتساب اتجاهات ومهارات العمل الحر في المؤسسات التعليمية، وذلك لزيادة الوعي بإدراك الفرص الوظيفية، وتعريف الشباب بالطرق التي يستطيعون من خلالها المساهمة في التنمية، وفي رخاء مجتمعاتهم؛ مما يؤدي إلى الحد من عنف الشباب، ومن ظاهرة التهميش الاجتماعي، والفقير" (UNESCO, 2008)، فهو عملية منظمة تسعى إلى تنمية القيم والصفات الريادية لدى المتعلم، وتعمل على تعزيز ثقافة الإبداع والابتكار والاستكشاف، واستيعاب المهارات الريادية التي تلبي احتياجات سوق العمل بكفاءة وفعالية (شاكور، مطر، ٢٠٢٤م، ص٨٧).

من جهة أخرى، ينظر إلى التعليم للريادة (المعروف أيضاً بالتعليم للمشاريع الأعمال) من منظار آخر أوسع نطاقاً على أنه يسعى إلى تعزيز احترام الذات والثقة بالنفس بالاعتماد على مواهب الفرد وإبداعه وبناء المهارات والقيم المناسبة التي تساعد الطلبة على توسيع أفق نظرهم إلى التعليم الدراسي وما بعده من فرص. وتقوم هذه المنهجيات على اعتماد نشاطات شخصية وسلوكية وتحفيزية ونشاطات تخطيط وظيفي (منظمة العمل الدولية، اليونسكو، ٢٠١٠م، ص٢٢).

كما يُعرف التعليم الريادي " هو إعداد الطلبة وإكسابهم اتجاهات ومهارات العمل الريادي المنظم القائم على العلم والمعرفة باقتصاد الدولة والدول الأخرى بهدف خلف فرص عمل جديدة تطلبها الأسواق المحلية والعالمية وتضيف فكراً جديداً واختراعات مبتكرة تُسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية" (بن حكومة، الكشر، ٢٠٢٣م، ص٤٠٨).

ويُعرف بأنه "التعليم الذي يمكن الطلاب من اكتساب مهارات التفكير الإبداعي والابتكار، وحل المشكلات؛ من خلال توفير البيئة التي تساعد على التشجيع والرعاية والاهتمام، وتنمية المواهب، والابتكار لدى الفرد؛ وبما يؤهلهم لاكتساب المهارات والاتجاهات اللازمة لسوق العمل التنافسي على المستويين القومي والدولي" (أحمد، العاني، ٢٠٢٠م، ص٢٥).

ويُعرف بأنه "نوع من أنواع التعليم يهدف إلى تطوير روح الابتكار والمبادرة لدى الفرد، من خلال المشاركة في بناء المعرفة عن طريق اكتساب المعلومات وتوليدها وتحليلها ومعالجتها وهيكلتها لاتخاذ موقف إبداعي محسوب المخاطر، ليصبح الفرد بارعاً في بيئته، يقدم مقترحات عمل قيمة لنفسه ولمجتمعه، ويسعى للاستفادة من الفرص الجيدة" (السعيد، ٢٠١٥م، ص١٤٤).

كما يُعرف التعليم الريادي بأنه "عملية تستهدف تنمية الجوانب المعرفية والوجدانية والسلوكية للطلبة في مجال ريادة الأعمال، باستخدام محتوى تعليمي نوعي، ووسيلة وطريقة تعليم مناسبة، ليكونوا قادرين على تحويل الأفكار الإبداعية إلى أعمال ريادية" (شاكور، مطر، ٢٠٢٤م، ص٨٢).

ب- التعليم الريادي إجرائياً: نوع من أنواع التعليم الذي يعتمد على استثمار مهارات التفكير الإبداعي وإنتاج أفراد مبدعين عن طريق إكسابهم اتجاهات ومهارات العمل المنظم القائم على العلم والمعرفة في ضوء السياق الاقتصادي للدولة.

٢-١ مفهوم التعليم الجامعي الريادي:

أ- التعليم الجامعي الريادي اصطلاحاً: بهدف تحقيق الهدف المنتظر من المشاريع الريادية وبهدف إعداد رائدي أعمال مبدعين ومبتكرين في مجال أعمالهم، يقدمون خدمات ومنتجات جديدة، وبهدف تطوير صفات وقيم رائدي الأعمال، تم إنشاء أقسام ومعاهد بالجامعات تعنى بالتعليم الريادي يمكن من تحقيق هذه الأهداف، حيث يلقي هذا النوع من التخصص إقبال من طرف الطلبة خاصة أولئك الذين يحملون أفكار مشاريع ريادية، كما أن هناك تشجيع من طرف أصحاب القرارات السياسية للطلبة على التوجه نحو هذا التخصص (جودي، بن غزال، ٢٠٢٠م، ص١٨).

يُعرف التعليم الجامعي الريادي بأنه "عملية تعليمية منظمة تقوم بها الجامعة بهدف إعداد جيل جديد من الطالب الذين يمتلكون مهارات الابتكار والإبداع والمشاركة الإيجابية في سوق العمل وزيادة إدراكهم بالفرص الوظيفية وغرس الاتجاهات الإيجابية لديهم حول العمل وريادة الأعمال والمشروعات" (بن حكومة، الكشر، ٢٠٢٣م، ص٤٠٩).

يُعرف التعليم الجامعي الريادي بأنه "نوع من أنواع التعليم قائم على نقل التقنية والمعرفة ويتم ذلك بالتواصل الوثيق مع الجامعات في جميع انحاء العالم المتقدمة في مجال ريادة الأعمال. ومن وسائل نقل التقنية إقامة المراكز العلمية، ومراكز الابتكار، وبرامج الملكية الفكرية، والحاضنات الافتراضية، التي يمتد دورها من تشجيع الأعمال الحرة الصغيرة داخل الجامعة مروراً بتقديم الخدمات الاستشارية، وصولاً إلى استضافة المشاريع ورعايتها حتى التخرج من الجامعة، التعليم القائم على الإبداع والابتكار، فريادة الأعمال تتطلب تعليماً قائماً على توليد الأفكار والتأمل والابتكار، وإطلاق العنان للإبداع المتحرر" ويُعرف بأنه "اكتساب طلاب الجامعة اتجاهات ومهارات العمل الحر، وذلك لزيادة الوعي بإدراك الفرص الوظيفية وتدريبهم على مهارات الإبداع والابتكار، وتنمية الرغبة للمبادرة بإطلاق وممارسة العمل الحر والتوظيف الذاتي وجعل الخريجين خالقين لفرص العمل لا باحثين عنها، وتزويدهم بالقدرة

على إدراك الطرق التي يستطيعون من خلالها المساهمة في التنمية، وفي رخاء مجتمعاتهم، وذلك لعلاج مشكلات البطالة والفقر والعنف والتهميش الاجتماعي" (عبدالمولى، ٢٠١٧م، ص٤٦٩).

كما يُعرف بأنه "نهج تعليمي قائم على إكساب الطلاب المعارف والمهارات والقيم، وتنمية مواهبهم واهتماماتهم وقدراتهم وتفكيرهم الريادي والإبداعي؛ بما يمكنهم من إنتاج أفكار ريادية لها تأثير إيجابي على المجتمع" (المخلفي، ٢٠٢٢م، ص١٢٢).

وهو "مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام، تدريب وتعليم أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي الريادي وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة" (أبو عاشور، عبدالمجيد، ٢٠٢٢م، ص٥٥٢).

وهو "إعداد الطلبة وإكسابهم اتجاهات ومهارات العمل الريادي المنظم القائم على العلم والمعرفة باقتصاد الدولة والدول الأخرى بهدف خلف فرص عمل جديدة تطلبها الأسواق المحلية والعالمية وتضيف فكراً جديداً واختراعات مبتكرة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع" (بن حكومة، الكشر، ٢٠٢٣م، ص٤٠٩).

ب- **التعليم الجامعي الريادي إجرائياً:** نوع من أنواع التعليم يعتمد علي إكساب طلاب الجامعة مهارات الإبداع والابتكار وتنمية الرغبة لديهم في الانطلاق الحر نحو التوظيف الذاتي وتزويدهم بالقدرة علي معرفة الطرق التي يستطيعون من خلالها استثمار معارفهم ومهاراتهم في سوق العمل الحر.

١-٣ أهداف التعليم الريادي:

أكدت الدراسة الاستقصائية الدولية لريادة الأعمال الجامعية على أن طلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا لديهم إمكانات عالية للبدء في الأعمال التجارية ونجاحها، فهناك أهمية متزايدة لأن تصبح الجامعة "جامعة ريادية" من أجل: تعزيز "العمل الحر" كهدف تعليمي لطلابها، وللخريجين ولأعضاء هيئة التدريس، تنمية الكفاءات اللازمة لبدء إنشاء الأعمال التجارية/،استمرار الدعم والتشاور مع الخريجين (السعيد، ٢٠١٥م، ص١٤٥).

فلم يعد الدور الملقى على الجامعات في الوقت الحالي قاصراً على الحفظ والاستظهار وتلقي الطلاب المادة العلمية، بل وجب على الجامعة توعية الطلاب وتنقيفهم نحو المهن المختلفة في المستقبل وإعدادهم بكل ما تتطلبه تلك المهن في ظل اقتصاد المعرفة وتزويدهم بالمهارات اللازمة لإنشاء مشاريع ريادية يمكنهم من خلالها المساهمة في التنمية المجتمعية وتنمية الاقتصاد الوطني. ومن هنا برزت أهداف كثيرة للتعليم الريادي منها: دعم قيم التوظيف الذاتي حيث توفر ريادة الأعمال المزيد من فرص العمل التي ترضى وتناسب القوى العاملة. حل أزمة فرص العمل الناجمة عن التوسع في التعليم العالي وربطه بالاقتصاد الصناعي والمعرفي المؤهل لسوق العمل. علاج مشكلة البطالة من خلال تعزيز روح المبادرة وتنظيم المشاريع تطوير تعليم الريادة باعتباره هدف استراتيجي للتنمية يهدف لتطوير القدرات الابتكارية المستقلة لبناء دولة على أسس الابتكار وتعزيز فرص العمل من خلال ريادة الأعمال. (محمود، ٢٠١٧م، ص٢١٤).

إضافة إلى ذلك يهدف التعليم الريادي إلى تحسين فاعلية الرياديين الشخصية، وممارساتهم الريادية، كما انه يعد آلية مهمة لتعزيز السلوك الريادي وتشجيع الرياديين للدخول إلى التوظيف و الذاتي، والأعمال الريادية، كما يؤدي إلى اختيار الطرق الصحيحة للتعلم ودعمها للأهداف التي يجب أن يحققها من الفرد (سلطان، إبراهيم، ٢٠٢٠م، ص٣٤٤).

ولا تختلف باقي الدراسات في تحديدها لأهداف التعليم الريادي عن الاطار السابق، حيث اتفقت دراسة (بن حكومة والكشر، ٢٠٢٣) ودراسة (مياسوي وحوطي، ٢٠٢٢) دراسة (السعيد، ٢٠٢٣م) دراسة (عبد المولى، ٢٠١٧م) على أن التعليم الريادي يهدف بشكل عام إلى:

- السماح للطالب بالحصول على المعرفة الكافية والإدراك فيما يتعلق بعملية بدء وإدارة مشروع جديد ورعاية عقلية الريادة والمهارات والسلوك ليكونوا قادرين على تحديد الفرص وإنشاء أعمال جديدة وتوفير المزيد من فرص العمل للمجتمع
- الحصول على القدرات التقنية والمهارات اللازمة لتطوير مشروع تجارى
- تحقيق قاعدة المعارف والمعلومات من أجل تنمية مشروع جديد
- تعزيز الشبكات والاتصالات للمشاريع الريادية
- تمييز وتهيئة رواد الأعمال المحتملين لبدء مشروعاتهم أو التقدم والنمو لمنظمتهم المبنية على التكنولوجيا .

- تمكين الطلبة لتحضير خطط عمل لمشاريعهم المستقبلية
- تمكين الطلبة من تطوير سمات وخصائص السلوك الريادي لديهم مثل الاستقلالية، وأخذ المخاطرة، والمبادرة، وقبول المسؤوليات أي التركيز على مهارات العمل الريادي والمعرفة اللازمة والمتعلقة بكيف سيبدأ المشروع وإدارته بنجاح
- تمكين الطلبة ليصبحوا قادرين على خلق مشاريع تقنية متطورة أو منظمات مبنية على التكنولوجيا بشكل أكبر، والعمل على تأسيس المشاريع والمبادرات ريادة الأعمال لديهم.

٤-١ أهمية التعليم الريادي الجامعي:

إن برامج التعليم الريادي التي تهتم بتنمية القدرة على توفير وظيفة للذات وللغير من خلال إقامة مشروعات ريادية جديدة تقوم بإنتاج سلع خدمات جديدة، لذلك ونظراً لأن ريادة الأعمال تسعى لبناء نظام اقتصادي يتسم بالإبداع والابتكار، فقد يكون من الهام للغاية أن يتم تفعيلها تحت مظلة مؤسسات التعليم العالي ليتمكنوا من استحداث الأفكار الريادية وتبني هذه الأفكار من خلال التعليم الريادي لتصبح مشاريع رائدة منتجة (ميساوي، حواطي، ٢٠٢٢م، ص٦).

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد أهمية التعليم الريادي الجامعي:

- يُعد التعليم الريادي محورياً لتنمية قدرات الطلاب وتأهيلهم وصقل الشخصية الشبابية وإكسابها المهارات والخبرات العلمية والعملية، وتأهيلها لضمان تكييفها السليم مع المستجدات (بن حكومة، الكشر، ٢٠٢٣م، ص٤١١).
- الخروج من ثقافة الاعتماد على الدولة في تأمين الوظائف والدخل والمعيشة الى ثقافة الشراكة في تأمين الدخل والوظائف وتحسين طريقة حياة الناس، وبالتالي تقتصر مهمة الدولة في تأمين البيئة وتهيئة الظروف الملائمة التي تساعد على تحفيز الابتداء من خلال التشريعات والقوانين والمؤسسات لك يستطيع الأفراد إعالة أنفسهم وحل مشكلاتهم (محمود، ٢٠١٧م، ص٢١٣).
- تحقيق التنمية المتمثلة في تكوين مواطن صالح يتمتع بقدرات إبداعية خالقه تسهم في إيجاد الحلول غير التقليدية للمشكلات كافة التي تقف عقبة في وجه التنمية المستدامة
- تدريب الطلاب في مختلف الميادين المجتمعية، فهم من يقود حركة التغيير في المجتمعات، وتقع عليهم العديد من المهام والمسؤوليات لأخذ زمام المبادرة والتغيير في مجتمعاتهم خاصة في خضم نمو وتطور مجالات وعمل منظمات المجتمع المدني والتي باتت معظم برامجها ومشاريعها لا تخلو من أهداف تخص قطاع الشباب وتعدد صور تطبيقاتها وتأخذ المبادرات الشبابية حيزاً لا بأس به في كافة المجالات
- تعديل أنماط السلوك التقليدية ونمط التفكير التقليدي ونظام القيم والاتجاهات بما يُناسب الطموحات التنموية في المجتمع (ميساوي، حواطي، ٢٠٢٢م، ص٧).
- المساهمة في زيادة الأصول المعرفية وتعظيم ثروة الأفراد بما يزيد من الثروة والتراكم الرأسمالي في مجال المعرفة على مستوى الوطن ، وبما لذلك من أثر في بناء مجتمع المعرفة



- إكساب العاملين بالمؤسسات القائمة مهارات نادرة ومبتكرة تمكنهم من زيادة معدل نمو المبيعات بنسبة تفوق قرنائهم بنسبة كبيرة (بن حكومة، الكشر، ٢٠٢٣م، ص٤١٢).

١-٥ متطلبات التعليم الريادي الجامعي:

ظهر التعليم الريادي الجامعي نتيجة للضغوط المتزايدة من الدول لدعم أنظمة الابتكار باعتباره الآن محرك بالغ الأهمية لتحقيق القدرة التنافسية، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، علاوة على ذلك، فإن الابتكار هو الآن قائد متكامل لاقتصاد المعرفة، وفهم عملية الابتكار على هذا النحو تتطلب أن تتجاوز النماذج الخطية المقبولة تاريخياً إلى نظرة معاصرة جديدة للابتكار باعتباره ظاهرة نظامية شبكية، ويتفق مع هذا الفهم الجديد من الدراسات الأكاديمية كعامل حاسم لتعزيز النظم الإقليمية والوطنية من خلال النموذج الحلزون الثلاثي وهو دور جديد يتطلب الآن أن تنتقل الجامعات لأداء مهمة جديدة، وتعيد توجيهها الاستراتيجي لتحقيق التكامل بين وظائفها بالتركيز على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتنقل نفسها إلى اقتصاد المعرفة في المجتمع وهذا الدور الجديد يتمحور حول استثمار الأبحاث والأفكار والمخترعات لتمكين الجامعة أن تسهم في التنافسية العالمية للدولة وأن تعد خريجها إلى حياة أكثر تعقيداً وأقل استقراراً تتوافق مع طبيعة الوظيفة المؤقتة، وعقد العمل المبني على الجدارة، والتنقل الدولي، والتواصل الثقافي والانتماء للشركات متعددة الجنسيات، والاعتماد الأعظم على توظيف الذات وبهذا تتحول الشهادة الجامعية من كونها وثيقة التوظيف المستديم إلى كونها بطاقة الدخول إلى عالم الأعمال، وبالتالي فهي التي تملك القدرات لتطوير الخدمات التعليمية، والبحوث الإضافية إلى القدرة على تنظيم وإدارة عمليات الابتكار، والربط بين الابتكار والتحديث ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات التعليمية، والربط بين التعليم والتنمية المؤسسية والمجتمعية (عبدالمولى، ٢٠١٧م، ص ٤٩٨).

ويمكن تحديد متطلبات التعليم الجامعي الريادي في عدد من المجالات، منها متطلبات تتعلق بالقيادة التعليمية الداعمة للريادة (علويط وفرعون، ٢٠٢٢، ص ١٢٠) ومتطلبات تتعلق بنشر ثقافة الريادة، حيث ان الثقافة التي تشجع وتقدر السلوكيات الريادية كالمخاطرة، والاستقلالية والإنجاز، تساعد في الترويج لإمكانية تغييرات وابتكارات جذرية في المجتمع (بن حكومة والكشر، ٢٠٢٣م، ص ٤١١)، ومتطلبات تتعلق بالموارد البشرية، حيث يُعد العنصر البشري من المتطلبات الأساسية للتعليم الريادي الجامعي، حيث يتعين على الجامعات توفير متخصصين وخبراء في المشروعات الريادية لتحفيز الطلاب عليها حتى يكونوا قادرين على التخطيط والتنفيذ من خلال التدريبات المختلفة والمهارات اللازمة للتعامل مع سوق العمل (عبد المولى، ٢٠١٧م، ص ٥٠٣).

وتتعدد المتطلبات البشرية ما بين تنمية مهارات اعضاء هيئة التدريس وقدراتهم في مجال التعليم الريادي ، وتحفيز أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في المؤتمرات المختصة بريادة الأعمال، ودعم الطلاب المبدعين والذين لديهم مشروعات ريادية والتنسيق مع القطاعات الأخرى في المجتمع لتنمية المشاريع البحثية، ورفع مستوى وعي الطلبة عن العمل الريادي كخيار واقعي لبناء مستقبلهم (محمد، ٢٠٢٤م، ص ٢٤٣).

إضافة إلى المتطلبات السابقة هناك أيضا المتطلبات التشريعية والقانونية، فلكي توم الجامعة بدورها في التعليم ونقل المعرفة والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وللقيام بهذه الأدوار فهي بحاجة ماسة لتعزيز قدرتها على استثمار الطاقات المواهب، وتسخيرها في وضع آلية أو هيكل تنظيمي يلتزم بها أعضاء هيئة التدريس لتضمين الجوانب الريادية في المقررات الجامعية، ووجود مركز استشاري بكل كلية لتمكين المهارات الريادية ومهارات اقتصاد المعرفة لدى الطالب وتقييمها، وتوفير خطة لتعريف الطالب بالنواحي القانونية والتنظيمية اللازمة للقيام بعمل مشاريع ريادية، وإنشاء صندوق بالجامعة لتمويل الأفكار والمشروعات الريادية للطالب، ووضع آلية لتنمية الشراكة بين مؤسسات الإنتاج والخدمات لتدريب الطالب في المشروعات الإنتاجية والخدمية وتشريع قوانين تضمن الملكية الفكرية عند تطبيق

الأفكار الريادية، وعقد اتفاقيات تعاون مع مؤسسات التمويل (المصارف) لتمويل المشروعات الريادية للطالب (السعيد، ٢٠١٥م، ص١٥٣).

هناك أيضا المتطلبات المادية والتي تعمل على تمكين الطالب والخريجين من القيام بمشروعات ريادية وتوفير التسهيلات المصرفية لهم، والاستعانة بخبراء واستشاريين متخصصين في المشروعات الريادية وتوفير الإمكانيات المادية اللازمة للاستفادة من البحوث العلمية لتنفيذها وتدريب الطالب عليها (لخضر، شاطر، ٢٠٢٣م، ص٥٦). كما هناك أيضا المتطلبات الفنية والتجهيزية، من خلال تقديم دعم فني من الجامعة لأصحاب الأفكار الريادية، واستقطاب الكوادر التدريبية المتخصصة في مجال المشاريع الريادية، وتوفير المعامل والورش والتجهيزات التكنولوجية لتسهيل عرض الأفكار الريادية (بن حكومة، الكشر، ٢٠٢٣م، ص٤١١).

٦-١ مبادئ واستراتيجيات التعليم الريادي:

مما جاء في أدبيات الفكر الريادي نجد أن هناك أربعة مبادئ أساسية يقوم عليها التعليم الريادي، حيث تهدف هذه المبادئ إلى توجيه التعليم الريادي ليتماشى مع التعقيد اللازم لهذه الظاهرة وذلك عن طريق:

- التعلم من أجل فهم التفاعل بين التعاملات الاجتماعية المتعددة.
- تعلم من أجل التنقل في بيئة معقدة وديناميكية.
- تعلم من أجل بناء وتقييم المعرفة والاستراتيجيات الخاصة بريادة الأعمال.
- تعلم من أجل تحويل الأفكار إلى أفعال.
- التعلم من أجل فهم التفاعل بين التعاملات الاجتماعية المتعددة.
- التعلم من أجل التنقل في بيئة معقدة وديناميكية.
- التعلم من أجل بناء وتقييم المعرفة والاستراتيجيات الريادية.
- التعلم من أجل تحويل الأفكار إلى أفعال. (علويط، فرعون، ٢٠٢٢م، ص١٢٠).
- أما استراتيجيات التعليم الريادي فتتمثل فيما يلي:
- **استراتيجية التعليم التوقعي:** تعمل هذه الاستراتيجية على إعداد الطالب ليكون قادرا على توقع التغيرات البيئية المستقبلية والاستعداد لها والتعامل بفاعلية مع أحداثها، ولا تتوقف استراتيجية التعليم التوقعي عند هذا الحد، بل تتعداه إلى إعداد الطالب ليكون قادرا على إحداث سبق التغيير في البيئة
- **استراتيجية التعليم الديمقراطي:** تعمل هذه الاستراتيجية على إعداد الطالب ليكون قادرا على التعامل والتعاون مع الآخرين وقبولهم، بما يدعم ثقافة التنوع والاختلاف
- **استراتيجية التعليم الناقد:** تعمل هذه الاستراتيجية على تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الطالب، بحيث تجعله قادرا على التحقق من المعرفة السائدة وما إذا كانت حقيقية أو تحمل جزء من الحقيقة أو أنها غير حقيقية على الإطلاق.
- **استراتيجية التعليم الإبداعي:** تعمل هذه الاستراتيجية على تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى الطالب، وتدريبه على الإبداع المعرفي والفني (أحمد، العاني، ٢٠٢٠م، ص٤٤).
- **استراتيجية التعلم المستمر والذاتي:** تعمل هذه الاستراتيجية على ترسيخ مبدأ مواصلة التعلم مدى الحياة في ذهن ونفس الطالب، وتكريس مفهوم التعلم الذاتي لديه وإكسابه مهاراته
- **استراتيجية التعليم المواكب للتغير:** تركز هذه الاستراتيجية على فكرة أن التعليم الريادي ينبغي أن يكون مواكباً للتغيرات المعرفية، ومساهمياً في إحداثها وتطويرها
- **استراتيجية التعليم المبني على المعرفة:** تعمل هذه الاستراتيجية على إكساب الطالب أدوات الفهم، واستعمال المعرفة الجديدة وإيجاد الطرق الصحيحة للتعلم بفعالية

- **استراتيجية التعليم التكنولوجي:** تعمل هذه الاستراتيجية على توسيع نطاق التعليم الريادي في المجتمعات، ونشر المعرفة الريادية وجعلها سهلة الحصول من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (لخضر، شاطر، ٢٠٢٣م، ص ٥٥).

٧-١ دور الجامعة في نشر ثقافة ريادة الأعمال:

تُعد الجامعة ومؤسساتها العلمية والتربوية والبحثية التابعة لها من العناصر الأساسية في قيادة المجتمع وتوجيهه التوجيه الصحيح والفاعل نحو التطور والرقي واللاحق بعجلة التغيير المتسارعة في العالم لكي يواكب هذا المجتمع تلك التطورات ويتعامل معها ويستجيب لإفرازاتها في جوانب الحياة المختلفة ويستثمرها في عملية البناء والتنمية الاجتماعية الشاملة في مختلف الميادين. وأصبح وبذلك أصبح الدور الذي تقوم به الجامعة ينمو ويتعاظم مع تعقد حركة الحياة والتطورات الحاصلة فيها، هذا الدور لا يقتصر على تقديم المعارف والمعلومات العلمية فقط للطالب كونه عضو فاعل في المجتمع وإنما تعدى هذا الدور وتوسع ليشمل جوانب كثيرة أصبحت الجامعة مساهمة فيها بدرجة كبيرة ومؤثرة إن لم تكن مسؤولة عليها بصورة مباشرة (خالدي، ٢٠١٣م، ص ٦٥).

من أبرز الأدوار التي تلعبها الجامعات هي السعي للتنمية الاقتصادية وغرس ثقافة ريادة الأعمال ودعم الطلبة من خلال برامج تعليمية وتدريبية حول ريادة الأعمال وإدارة الأعمال الحرة، حيث اتجهت العديد من الجامعات في أنحاء العالم إلى تصميم بعض البرامج التعليمية والمقررات الدراسية في ريادة الأعمال، بجانب تصميم برامج تعليمية لمنح درجة الماجستير والدكتوراه في ريادة الأعمال، كما اتجهت الكثير من المؤسسات الحكومية والخاصة إلى إعداد برامج تدريبية ودراسات متخصصة في ريادة الأعمال، ويقع على عاتق هذه الجامعات مهمة تنمية الثقافة الريادية لدى الطلاب من خلال توفير العنصر البشري المؤهل للعمل الحر، والراغب في تحمل المخاطر، وتدريبهم على تحويل أفكارهم ومقترحاتهم المبتكرة إلى مشروعات هامة وإكسابهم مهارات إعداد وتنفيذ المشروعات وتقديم كافة الاستشارات والدعم والتوجيه لهؤلاء الطلبة.

بعض الجوانب الرئيسية التي ينبغي أن تأخذ بها الجامعة لزيادة دورها في نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلبة ما يلي:

- تحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على خلق فرص العمل، وذلك من خلال إعادة النظر في البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية الحالية، والعمل على إدخال برامج ومقررات دراسية مرتبطة بريادة الأعمال تخريج طلاب قادرين على خلق فرص عمل
- عقد شراكات وعلاقات مع كافة القطاعات ذات العلاقة بالجامعة، سواء مؤسسات حكومية أو المجتمع المحلي أو الخريجين، وفتح قنوات تواصل مستمر فيما بينهم
- التعاون مع الجامعات العالمية والتميزة في مجال ريادة الأعمال النقل التكنولوجي والمعارف المتطورة
- تطبيق التعليم القائم على الإبداع والابتكار والابتعاد عن الحفظ والتلقين، وتشجيع الطلاب أن يكونوا منتجين للمعرفة بدلا من تلقيها فقط، وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم وأفكارهم وتشجيعهم على الإبداع، ودعم أفكارهم ومقترحاتهم
- توفير القيادة التي تؤمن بأهمية ريادة الأعمال، ولديها الرغبة في توفير الإمكانيات المادية والمالية لرواد الأعمال (مدخل، طير، ٢٠٢١م، ص ١٩٥).

كما يرتبط مسار تعليم ريادة الأعمال بمسار آخر وهو الجامعة التي تسعى حاليا إلى التحول من دورها التقليدي المتمثل في التدريس والبحث العلمي إلى دورها الحديث المتمثل في التركيز على خلق مورد بشري فعال في خلق فرص العمل في السوق وذلك من خلال غرس ثقافة ريادية وعليه لتنمية ثقافة ريادة الأعمال بالجامعة يجب أن تتوفر مجموعة من العناصر والتي يمكن ذكرها بإيجاز:

- **الاستراتيجية:** وتعني وجود هدف استراتيجي لتعليم قيادة الأعمال بالجامعة
- **البنية التحتية:** وتعني وجود هيكل مخصص لتعليم قيادة الأعمال بالجامعة ومرافق خاصة بها كالحاضنات، مراكز الإبداع والابتكار
- **تعليم قيادة الأعمال:** ويكون ذلك بدمج مقررات دراسية تعنى بكل ما ينمي ويكسب الطالب قدرات تمكنه من تجسيد فكرته على أرض الواقع على شكل مشروع
- **الدعم:** ويكون بإشراك أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لدعم المشاريع الريادية التي تكون من إنشاء الطلبة الجامعيين
- **التقييم:** ويكون برصد وفحص كل ما يخص قيادة الأعمال داخل الجامعة سواء استراتيجية أو مقرر دراسي أو بنى تحتية، هذا للتحسين والتطوير بانتظام واستمرار (علويط، فرعون، ٢٠٢٢م، ص ١٢٢).
- **كما يوجد بعض المرتكزات الضرورية لزيادة دور الجامعة في تنمية ثقافة قيادة الأعمال لدي الطلاب، وتتمثل هذه المرتكزات فيما يلي:**
- تحويل دور الجامعة من التركيز علي التوظيف إلي التركيز علي خلق فرص العمل، وذلك من خلال إعادة النظر في البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية الحالية والعمل علي إدخال برامج ومقررات دراسية مرتبطة بقيادة الأعمال لتخريج طلاب قادرين علي خلق فرص عمل
- عقد شراكات وعلاقات مع كافة القطاعات ذات العلاقة بالجامعة، سواء مؤسسات حكومية أو المجتمع المحلي أو الخريجين، وفتح قنوات تواصل مستمر فيما بينهم
- التعاون مع الجامعات العالمية والتميزة في مجال قيادة الأعمال لنقل التكنولوجيا والمعارف المتطورة
- تطبيق التعليم القائم علي الإبداع والابتكار والابتعاد عن الحفظ والتلقين، وتشجيع الطلاب أن يكونوا منتجين للمعرفة بدلاً من تلقيها فقط، وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم وأفكارهم وتشجيعهم علي الإبداع، ودعم أفكارهم ومقترحاتهم
- توفير القيادة التي تؤمن بأهمية قيادة الأعمال ولديها الرغبة في توفير الإمكانيات المادية والمالية لرواد الأعمال (الرميدي، ٢٠١٨م، ص ٣٧٧).

٢- مفهوم الشباب Youth

أ- **الشباب اصطلاحاً:** رغم عدم وجود تعريف دولي متفق عليه عالمياً للفئة العمرية للشباب، إلا أن الأمم المتحدة تعرف الشباب على أنهم "الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً". ونشأ هذا التعريف في سياق الأعمال التحضيرية في أثناء السنة الدولية للشباب عام ١٩٨٥، وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتستند جميع احصاءات الأمم المتحدة لهذا التعريف، كما يتضح في الحولية السنوية للإحصاءات التي تنشرها منظمة الامم المتحدة حول الديموجرافيا والتعليم والصحة والعمل، ويستلزم هذا التعريف الموجه احصائياً للشباب، اعتبار الاشخاص دون سن الرابعة عشر أطفالاً. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن المادة (١) من اتفاقه الامم المتحدة لحقوق الطفل تعرف الاشخاص حتى سن (١٨) "كأطفال" وتقوم العديد من الدول أيضاً بوضع معايير لتعريف الشباب فيما يتعلق بالعمر الذي يتم فيه معاملة الشخص على قدم المساواة مع البالغين بموجب القانون وهذا ما يشار إليه غالباً باسم "سن الرشد". ويقيد بهذا العمر، وهو عادة ١٨ عاماً، في العديد من البلدان؛ ولا يعتبر الشخص بالغاً إلى أن يدرك هذا العمر. ومع ذلك فإن التعريف المتعارف عليه والفروق الدقيقة لمصطلح "الشباب" يختلف من بلد إلى آخر، وهذا يتوقف على تناسب بعض العوامل الاجتماعية والثقافية والمؤسسية والاقتصادية والسياسية لكل مجتمع (الأمم المتحدة).

يرى تيرنر أن تعريف الشباب يُشير إلى مرحلة أو فترة انتقاله في دوره الحياة بين الطفولة و مرحله البلوغ والنضج "وينظر للتعريف الاجتماعي للشباب لا على أنه تغيرات فسيولوجية متعلقة بالنضج، بل

على أنه تفاعل بين البُعد السوسولوجي والاجتماعي ويؤكد علماء الاجتماع أن فئة الشباب تتشكل بشكل أكثر تعقيداً داخل البيئات المؤسسية بفعل عوامل اجتماعيه، ثقافيه واقتصادية وسياسيه، ومن ثم فإن تعريف الشباب يشمل مجموعه متنوعه من المعاني، سواء تاريخياً أو داخل الاطار الاجتماعي وعبر المجتمعات المختلفة" (Turner,2006,p686).

كما يُنظر للشباب علي أنها مرحلة تغير كمي ونوعي في ملامح الشخصية، تتميز بدرجة عالية من التعقيد إذ تختلط فيها الرغبة في تأكيد الذات مع البحث عن دور اجتماعي والتمرد على ما سبق انجازته إلى جانب الإحساس بالمسؤولية، والرغبة في مجتمع أكثر مثالية مع السعي المستمر إلى التغير والذي يتم من خلاله ضبط حركة الفرد في السياق الاجتماعي والمحيط الذي يعيش فيه، ليتحمل مسؤولية المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وحتى تكون تلك المساهمة فعالة يسعى إلى اكتساب المؤهلات العلمية والمعرفية والتقنية، كما يسعى إلى امتلاك المزيد من الخبرات التي تُساعد على الارتقاء بمستوى الإنتاج المادي والمعنوي" (بركات، ٢٠٠٨، ص٩).

"وفي تعريف آخر لفئة الشباب" بأنها فترة العمر التي تتميز بالقابلية للنمو يمر فيها الإنسان بمراحل حيوية تتميز بالقابلية للنمو الذهني، والنفسي والاجتماعي والبدني والعاطفي". ومن جانب المستوى العقلي، فإن مرحلة الشباب تتميز بنمو في نسبة الذكاء بشكل كبير، وارتفاع القدرات الابداعية، بحيث ينمو الانتباه والتذكر، ويصير التخيل مبنياً على الواقع والصور المجردة، غير محصور في نطاق الصورة الحسية" (عيسى، عبدالمحسن، ٢٠٢٢، ص٤٧).

كما يُعرف الشباب على أنهم "فئة عمرية غير متجانسه من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والخلفيات الثقافية والاهتمامات والتحديات، ويعبر الشباب عن الانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ والاستقلال" (perovic, p2,N.D).

"ويذهب تعريف آخر لتحديد مفهوم الشباب" بأنه مرحلة النضج وبروز المواهب والطاقات الكامنة بالفعل في الإنسان، وذلك من خلال زيادة الثقة بالنفس وزيادة درجة اندفاع الميول البيولوجية والمظاهر الانفعالية نحو مستوى المعقولة والموازنة، بين الأخذ والعطاء الحذر النسبي بين الأناية والرغبة المبالغ فيها بالتنافس مع الآخرين، التطبع بالمرونة والتأقلم مع متطلبات الظروف الجديدة، الاهتمام بإشباع ما يرغب من الملذات في كل طور حسب درجة ارتباطها بمتطلبات المستقبل، كما يجب أن يتدعم هذا النضج باتجاه الفرد نحو السمو والتكامل" (عباس، ٢٠١٥، ص١٣).

"ويعرف الشباب ايضاً" هم شريحة اجتماعية تشغل وضعا متميزاً في بنية المجتمع، فحينما ننظر إلى الشباب "كفئة عمرية" سنلاحظ على الفور أنها أكثر الفئات العمرية حيوية وقدرة على العمل والنشاط، كما أنها هي الفئة العمرية التي يكاد بناؤها النفسي والثقافي أن يكون مكتملاً على نحو يمكنها من التكيف والتوافق والتفاعل الاندماج والمشاركة، بأقصى الطاقات التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف المجتمع" (لولي، ٢٠١٦، ص٥٤).

ب- الشباب إجرائياً: فئة عمرية غير متجانسة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية لديهم رؤية وتصورات وقدرة علي العمل والنشاط.

٣- مفهوم ريادة الأعمال:

أ- **ريادة الأعمال اصطلاحاً:** كان الاهتمام الأول بمفهوم ريادة الأعمال يرجع إلى القرن (١٦). عند ظهور المصطلح لأول مرة من قبل الاقتصادي Canutillo Richard الذي ابتكر مصطلح Entrepreneur والذي وصفه بأنه الشخص الذي يلعب دوراً إيجابية في تحمل الخطر عند ملاحقة واقتناص الفرص، ويعمل كجسر بين استغلال تلك الفرص مع من يمتلك الموارد الاستغلال تلك الفرص (مدخل، طير، ٢٠٢٢، ص١٩٣).

تُعتبر قيادة الأعمال أحد دعائم، وترتبط بشكل كبير بالقدرة على الاستجابة للفرص المتاحة، حيث تظهر روح الريادة من خلال فتح أسواق جديدة، وخلق منتجات مبتكرة، وابتكار أساليب إنتاجية جديدة تساهم في نجاح المؤسسات، والذي ينعكس بدوره في تعزيز التنمية المستدامة (بن حكومة، الكشر، ٢٠٢٣م، ص٤٠٩).

وعليه فريادة الأعمال هي: "تلك الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها رائد الاعمال لإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في ظل قانوني محدد بهدف تحقيق الربح من خلال الأخذ بالمبادرة وتحمل المخاطر والتعرف على فرص الأعمال ومتابعتها وتجسيدها في أرض الواقع"، إذن ريادة الأعمال هي عملية إنشاء منظمات جديدة أين تتحول الفكرة إلى مؤسسة وكيان قائم بذاته، تجعل من رائد الاعمال الشخص القادر على تحويل أفكاره الإبداعية إلى حقيقة ملموسة ومسجدة في شكل مشروع (ميساوي، حواطي، ٢٠٢٢م، ص٥).

كما تعددت تعريفات ريادة الأعمال باختلاف العديد من الباحثين والدارسين، حيث عرفت بأنها "عملية ديناميكية للرؤية والتغيير والابتكار وتقتضي وجود طاقة وعاطفة نحو إنشاء وتنفيذ أفكار جديدة وحلول مبتكرة، ومكوناتها الأساسية تشمل الاستعداد لمواجهة المخاطر المحسوبة، ووضع فريق ناجح للمشروع وحشد الموارد اللازمة، وبناء خطة عمل واضحة، ووضع رؤية للتعرف على الفرصة التي يرى الآخرون فيها الفوضى والتناقض الارتباك"، كما تشير ريادة الأعمال أيضاً إلى "ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة على تحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار ناجح، بمعنى أنه الشخص الذي يتبنى المبادرة والتفكير الإبداعي وقادر على تنظيم آليات اجتماعية واقتصادية لتحويل الموارد إلى واقع عملي ك تقديم منتج جديد أو إدخال تغييرات تزيد من جودة السلعة أو المنتج أو تنفيذ أشكال تنظيمية جديدة في الصناعة" (عبد الحميد، الجزار، ٢٠٢١م، ص٤).

ويمكن تعريف ريادة الأعمال على أنها "قدرات خاصة لدى الفرد يمكن تنميتها، تساعده في بداية المشروع وإدارته ومواجهة مخاطرة بشكل يتميز بالإبداع والاحترافية" (أبو سيف، ٢٠١٦م، ص٧).

مما سبق يمكن تحديد عناصر مفهوم ريادة الأعمال بالنقاط الرئيسية التالية:

- معرفة الفرصة المتاحة
- تكوين المنظمات الاقتصادية الموجهة بالربح
- المزج بين الإبداع والابتكار وتحمل المخاطر
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (بن حكومة، الكشر، ٢٠٢٣م، ص٤١١).
- ب-ريادة الأعمال إجرائياً: عملية تعتمد علي الابتكار وتعظيم استخدام الفرص المتاحة وتحويل الأفكار إلى مشروعات ناجحة كواقع عملي لاستثمار بشكل مستدام.

٤- مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية من أهمها: التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي غلب على الكتابات الأولى في مجال التنمية، التنمية الاقتصادية هي العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي ذلك التطور البنائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنمية الاقتصادية هي التنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع الأفراد. ويرتكز هذا التعريف على عنصرين أساسيين هما: تغير بنياني وتوفير الحياة الكريمة فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى تعني إحداث تغيير جوهري في النسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني مثل معدل الادخار ومعدل الاستثمار ونسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي... الخ، وأن هذا التغير يختلف من مجتمع لآخر حسب حجم ونوع الموارد الاقتصادية المتوفرة في المجتمع، ولهذا فقد استبدل هدف زيادة الدخل الفردي بهدف تحقيق الحياة الكريمة للفرد

رغم أهمية الدخل الفردي، ويتضمن مفهوم الحياة الكريمة توفير الاحتياطات الأساسية للفرد، وتحقيق ذاتية الفرد وتوفير حرية الاختيار للفرد في المجتمع (بن عبو، مولياط، ٢٠١٥م، ص٣١). كما تُشير التنمية الاقتصادية إلي زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلاً عن إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء (عجبية وآخرون، ٢٠٠٨م، ص٨٢).

التعريف الاجرائي لتنمية الشباب:

تحدد الباحثة تنمية الشباب إجرائيا في المؤشرات التالية:

- خلق فرص عمل على المدى الطويل (الاستدامة).
- تعديل انماط السلوك بما يتناسب ومتطلبات التنمية.
- تعديل ثقافة الشباب نحو العمل الحر .
- تعظيم اقامة المشروعات المتوسطة والصغيرة
- زيادة التمكين الاقتصاد للشباب.
- رفع كفاءة استخدام الموارد.
- تعزيز فرص التقدم التكنولوجي.
- تعزيز الامن الاقتصاد للمجتمع.
- التوجه نحو الفرص الاقتصادية غير التقليدية.
- القدرة على النفاذ الي سوق العمل.

سادساً: النظريات المفسرة لموضوع الدراسة (نموذج الحلزون الثلاثي)

تعود هذه النظري إلى عالم الاجتماع البولندي هنري إيتزكowitz Henry Etzkowitz ، وقد أسس إيتزكowitz لهذا النموذج من خلال مقال تمهيدي نشر عام (١٩٩٨م) بعنوان "معايير علوم ريادة الأعمال: الآثار المعرفية للروابط الجديدة بين الجامعة والصناعة" (Etzkowitz, 1998, p., 823-833)، وفيه ناقش إيتزكowitz الروابط والآثار المعرفية للتداخل بين الجامعة والصناعة. لقد أكد إيتزكowitz على أن الجامعات حالياً تشهد ثورة معرفية جديدة تدمج ما بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتجعل من كلاهما جزء أساسيا ومحوريا من رسالتها وعملها، فالجامعات شهدت ثورة أولى كان من أثارها أن جعلت من التدريس الأكاديمي وظيفة يعتد بها، وفي الوقت الراهن (الثورة الثانية) تدمج الجامعة تحت مظلة وفلسفة ريادة الأعمال ما بين العمل التنموي والاقتصادي ضمن وظائفها الأساسية.

وفي عام (١٩٩٩م) نشر إيتزكowitz وأيضا بالاشتراك مع لويت وليديسدورف Leydesdorff مقالة بعنوان "الموقع المستقبلي للبحث ونقل التكنولوجيا"، مهد فيه لفكرة الحلزون الثلاثي للجامعة والصناعة والحكومة، وقد أبرز الباحثان تغير السياقات المجتمعية والاقتصادية والسياسية المسؤولة عن حركة البحث العلمي، وتداخل الكثير من المعطيات في صنع سياساتها، منها على سبيل المثال حاجة السوق المتطورة، فضلا عن التطورات الهائلة في تكنولوجيا الاتصالات بعد استحداث الإنترنت (Etzkowitz and Leydesdorff, 1999, p., 112).

وفي العام التالي (٢٠٠٠م) نشر الباحثان مقالة بعنوان "ديناميات الابتكار: من ثنائية الانظمة الوطنية إلى نموذج الحلزون الثلاثي للعلاقة بين الجامعة والصناعة والحكومة"، في هذا المقال صك العالمان الفكرة الأساسية لنموذج الحلزون الثلاثي ووصفوه بأنه أطروحة تستهدف تحليل العلاقة بين كل من الجامعة والصناعة والحكومة، مؤكدين بداية على أن أطروحة الحلزون الثلاثي يمكن أن تلعب دورا معززا للابتكار بشكل متزايد في مجتمعات المعرفة، مؤكدين على أن هذا النموذج المقترح يختلف كل

الاختلاف عما سبقه من نماذج وضعت خلال فترات سابقة مثل نموذج نيلسون (١٩٩٣) الذي أكد على محورية دور الشركات الصناعية في تعزيز عملية الابتكار، ونموذج سايباتو وماكينزي (١٩٨٢) الذي أكد على محورية دور الدولة في رعاية الابتكار بل وصناعته (Etzkowitz and Leydesdorff, 2000, p., 109).

انطلقت نظرية الحلزون الثلاثي من التأكيد على أهمية إعادة ترتيب شبكة العلاقات التي تربط بين كل من المؤسسة الجامعية والمؤسسات الصناعية والحكومات التي تشرف على العمليات التنظيمية المتعلقة بالتنمية وتطوير الاقتصاد، فالمجتمعات المعاصرة تفرض العديد من التطورات والتغيرات التي جعلت من دور الجامعة مسألة محورية في صناعة ودعم الابتكار، وأكدت تلك التحولات ان تراجع دور الدولة (ممثلة في الحكومة) في بسط هيمنتها على سياسات الصناعة أدى إلى ارتفاع وتعزيز دور الأوساط الأكاديمية في نقل التكنولوجيا والمعرفة، وتخطت الجامعة أدوارها التقليدية في التدريس والبحث العلمي البحث إلى إضافة مهمة ثالثة وهي تقديم نماذج عمل ريادية تعزز من نقل وتوطين المعرفة والتكنولوجيا وخلق علاقة ارتباطية بين كل من الجامعة والصناعة والحكومة في ذات الوقت، وفي ضوء هذا النموذج يمكن للجامعة أن تقوم بمهمة ثالثة وهي التطوير لخدمة اغراض الصناعة (Etzkowitz and Leydesdorff, 2000, p., 109-110).

وفي عام ٢٠١٠ نشر وليديسدورف مقالة بعنوان "الاقتصاد القائم على المعرفة ونموذج الحلزون الثلاثي" فالجامعات تشارك في البحوث الأساسية المتعلقة بالابتكار والتطوير، والصناعات تتولى مسؤولية إنتاج السلع التجارية، والحكومات تكون مسؤولة بشكل أساسي عن عملية تنظيم الأسواق، ومع زيادة التفاعلات ضمن هذا الإطار، يتطور كل مكون ليتبنى بعض خصائص المؤسسة الأخرى، مما يؤدي بعد ذلك إلى ظهور مؤسسات مختلطة. توجد تفاعلات ثنائية بين الجامعة والصناعة والحكومة (Ldydesdorff, 2010, p., 367-368).

لقد أكد كل من إتركوفيتز وليديسدورف من خلال مناقشتها بأن الدور الأولي للجامعات هو توفير التعليم للأفراد والبحث الأساسي. لذلك، تدور التفاعلات بين الجامعة والصناعة في البداية حول هذين العنصرين. في نموذج خطي للابتكار، من المفترض أن تقدم الجامعات الأبحاث التي ستبني عليها الصناعة لإنتاج السلع التجارية، ومن ثم تحدث التفاعلات الأخرى من خلال إشراك مديري الصناعة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة في كلا القطاعين.

(Etzkowitz and Leydesdorff, 2000, p., 113)

ووفقاً وليديسدورف Ldydesdorff يشكل انتقال الأشخاص بين الجامعة والصناعة نقلاً مهماً للغاية للمعرفة، يمكن أن يكون هذا تحركاً دائماً في اتجاه أو آخر، أو في حالات أخرى، وظائف كاملة يتم قضاؤها بين المجالين، ويعطي لن مثلاً واضحها على هذه العملية من خلال تجربة جامعة ستانفورد، حيث عززت الجامعة من روابط التواصل مع شركات الأدوية التي كان يمثلها كارل جيراسي، والذي كان يشغل منصب مدير الأبحاث في شركة أدوية، حيث انضم الأخير إلى جامعة ستانفورد بينما كان يواصل نشاطه الصناعي (Ldydesdorff, 2010, p., 370).

وفي عام ٢٠١٢ نشر وليديسدورف Ldydesdorff مقال آخر بعنوان "الحلزون الثلاثي، الحلزون الرباعي. نماذج توضيحية لتحليل الاقتصاد القائم على المعرفة" أكد فيه على أن الفكرة الأساسية لنموذج الحلزون الثلاثي تقوم على دعم روابط التواصل ما بين الجامعة والصناعة وذلك من خلال مجموعة من التفاعلات بين الأوساط الأكاديمية (الجامعة) والصناعية والحكومات، وذلك لاجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فهو يعتمد بشكل أساسي على مفاهيم مثل اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة، وأكد أيضاً على أن هذا النموذج القائم على تشاركية أطراف ثلاث يضمن العمل على تحسين الأداء والتناغم بين مؤسسات البحث العلمي (الجامعة) والمؤسسات الصناعية التي تمثل العمود الفقري

لسوق العمل، مما يعمل على دفع التكنولوجيا _عبر الابتكار_ لكي تلبى حاجة السوق وخلق فرصا أكثر جاذبية للنمو (Ldydesdorff,2012,p.,25-26).

ووفقا لهذا النموذج (الإطار الحلزوني للابتكار) (الجامعة، الصناعة، الحكومة) يتم تمثيل كل قطاع بدائرة (حلزون) (وفقا للشكل السابق) وهو أمر ينجم عن حدوث تفاعلات معقدة ولكنها في النهاية تؤكد على العلاقات القوية التي يمكن أن تنشأ بين الحلقات الثلاث المتداخلة، وقد أدت التفاعلات بين الجامعات والصناعات والحكومات إلى ظهور مؤسسات وسيطة جديدة، مثل مكاتب نقل التكنولوجيا وحدائق العلوم، ووفقا لذلك أكد كل من إتركوفيتز وليديسدورف على أن تلك التفاعلات ينجم عنها ظهور منظمات هجينة جديدة (Etzkowitz and Leydesdorff,2000,p.,112)، وقد أدى التطبيق الفعلي لتلك الفكرة على نطاق واسع إلى اتجاه صانعي السياسات إلى اعتماد إطار الابتكار الثلاثي الحلزون على نطاق واسع، نجم عن عدد من المشروعات التي مثلت نموذجا ناجحا لتشارك الجامعة والمؤسسات الصناعية والحكومة (Etzkowitz and Zhou,2018).

ويعد الابتكار احد المفاهيم الأساسية التي تنطلق منها نظرية الحلزون الثلاثي، حيث استخدم نموذج الحلزون الثلاثي الابتكار كنموذج تحليلي لوصف مجموعة متنوعة من الترتيبات المؤسسية ونماذج السياسة الحاكمة للعلاقة بين المؤسسات العاملة في مجال التصنيع (وتمثلها الشركات الصناعية) والعاملة في مجال الابتكار (وتمثلها الجامعات) (Etzkowitz and Leydesdorff,2000,p.,112-). ط(113)

إن الابتكار من وجهة نظر إتركوفيتز وليديسدورف عملية دينامية وفي ذات الوقت تمتلك شبكة معقدة من العلاقات، فالابتكار ممارسة ذات صلة وثيقة بمتطلبات السوق وسياسات الدولة والمؤسسات المسيطرة على الصناعات، فضلا عن تأثير الحركات الاجتماعية والتطورات الحادثة في التكنولوجيا وأنظمة التعليم والبحث العلمي، كل تلك الأمور يجعل من الابتكار حلقة الوصل أو الرابطة بين أطراف الحلزون الثلاثي (الجامعة، الصناعة والحكومة)، فالابتكار نشاط مرتبط بالبحث العلمي داخل الجامعة، وفي ذات الوقت يمثل لب الافكار القابلة للتطبيق التي تقدمها الجامعة للصناعة (المشروعات الريادية نموذجا) وكل ذلك يجب ان يتوافق مع سياسات الدولة في التنمية الاقتصادية (Etzkowitz and Leydesdorff,2000,p.,114).

وفقا لأراء إتركوفيتز فان قوة التفاعلات بين الحكومة والجامعات تعتمد على العلاقة العامة للحكومة وسياستها تجاه التعليم العالي، عندما يكون التعليم العالي عامًا إلى حد كبير، كما هو الحال في أوروبا الغربية، يكون للحكومة تأثير أكبر على الجامعات والأبحاث التي تجريها من خلال كونها المصدر الرئيسي للتمويل، على الطرف الآخر المرتبط عادةً بالولايات المتحدة، لا تزال الجامعات تتلقى بعض التمويل الحكومي ولكن بشكل عام تتمتع بدرجة أعلى من الاستقلالية عن نفوذ الحكومة، وفي بعض الأوقات يمكن للظروف المتغيرة أن تدفع الحكومة إلى إقامة علاقات أوثق مع الأوساط الأكاديمية، على سبيل المثال في زمن الحرب أو من خلال تمويل التخصصات الاستراتيجية، مثل الفيزياء. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، فإن ملف وزارة الدفاع قام بتمويل أبحاث الفيزياء على نطاق واسع خلال الحرب العالمية الثانية، كما تعد الحرب الباردة مثال آخر على مشاركة الدولة في التعليم العالي هو إنشاء جامعات مثل جامعة كورنيل، جامعة فلوريدا وجامعة بورديو، هي ثلاث مؤسسات من أصل ستة وسبعين مؤسسة تم إنشاؤها بموجب قرارات حكومية مباشرة (Etzkowitz,2008,p,33).

وتعتمد العلاقة بين الحكومات والصناعة على موقف الحكومة تجاه السوق، في الاقتصادات الليبرالية، سيقصر دور الحكومة على منع إخفاقات السوق، من ناحية أخرى، عندما تكون الحكومة أكثر انخراطًا في الاقتصاد، يكون دور الحكومة هو تنظيم الصناعة (Etzkowitz,2008,p.35)، وقد علق بهافن سامبات Sambat على تلك الفكرة من خلال الاستدلال ببعض الاحداث الواقعية بالفعل، ففي

ستينيات القرن العشرين أصدرت الحكومة الأمريكية لائحة لمنع منح براءات الاختراع من قبل صناعة الأبحاث الجامعية الممولة من قبل المعاهد الوطنية للصحة، وهو ما حدد أدوار الحكومة في تفاعلها مع الجامعة والصناعة (طرفي الحلزون الثلاثي) في وضع قانون الملكية الفكرية وإنفاذه (Sampat,2006, p.,772-775).

ووفقا لتصور إنزكوفيتز وليديسدورف فإن قوة التفاعلات بين أطراف الحلزون الثلاثي (الجامعة، الصناعة، الحكومة) تعتمد على المكون الذي يمثل القوة الدافعة في إطار العمل، في نموذج الدولة الرأسمالية (التي تتبع سياسة الاقتصاد الحر) حيث تكون الصناعة وقوى السوق هي القوى الرئيسية المتحكمة، تميل كل مؤسسة إلى أن تظل مستقلة تماما، وذلك على العكس من النمط الآخر من الدول التي تهتم فيها الحكومات على كافة الأنشطة ومن بينها أنشطة الصناعة والتعليم، إلا أن التحول نحو مجتمع قائم على المعرفة العلمية أصبح دور للجامعات دورا كبيرا على أرض الواقع، نظرا لأن الابتكار يعتمد بشكل أساسي على المعرفة العلمية، من ثم أصبحت الجامعات كمصدرا للابداع والابتكار والمعرفة تشكل كيانا أكثر قيمة، وهنا تبرز فكرة النموذج الحلزوني الثلاثي للابتكار (Etzkowitz and Leydesdorff,2000,p., 115-116).

وفي مقالة نشرها إنزكوفيتز Etzkowitz عام (٢٠٠٣م) بعنوان "الابتكار في الابتكار: الحلزون الثلاثي للعلاقات بين الجامعة والصناعة والحكومة، أشار إنزكوفيتز Etzkowitz إلى أنفاقه مع وليديسدورف Leydesdorff على أن نموذج الحلزون للابتكار الثلاثي طمس حدود الأدوار الأساسية التقليدية للجامعات والصناعة والحكومة في ذات الوقت، فوفقا لهذا النموذج فإن الجامعات أصبحت تشارك بشكل متزايد في النشاط التجاري من خلال منح براءات الاختراع والترخيص، وتجاوز إنتاج البحوث الأساسية (Etzkowitz,2003,P.,294-296).

وفي عام ٢٠٢١ ناقش كل من إنزكوفيتز Etzkowitz و شونيان زهو Chunyan Zhou في مقالة لهم بعنوان " الحلزون الثلاثي: إطار ابتكاري لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة"، العلاقة الارتباطية بين كل من الجامعة والصناعة والحكومة كمدخل تطبيقي لنظرية الحلزون الثلاثي ، تنهض فكرة إنزكوفيتز وزهو على أن الحلزون الثلاثي _كإطار للابتكار يربط بين الجامعة والصناعة والحكومة_ يمكن الاعتماد عليه كاستراتيجية ديناميكية لتعزيز تحقق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي طرحتها مؤسسات الأمم المتحدة، خاصة تلك المؤشرات التي تتناول قضايا البيئة وحماية الموارد والتغير الاجتماعي وتعزيز المساواة بين الجنسين. (Etzkowitz and Zhou,2021,p.,1-19).

يؤكد الباحثان على أن نموذج الحلزون الثلاثي وفقا لهذا الطرح يعد منهجية عالمية تم اقتراحها لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاريع المشتركة ذات الطابع المتعدد الجنسيات. وقد مهد إنزكوفيتز وزهو للفكرة بالإشارة إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة حاز على اهتمام كبير، للغاية ترافق ذلك الاهتمام قضية إعادة الإعمار في العديد من البلدان التي تعاني من مشكلات مركبة على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني، وقد طرح ذلك الوضع حالة من الجدل حول أولوية كل من الموضوعين (المفاضلة بين أهداف التنمية المستدامة وتلبية حاجات إعادة الإعمار) وكان الطرح الأفضل للتعامل مع هذا الوضع هو اللجوء إلى بديل يجمع ما بين الهدفين ويعزز تحقق كلاهما، وقد جاءت خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ المعتمدة من قبل كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام ٢٠١٥ لتلبي تلك الحاجة إلى الموائمة بين هدف تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة السبعة عشر وبين توفير الاحتياجات الأساسية التي تتطلبها عمليات إعادة الإعمار على نطاق واسع، حيث وفرت تلك الخطة (٢٠٣٠) استراتيجية واضحة وموحدة لتحقيق التنمية المستدامة على نطاق واسع، تأخذ بعين الاعتبار التحديات التي يمكن أن تواجه تلك الأهداف في الوقت الراهن وفي المستقبل.

وقد انطلقت تلك الخطة من رؤية متكاملة تنهض على عدد من المؤشرات المهمة منها القضاء على الفقر وتحسين الصحة والتعليم والحد من عدم المساواة وتحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة تغير المناخ والحفاظ على الطبيعة، وهنا طرح سؤال غاية في الأهمية: كيف يمكن تحقيق استراتيجية ديناميكية تجمع بين الابتكار والتنمية المستدامة في إطار واحد متناعم ومتوائم؟ (Etzkowitz and Zhou, 2021, p., 1-2).

لقد طرح العالمان نموذج الحلزون الثلاثي كأداة لتطوير نظام الابتكار يمكن استخدامه لمعالجة المشكلات التي تواجه العمل التنموي المستدام، وذلك من خلال تناول الحلزون الثلاثي بوصفه آلية لدراسات الابتكار وريادة الأعمال وربطه أيضا بالجهود الموجهة بالبيئة، في أوائل الثمانينات من القرن العشرين تم استخدام الحلزون الثلاثي من قبل جامعة ريادة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لحل معضلة التدمير الإبداعي، وفي نيو انجلاند في الفترة من ١٩٢٠ - ١٩٤٠ تم استخدام النموذج من خلال مراقبة التطور المشترك لجامعة ستانفورد ووادي السليكون بالولايات المتحدة أيضا، إلا أن المعضلة الأساسية التي واجهت تطبيق تلك النماذج تمثلت في عدم ربط النموذج بالابتكار، وهو الأمر الذي قوض من رؤية الدور التنموي الذي يمكن أن تقوم به الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة عبر نموذج الحلزون الثلاثي، وبغض النظر عن الدافع الذي يستوجب استخدام نموذج الحلزون الثلاثي فإن هذا النموذج نشأ من التفاعل بين ممثلين المجالات المؤسسية المختلفة في المجتمع، عبر محاولة كل ممثل أو طرف حل مشكلاته الخاصة، وكانت النتيجة هي تشكل كيان هجين جديد مركب من أجزاء ثلاثة يعمل كل منها في حقل مختلف، كيان يحقق العديد من الأهداف التنموية التي لا يمكن لأي طرف مستقل أن يحققها بمفرده على أرض الواقع (Etzkowitz and Zhou, 2021, p., 3).

أما عن الآلية التي يمكن لنموذج الحلزون الثلاثي أن يعزز من قدرات التنمية المستدامة ويدعم مؤشراتها، فتتمثل في عملية الابتكار، فالحلزون الثلاثي هي عملية ابتكار ديناميكية تعمل على تسريع خطوات الكيانات المندمجة خلالها على تحقيق أهداف لم يكن من الممكن تحقيقها على مستوى الأنشطة الفردية المستقلة، ومن ثم فإن الحلزون الثلاثي يعمل على الانتقال بالعمل من الإطار الميكرو (الصغير) إلى إطار أكثر اتساعا وشمولا (مكرو) وهو تصنيف اجتماعي، وكان للجامعة دورا مهما في تحقق هذا الانتقال، لقد عزز الحلزون الثلاثي من تفاعل الجامعة والصناعة وسياسات الحكومة، ونجم عن ذلك صك نموذج الحلزون الثلاثي للابتكار (U-I-G) عام ٢٠٠٦م، وهو نموذج موسع قائم على تفعيل العلاقة بين الابتكار والاستدامة، تعمل من خلاله الجامعة جنبا إلى جنب مع السياسات العامة للحكومة، وأثبت هذا النموذج فاعليته في حل مشكلة قضايا الاستدامة في الشؤون العامة (Etzkowitz and Zhou, 2021, p., 4).

سابعاً: الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة:

١- الدراسات العربية:

تناولت دراسة "شاكر ومطر، ٢٠٢٤م" موضوع "درجة امتلاك طلبة الجامعات اليمنية للمهارات الريادية لسوق العمل في ضوء مبادئ التعليم الريادي"، هدفت الدراسة التعرف على درجة امتلاك طلبة الجامعات الحكومية اليمنية للمهارات الريادية لسوق العمل في ضوء مبادئ التعليم الريادي ومعوقات امتلاكها، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالتطبيق على عينة من الجامعات الحكومية اليمنية وهي (صنعاء، عدن، الحديدة، ذمار وصعدة) وقد تم تطوير استبانة مكونة من (٤٣) مهارة، شملت مهارات شخصية مهارات التفكير مهارات تكنولوجيا المعلومات مهارات الاجتماعية مهارات تطبيقية، وطبقت على عينة من الطلبة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية العنقودية بلغ حجمها (٤٠٠) طالباً وطالبة، وكان من أبرز نتائج الدراسة أن درجة امتلاك طلبة الجامعات اليمنية للمهارات الريادية لسوق العمل في ضوء مبادئ التعليم الريادي جاءت متوسطة، وبمتوسط حسابي (٣,١٤)، وانحراف معياري (٠,٩٨٢)،

ونسبة مئوية بلغت (٦٣%)، كما تبين وجود معوقات تعيق طلبة الجامعات اليمنية من امتلاك المهارات الريادية لسوق العمل كانت بدرجة مرتفعة جداً، وبنسبة مئوية بلغت (٨٤%)، وتبين وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) حول درجة امتلاك طلبة الجامعات اليمنية للمهارات الريادية لسوق العمل تبعاً لمتغير الجنس ولصالح الذكور، بينما تبين عدم وجود فروق تبعاً لمتغير التخصص ومتغير الجامعة.

وتناولت دراسة "اليزيدي، ٢٠٢٤" موضوع "دور ريادة الأعمال في تعزيز التنمية الاقتصادية: دراسة ميدانية علي عدد من المشروعات الريادية بمحافظة جدة"، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور ريادة الأعمال في تعزيز التنمية الاقتصادية، والتعرف على دور المشاريع الريادية في الحد من مشكلة البطالة والكشف عن الصعوبات التي تواجه ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبيان للحصول على بيانات التحليل، في حين تكونت عينة الدراسة من مدراء وأصحاب المشروعات الريادية بمحافظة جدة، وتكونت العينة من (٤٠) من مدراء وأصحاب المشروعات الريادية، وأظهرت نتائج الدراسة أن السلوك الريادي متوفر بدرجة مرتفعة وان القادة من رواد الأعمال لديهم رغبة في الإنجاز والتميز في أعمالهم، كما أن لديهم أفكار جديدة تتعلق بأعمالهم يبادرون بطرحها، كما أظهرت الدراسة أن معززات الريادة تتوفر بدرجة متوسطة وان رواد الأعمال يتلقون الدعم والتشجيع من الأفراد العاملين، كما يهتم رواد الأعمال بالتدريب والتعليم لتنمية الروح الريادية للعاملين، كما أظهرت الدراسة أهم الصعوبات التي تواجه رواد الأعمال وتتمثل في صعوبة توفير ضامن للحصول على التمويل، وعدم كفاية التمويل في بعض المشروعات، أوصت الدراسة انه على الدولة العمل على تبسيط الإجراءات المتعلقة بتنفيذ المشاريع الريادية، كما أوصت بأنه على الجهات المختصة بتنمية المشاريع الريادية العمل على زيادة الاهتمام برعاية المبدعين والمبتكرين وتقديم الحوافز التشجيعية لهم، كذلك ضرورة العمل على إيجاد آليات لتوفير رأس المال والدعم لرواد الأعمال، ودعم وتشجيع أعمال الريادة من أجل إيجاد مشاريع ريادية ناجحة، تُسهم في توسيع فرص العمل والمساهمة في خفض معدلات البطالة بالمملكة العربية السعودية.

وتناولت دراسة "بن حكومة والكشر، ٢٠٢٣م" موضوع "التعليم الريادي الجامعي خارطة الطريق لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية لعينة من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الجامعة الأسمرية الإسلامية وجامعة المرقب"، هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات التعليم الريادي الجامعي في ضوء اقتصاد المعرفة واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة والمقابلات، وتكونت عينة الدراسة من القيادات الأكاديمية بجامعة أسوان، والبالغ عددهم (١٢٣) فرداً ، وتوصلت الدراسة إلى أربعة متطلبات أساسية للتعليم الريادي الجامعي في ضوء اقتصاد المعرفة وهي: متطلبات القيادة الجامعية، والتنقيفية، والموارد البشرية والتنظيمية وأكدت الدراسة أن لا توجد فروق دالة احصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq a$) بين متوسط درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة توافر متطلبات التعليم الريادي الجامعي في ضوء اقتصاد المعرفة تعزى لمتغيرات الدرجة العلمية والمسمى الوظيفي، والخبرة، وتقديم مجموعة من الطرق المقترحة لتعزيز متطلبات التعليم الجامعي في ضوء اقتصاد المعرفة، وأوصت الدراسة بضرورة تبنى جامعة أسوان لسبل تعزيز متطلبات التعليم الريادي، لما لها من دور فعال في تطوير التعليم الجامعي، مع التركيز على بث روح الابداع والريادة للطلاب والخريجين حتى يكونوا قادرين على المنافسة في سوق العمل، ووضع آليات ممنهجة لتطبيق التعليم الريادي يتم العمل بها من قبل القيادات الجامعية، وكيفية تضمين الريادة في المناهج الدراسية كمدخل لرفع مستوى التعليم الريادي الجامعي.

وتناولت دراسة "البراشدية والظفري، ٢٠٢٣م" موضوع "اتجاهات طلبة التعليم العالي بسلطنة عمان نحو ريادة الأعمال وتحدياتها والحلول المقترحة"، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى اتجاهات طلبة التعليم

العالي نحو ريادة الأعمال، والكشف عما إذا وجدت فروق دالة إحصائية في اتجاهات الطلبة نحو ريادة الأعمال تعزى إلى متغيرات الجنس والمؤسسة التعليمية، والمستوى الاقتصادي للأسرة، والمعدل التراكمي للطلاب. كما تهدف إلى استقصاء أهم التحديات التي تواجه الشباب العمانيين في مجال ريادة الأعمال والحلول الممكنة لها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ وُزعت استبانتان هما استبانة اتجاهات طلبة التعليم العالي نحو ريادة الأعمال، واستبانة تحديات ريادة الأعمال وحلولها طبقت الدراسة على عينة عشوائية طبقية مكونة من (١١٥٢) طالباً وطالبة، (٦٢٩ منهم إناث، و٥٢٣ ذكور). أسفرت نتائج الدراسة عن وجود اتجاهات إيجابية مرتفعة نحو ريادة الأعمال لدى طلبة التعليم العالي في السلطنة، ولكن لم تظهر فروقاً دالة إحصائية في اتجاهات طلبة التعليم العالي نحو ريادة الأعمال تعزى إلى المستوى الاقتصادي والمعدل التراكمي للطلاب. كما ظهرت فروق دالة إحصائية بين الجنسين في الاتجاه نحو ريادة الأعمال في بُعدي الإبداع والاستقلالية لصالح الإناث، وفي متغير المؤسسة التعليمية لصالح جامعة السلطان قابوس. كما جاءت متوسطات التحديات التي تواجه الشباب العمانيين في مجال ريادة الأعمال بدرجة مرتفعة ودالة إحصائية، ويمكن ترتيبها من حيث الأهمية على النحو الآتي: التحديات الفنية والإدارية لرائد الأعمال، ثم تحديات البيئة الاستثمارية، ثم التحديات المجتمعية. أسفر التحليل الموضوعي للحلول التي اقترحتها الطلبة عن سبعة حلول رئيسية هي: التدريب ٣٣ %، وسن القوانين المنظمة لقطاع ريادة الأعمال ٢٠,٧ %، والتوعية ٢٠ %، والتمويل ١٩,٨ %، والإشراف والمتابعة ٣,٦ %، والتعليم الريادي ١,٦ %، وتحفيز رواد الأعمال وتسويق منتجاتهم ١,٣ %.

وتناولت دراسة "لخضر وشاطر، ٢٠٢٣م" موضوع "التعليم الريادي كنهج استراتيجي لتنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى طلبة الجامعة: رؤى وتجارب"، هدفت الدراسة إلى بيان دور التعليم الريادي في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى طلبة الجامعة، واستخلاص الدروس من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أنه يمكن تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى طلبة الجامعة من خلال التعليم الريادي الفعال الذي يبدأ بصياغة الأهداف التعليمية الريادية التي يكون أعضاء هيئة التدريس نبراس تحقيقها من خلال اختيارهم المحتوى التعليمي الناجع وطريقة التدريس المناسبة، كما توصلت الدراسة في ضوء التجارب الدولية الرائدة إلى أن تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلبة وتحويلها إلى ممارسات ريادية ناجحة، يحتاج إلى تعاون فعال بين الجامعة ومنظمات الأعمال والحكومة.

وتناولت دراسة "الرميدي، ٢٠٢٣م" موضوع "تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب: استراتيجية مقترحة للتحسين"، ازداد الاهتمام بريادة الأعمال داخل لجامعات في مختلف أنحاء العالم، نظراً لما تحقّقه من تنمية اقتصادية واجتماعية، وخلق فرص عمل كثيرة للشباب وخلق أجيال من المبدعين والمبتكرين. وهدفت الدراسة إلى تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب وكذلك التعرف على المعوقات التي تواجهها في ذلك. ولتحقيق هدفها في الدراسة تم توزيع ١٢٠٠ استمارة استقصاء بشكل إلكتروني وورقي على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات المصرية المختلفة، وقد تم الاعتماد على تحليل ٨٩١ استمارة صالحة للتحليل. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك قصور واضح في دور الجامعات في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب في كل المحاور التي شملت الرؤية والرسالة والاستراتيجية، والقيادة والحوكمة والموارد والبنية التحتية والتعليم للريادة والدعم الجامعي، والتدويل والعلاقات الجامعية الخارجية، وتقويم ريادة الأعمال. وقد اختتمت الدراسة باستراتيجية مقترحة لتحسين دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب.

وتناولت دراسة "عيد، ٢٠٢٢م" موضوع "بناء وتنمية الجامعات الريادية لدعم التنمية المستدامة: مدخل القدرة التنافسية المستدامة كنظام"، وهي ورقة عمل تنطلق من: توجهاً بالمفهوم الموسع لفكر

وثقافة ريادة الأعمال، والذي يرتبط بالخروج من فكرة الاقتصار على مجرد إنشاء مشروع ريادي (المفهوم التقليدي الضيق، انطلاقاً لفكرة ريادة الأعمال المجتمعية والمؤسسية والتسويق الريادي والقيادة الريادية، والربح الريادي والموارد الريادية، وانطلاقاً من نتائج بعض الدراسات التي تمت على بيئة ومناخ الجامعات العربية من منظور ريادي والتي بينت واقع اتجاهات الطلاب ببعض الجامعات العربية نحو ريادة الأعمال، والتأكيد على أهمية مقدمي الخدمة التعليمية في تحسين مستوى امتلاك الطلاب للسمات الريادية وتفعيل ممارسات الطلاب لتنسجم بالريادية، لذا تتبنى في هذه الورقة البحثية مدخل القدرة التنافسية المستدامة كنظام قناعة بأن الجامعات الريادية يُمكنها تحويل مدخلاتها المتنوعة والمتعددة بكامل جوانبها البشرية والمادية والمالية، من خلال عمليات تنسجم بالريادية في مختلف جوانبها، بغرض تحسين مخرجات الجامعات من طلاب وأنظمة وثقافات وفعاليات بيئية وبحوث أساسية وتطبيقية واتسامها بالريادية، كل ذلك يهدف للتحسين المستدام للوضعية التنافسية للجامعات العربية من منظور نظام متكامل. وتناولت دراسة "علويط وفرعون، ٢٠٢٢م" موضوع "دراسة تقييمية لواقع التعليم الريادي لعينة من الجامعات الجزائرية سطيف، المسيلة، بسكرة: نموذج مقترح لتدريس برامج ريادة الأعمال"، هدفت الدراسة إلى معرفة وتقييم واقع التعليم الريادي لعينة من الجامعات الجزائرية سطيف، المسيلة، بسكرة. حيث تمت الدراسة على عينة مكونة من ٦٠٠ طالب جامعي (سنة أولى ماستر دفعة ٢٠٢٠-٢٠٢١) و٦٠ عضو هيئة تدريس من خلال توزيع استبيان هذا بالإضافة إلى إجراء مقابلة مع ٢٧ عميد كلية من كليات جامعات عينة الدراسة للتمكن من إثراء الموضوع، تم استعمال مجموعة من الأساليب الإحصائية للبرنامج الإحصائي SPSS منها المتوسط الحسابي الانحراف المعياري، معامل الارتباط لسبيرمان. وصلنا إلى أنه على الرغم من الجهود المبذولة في إرساء متطلبات التعليم الريادي في الجامعات الجزائرية إلا أنها تعتبر جهود لم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب، وقد يرجع ذلك إلى حداثة تدريس برنامج ريادة الأعمال من جهة وافتقارها لخطة باستراتيجية لمنظومة ريادة الأعمال من جهة أخرى. هذا بالإضافة إلى ضعف الكفاءات من أعضاء هيئة التدريس التي لا تحمل من الخبرة في مجال ريادة الأعمال من أجل تكوين الطلبة وتعزيز كفاءاتهم الريادية. كما أن المحتوى الدراسي الخاص بريادة الأعمال لا يساهم في تنميتها.

وتناولت دراسة "رجب، ٢٠٢٢م" موضوع "تطوير التعليم الجامعي نحو التعليم لريادة الأعمال في ضوء أبعاد التنمية المستدامة: رؤية مقترحة"، تنطلق هذه الدراسة من مقارنة ترى أن العديد من الدول في جميع أنحاء العالم، وخاصة البلدان النامية، بما في ذلك مصر، إلى الحد من البطالة من أجل تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ٢٠٣٠، الذي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتحقيق العمالة الكاملة من خلال توفير فرص عمل لائقة للأفراد وتعتبر ريادة الأعمال أحد المحركات الرئيسة للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، لذا فهي تؤدي دوراً حيوياً في اقتصاديات العديد من بلدان العالم كما يُعد التعليم لريادة الأعمال الآلية الأساسية للتحويل نحو ريادة الأعمال، إذ يتولى التعليم لريادة الأعمال مهمة تزويد الشباب بالمهارات اللازمة والقدرات الإبداعية لبناء شخصيتهم واتجاهاتهم ورؤيتهم، مما يُساعدهم على إنشاء مشروعات ريادية تمكن من خلق فرص عمل وخفض معدل البطالة في مصر. لذلك، هدفت الدراسة إلى تعرف الإطار النظري والمفاهيمي لكل من التنمية المستدامة والتعليم لريادة الأعمال، كما هدفت إلى تحليل الوضع الراهن لتعليم ريادة الأعمال وريادة الأعمال في مصر. وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي؛ لملائمته لطبيعة موضوع الدراسة ولتحقيق الأهداف المرجوة. ومن ثم خلصت الدراسة إلى صياغة رؤية مقترحة تمكن من تطوير التعليم الجامعي نحو تعليم لريادة الأعمال في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

وتناولت دراسة "النعمي، ٢٠٢٢م" موضوع "دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030: دراسة تطبيقية علي أمانة منطقة عسير"، هدفت هذه الدراسة إلى

التعرف على دور ريادة الأعمال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، دراسة تطبيقية بأمانة منطقة عسير"، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والارتباطي، وتم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS وشملت هذه الدراسة مسحاً ميدانياً لعينة مكونة من (٢٧٩) فرداً، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات في الدراسة، كما تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لتحليل البيانات توصلت النتائج إلى أن إجمالي ما تؤثر به ريادة الأعمال في البعد الاجتماعي يبلغ (٣٣,٧%)، كما أن إجمالي ما تؤثر به ريادة الأعمال في البعد البيئي يبلغ (١٧٦)، كذلك توصلت الدراسة إلى وجود موافقة بدرجة عالية جداً وعالية حول واقع ممارسة بُعد ريادة الأعمال والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي بمنطقة عسير من وجهة نظر عينة البحث المستطلعة. وبناءً على هذه النتائج أوصت الدراسة بتوفير جميع سبل الدعم لرواد الأعمال لتنمية وتطوير المشروعات الاستثمارية الريادية ذات المردود الايجابي الذي يسهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في مجال التنمية المستدامة تشجيع رواد الأعمال على ابتكار مشروعات الإدارة البيئية والاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر عن طريق توجيه رواد الأعمال إلى الاعتماد على النظم البيئية واستثمارات بيئية جديدة والاهتمام بالمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، تفعيل دور الشراكة من أجل الريادة والتنمية المستدامة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين على حد سواء، وضع الخطط والدراسات والتي تمكن من بلورة مشاريع اقتصادية محلية قابلة للاستدامة.

وتناولت دراسة "نصر، ٢٠٢٢" موضوع "التعليم الريادي بالجامعات المصرية: مدخل لتنمية الريادة المجتمعية لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة"، يسعى البحث لدراسة إسهامات التعليم الريادي بالجامعات المصرية في تنمية الريادة المجتمعية وتحقيق ميزة تنافسية، من خلال توضيح ملامح التعليم الريادي المعزز وعلاقته بالريادة المجتمعية وذلك بتحديد المبادئ التي يركز عليها التعليم الريادي وأشكاله والتعرف على الابتكار الاجتماعي والقيمة الاجتماعية، ومحاولة توضيح أهمية تحقيق الميزة التنافسية المستدامة بتوفير المقومات اللازمة للريادة المجتمعية، وتقييم مدى تطبيق التعلم الريادي لتحقيق الريادة المجتمعية بالجامعات المصرية، وعرض الآليات المقترحة لاستخدام التعليم الريادي المعزز في الجامعة لتنمية الريادة المجتمعية وتحقيق الاستدامة اعتمد البحث على المنهج الوصفي، كما استخدم أسلوب التحليل البيئي (SWOT) وأجرى البحث مقابلة لعينة من القيادات الجامعية وقدرها (١٧) قيادي وذوي الاختصاصات في المجال الريادي. واعتمد البحث على التقارير وكذلك على البيانات من خلال المقابلات الشخصية وتوصل البحث إلى مجموعة نتائج منها أن الجامعة تقدم خدماتها لعملائها في شتى المجالات ولكن تجديد أو تطوير خدماتها المقدمة لهم تحتاج إلى تفعيل فإن الاستثمار المعرفي غير كاف بينما الابتكار الاجتماعي والشراكة المجتمعية ونقل التكنولوجيا بحاجة إلى تحسين ، وتم التوصل إلى أن التعليم الريادي يساهم في تنمية الريادة المجتمعية.

وتناولت دراسة "محمود، ٢٠٢٠م" موضوع "التعليم الريادي: مدخل لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة بالجامعات المصرية: دراسة تحليلية"، جاء هذا البحث بهدف إلقاء الضوء على مفهوم التعليم الريادي وأهميته وأهدافه، ومبررات الاهتمام بتحقيق الميزة التنافسية المستدامة للجامعات مع وضع تصور مقترح لدور التعليم الريادي في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة بالجامعات المصرية، ولتحقيق هذه الأهداف استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل التعليم الريادي بأبعاده المختلفة، والتعرف على مدى دعمه وتحقيقه للميزة التنافسية المستدامة، واستخلاص تصور مقترح لدور التعليم الريادي في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة بالجامعات المصرية. وأهم ما توصل إليه البحث أنه صار ضرورياً على الجامعات أن تتبنى التعليم الريادي حتى تصبح جامعات ريادية قادرة على تحقيق ميزة تنافسية مستدامة، وقد توصل البحث إلى تصور مقترح لدور التعليم الريادي في تحقيق الميزة

التنافسية المستدامة بالجامعات المصرية وتمثلت أهم محاوره في: قيادة جامعية داعمة للريادة، وهيئة تدريسية تتبنى التعليم الريادي، وضرورة توظيف البرامج والمقررات الدراسية، وتطوير طرق التدريس والتفويج المتبعة، وإنشاء المراكز المسؤولة عن تعزيز روح الريادة بالجامعات المصرية، وتدعيم التعليم الريادي بها. وقد ذيل البحث ببحوث مقترحة وبقائمة مراجع.

وتناولت دراسة "إبراهيم، عبدالحميد، ٢٠٢٠م" موضوع "التعليم الريادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة تشوهات سوق العمل في مصر"، انطلقت الدراسة من قضية مفادها أنه تلعب ريادة الأعمال دورا محوريا في الاقتصاديات المختلفة، فهي تعد محركا للنمو الاقتصادي وآليه هامة للتنمية المستدامة، حيث يساهم الإبداع على الابتكار وإنشاء مشروعات محلية ريادية، يمكن من خلالها توفير فرص عمل وخفض معدلات البطالة في مصر، وفي إطار سعى الدول إلي امتلاك مقومات التنمية المستدامة القائمة على النمو والاستقرار الاقتصادي، وهو ما يستلزم تعظيم دور ريادة الأعمال في كافة مجالات التنمية، يبرز ضرورة توجه مؤسسات التعليم العالي نحو الاهتمام بريادة الأعمال وتعظيم دورها، لذلك تبحت هذه الدراسة في ثلاث موضوعات هي: التعليم الريادي Entrepreneurship

Education والتنمية المستدامة Sustainability Development وسوق العمل Labor Market من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي: كيف يمكن تعزيز دور التعليم الريادي في التنمية المستدامة معدلات البطالة في مصر؟، واستخدمت الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال دراسة العديد من الكتب والأبحاث والدراسات السابقة حول ريادة الأعمال والتنمية المستدامة، خلصت الدراسة إلي نتائج منها أن هناك علاقة ارتباطية بين التعليم الريادي والتنمية المستدامة وان التعليم الريادي له دور في توفير فرص عمل أوضحت نتائج التحليل الإحصائي صحة الفرض الأول توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التعليم الريادي والتنمية المستدامة، بينت النتائج أيضا صحة الفرض الثاني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعليم الريادي وسوق العمل، كما تبين من الدراسة النظرية ما يلي: يقوم فكر ريادة الأعمال على الابتكار والمخاطرة وتقديم أفكار إبداعية. تساهم ريادة الأعمال في تقديم فرص استثمارية جديدة بشكل مستمر مما يعزز التنمية المستدامة، للتعليم الريادي في الجامعات دور ذا أهمية كبيرة في نشر ثقافة ريادة الأعمال، يساهم التعليم الريادي في توفير فرص العمل المناسبة وهو ما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة في مصر.

وتناولت دراسة "البيب، ٢٠١٩م" موضوع "تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدى طالبات قسم الاقتصاد المنزلي تخصص الملابس والنسيج لدورها الفعال في الحد من البطالة والتنمية الاقتصادية"، يهدف البحث إلى تعزيز ثقافة ريادة الأعمال كمدخل للتنمية الاقتصادية والحد من البطالة وقد تناول البحث مفهوم وأهمية ريادة الأعمال وسمات رائد الأعمال وخصائص ريادة الأعمال وطبق البحث على عينه قوامها ٢٥ طالبة بقسم الاقتصاد المنزلي تخصص ملابس ونسيج بكلية البنات جامعة عين شمس استخدم البحث المنهج التجريبي تمثلت أدوات البحث في اعداد اختبار تحصيلي تم تطبيقه قبل وبعد تطبيق البرنامج. وقد توصلت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات درجات الطالبات في الاختبارين القبلي والبعدي لصالح البعدي وتم اكساب الطالبات المعارف المرتبطة بريادة الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية والحد من البطالة. كما يوصي البحث بأهمية ادخال مادة لريادة الأعمال لتعزيز ريادة الأعمال وخاصة لطالبات الاقتصاد المنزلي تخصص ملابس ونسيج في الخطة الدراسية لكونها من الضروريات المجتمعية فهي الحل الأمثل لمشكلة البطالة والتنمية الاقتصادية.

وتناولت دراسة "عبدالمولي، ٢٠١٧م" موضوع "متطلبات التعليم الريادي الجامعي في ضوء اقتصاد المعرفة"، هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات التعليم الريادي الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة. ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة مكونة من (١٠٧) عبارة تدرج تحت ثلاثة أبعاد رئيسية متطلبات التعليم الريادي الجامعي، معوقات التعليم الريادي

الجامعي، التنمية المستدامة، وطبقت على (٢٤٧) فرداً من القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس وطلاب الجامعة لبعض كليات الجامعة الأسمرية الإسلامية وجامعة المرقب وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن متطلبات التعليم الريادي الجامعي تعتبر من العوامل المهمة في تحقيق التنمية المستدامة. في الجامعات الليبية، وقد تبين أن لبعدي المتطلبات التشريعية والقانونية) و(الفنية والتجهيزية) أكثر الأبعاد تأثيراً في تحقيق التنمية المستدامة، فقد ثبت تأثير هذان البعدان على تحقيق التنمية المستدامة بنسبة وصل تأثيرها إلى (٧٢,٩ %)، يليهما في المرتبة الثانية من حيث الاثير على التنمية المستدامة هو بعد متطلبات مناهج التعليم الريادي بنسبة تأثير بلغت (٦١,٦ %) ، وجاء تأثير بعد المتطلبات المادية في المرتبة الثالثة بنسبة تأثير (٦١,٥ %)، وفي المرتبة الرابعة كان التأثير لصالح البعد المتطلبات البشرية بنسبة (٤٩,٩%)، أما أقل أبعاد التعليم الريادي الجامعي تأثيراً على التنمية المستدامة فكان لُعد متطلبات البيئة التنظيمية بنسبة (١٩,٢ %) ، وأن درجة توافر متطلبات التعليم الريادي بالجامعتين موضوع الدراسة جاء ضعيفة جداً وبنسبة (٢٦ %)، ومن أهم المعوقات التي تحد من دور الجامعات الليبية في تحقيق التعليم الريادي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وطلاب الجامعة هو حداثة تطبيق منظومة ريادة الأعمال بالجامعة، وعدم وعى البعض بأهميته، والقصور في إنشاء المؤسسات والمراكز المسؤولة عن ريادة الأعمال في الجامعات الليبية، وغياب القيادة الريادية التي تهتم بتوفير البنية التحتية المساندة لريادة الأعمال والتعليم الريادي داخل الجامعة.

٢- الدراسات الأجنبية:

وتناولت دراسة "Sambo,2016" موضوع "العوامل المؤثرة على تنمية ريادة الاعمال لدى الشباب في كينيا: منظور التعليم الريادي"، سعت الدراسة الى التحقق من العوامل التي تؤثر على تنمية ريادة الاعمال لدى الشباب في احدى مقاطعات كينيا ، من خلال تحليل هدفين هما تحديد مدى توفير الحكومة للتعليم والتدريب في مجال ريادة الاعمال بين الشباب والهدف الثاني تحديد ما اذا كانت هناك علاقة بين مستوى التعليم والتدريب وتطوير ريادة الاعمال، اعتمدت الدراس على تطبيق استبيان على عينه مكونه من ٣٠٠ من رواد الاعمال، كشفت النتائج عن وجود علاقة قوية بين توفير التعليم في مجال ريادة الاعمال وتنمية ريادة الاعمال لدى الشباب وان ريادة الاعمال تعمل كأداء ضامنه بشكل كبير لتحقيق مستقبل اقتصادي مستدام يستوعب الشباب ويمكنهم.

تناولت دراسة "Din et all 2016" موضوع "فاعليه برنامج لتعليم ريادة الاعمال في زياده المهارات الريادية لدى طلاب الجامعات الحكومية"، هدفت الدراسة الى تقييم مدى فعالية برنامج التعليم الريادي في تنمية المهارات الريادية لدى طلبة الجامعات الحكومية في ماليزيا وتحديد دور جامعه اوتواو في ذلك، اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي، وقد توصلت الدراسة الى ان برنامج ريادة الاعمال الذي تقدمه الجامعة له دور كبير جدا في تنمية مهارات الريادية لدى الطلاب وان قدره الطلاب على تطوير خطه العمل وميلهم نحو المخاطرة وكفاءتهم الذاتية لها علاقة قوية برياده الاعمال وفعالية البرنامج المطبق عليهم، في حين اظهرت النتائج ايضا وجود علاقة متوسطة بين الحاجه للإنجاز والتحكم الذاتي وفعالية البرنامج في التعليم الريادي.

وتناولت دراسة "Nian et al., 2014" موضوع "تصورات الطلاب لتعليم ريادة الاعمال حاله جامعه بيرليس الماليزية"، تنطلق الدراسة من ان التعليم الريادي يلعب دورا مهما في تطوير مجال ريادة الاعمال، وتحاول الدراسة استكشاف ممارسه التعليم ورياده الاعمال في جامعه بيرليس الماليزية ومدى ادراك واستيعاب الطلاب بالجامعة للتعليم الريادي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وخلصت الى مجموعه من نتائج من ابرزها ضرورة دمج المعرفة النظرية والممارسة العملية لتنشئه الطلاب على العقلية الريادية التي تستوعب نظام الاعمال المتطور، كما توصلت الدراسة الى ضرورة تطوير

المهارات الريادية والسلوك والمواقف لدى الطلاب وتهيئتهم لذلك، والتأكيد على تنظيم المشروعات الحرة لديهم والتطوير الذاتي دون الانتظار للتوظيف الحكومي.

وتناولت دراسة "**Vaicekauskaitė and Valackienė, 2018**" موضوع "الحاجة الى تعليم رياده الاعمال في الجامعة"، وهي مقالة تحليلية تدور حول انه كان في الماضي ينظر الى رياده الاعمال على انها ظاهره غامضه واستمر ذلك لعدة سنوات، ومع استمرار الاتجاه نحو رياده الاعمال وظهور التميز والتقدم وكنتيجه للأبحاث التي اكدت ان التعليم يلعب دورا هاما في تعزيز رياده الاعمال ومع تزايد الاتجاه نحو التنمية المستدامة بدأت تظهر الحاجة الى البحث اكثر نحو رياده الاعمال واهميتها، توفر المقالة تحليلا بحثيا قائما على المقابلات مع العديد من الطلاب حول اهمية التعليم الريادي واتجاهاتهم نحوه، خلصت المقالة الى ان هناك حاجة كبيره لتعليم رياده الاعمال كأحد مفاتيح التمكين الاقتصادي وخلق فرص عمل للشباب.

تناولت دراسة "**Islam et al, 2021**" موضوع "التعليم الريادي الجامعي كوسيله لتمكين الشباب في بنغلاديش"، سلطت الدراسة النوعية الضوء على اهمية مهاره رياده الاعمال، وضرورة تبني التعليم الريادي في الجامعات، واعداد وتهيئه البنية الجامعية الدراسة مطبقه على الخبراء من أساتذة الجامعات وطلاب الدراسات العليا ورجال الاعمال عن طريق الاستبيان وجماعه المناقشة البورية، خلصت الدراسة الى ان التعليم الريادي الجامعي يلعب دورا في تعزيز مهارات الطلاب ويسمح لهم بمواكبه سوق العمل كما خلصت الى ان التعليم الريادي له متطلبات عديده ليس فقط على مستوى المناهج الدراسية وانما على مستوى البنية التحتية وكذلك على مستوى الاعداد المهارى للطلاب وكذلك اساتذة الجامعة فهو تعليم متكامل ويؤكد على انه منهجية نحو التقدم والتطور.

٣- التعليق على الدراسات السابقة:

بالنظر الى مجمل الادبيات والدراسات التي تم عرضها منهجيا في اطار الاستعراض المرجعي لقضيه التعليم الجامعي الريادي ومستقبل التنمية لدى الشباب، يتضح ان غالبية الدراسات العربية اعتمدت على تحليل او فهم السياق المرتبط بالتعليم الريادي ونشأته وكيفية الاستثمار فيه وكذلك كيفية تعظيم المهارات الريادية والاستثمار فيها، فيما تركزت غالبية الدراسات الأجنبية على دراسة كيف يمكن تعظيم الاستفادة من التعليم الريادي في تنمية مهارات الشباب، الا انه وبالنظر الى السياق المجمل للدراسات العربية والأجنبية نجد انها اعتمدت على الانطلاق من اطار نظري ثابت وهو ان العصر الراهن يشهد تحولات اقتصادية في كافه المجتمعات مما يدفع بالاتجاه نحو التعليم الريادي والاستثمار فيه كبديل اقتصادي وضمانه اقتصادية لتمكين الشباب، وبالتالي ركزت اهداف تلك الدراسات على كيفية الاستثمار في تنمية المهارات الريادية لسوق العمل والمتطلبات لتحقيق التعليم الريادي في ضوء اقتصاد المعرفة ودعم التعليم الريادي كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية المستدامة، ويمكن ان نبرز قضايا الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في النقاط المحددة التالية :

أ- من حيث الموضوع تناولت غالبية الدراسات موضوع بناء وتنمية الجامعات الريادية ودور رياده الأعمال في تعزيز التنمية الاقتصادية والتعليم الريادي كمدخل لتعزيز التنمية المستدامة للجامعات وكذلك تطوير التعليم الجامعي وترشيده نحو التعليم الريادي كنهج استراتيجي لتنمية رياده الأعمال لدى طلبة الجامعات وتقييم التجربة الريادية في عدد من الجامعات فيما هدفت الدراسة الحالية إلي فهم الآليات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها التعليم الريادي كضمان لتمكين الشباب وتعظيم القدرة الاقتصادية لديهم.

ب- من ناحيه المنهج اتفقت الدراسة الراهنة مع الدراسات السابقة في تبنيها لمنهجية المسح الاجتماعي واتفقت ادوات الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة ممثله في الاستبيان حيث افادت الدراسة

الحالية من الدراسات السابقة في صياغه استمارة الاستبيان ومحاورها بشكل يعكس تماشيها مع أهداف الدراسة.

ت- فيما يتعلق بالتوجه النظري جاءت الدراسة الحالية منطلقة من فرضيات نظرية حديثه وتمتيزة مثل: مدخل تنمية القدرات البشرية لأمارتيا سن، وكذلك نظرية الرأسمالية الأكاديمية وهو ما يختلف عن الدراسات السابقة والتي لم تنطلق غالبيتها من توجه نظري محدد.

ث- بناء على القراءة العامة للدراسات السابقة نلاحظ انه تعددت الدراسات السابقة التي تناولت التعليم الريادي وسياق التطور في اكثر من مجتمع وجاءت في اغلبها غير مستوفية لتحقيق اهداف الدراسة بشكل كامل وعدم ترابطها مع الاطار النظري وهو ما قد يفيد الدراسة الحالية من محاوله تجنب الوقوع في ذلك والانطلاق من التكامل بين الاطار النظري والميداني من خلال الانطلاق من الفرضيات النظرية والاهداف بشكل يفيد التنسيق والتكامل بين الاهداف والنظريات في التحليل الميداني.

ثامنا_ الاجراءات المنهجية للدراسة:

١-نوع الدراسة و منهج البحث المستخدم: بالرجوع الهدف الرئيسي للدراسة تحدد في التعليم الريادي ومستقبل التنمية لدى الشباب، فإن الدراسة الراهنة تقع ضمن نطاق الدراسات الوصفية، ومن ثم فقد اعتمدت الباحثة بشكل أساسي في دراستها على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، بوصفه أحد اهم المناهج المستخدمة في الدراسات الوصفية وفقا لتصنيف هويتني.

٢- أداة الدراسة:

اعتمدت الباحثة بشكل رئيسي على أداة الاستبيان، وقد قامت الباحثة بتصميم استبيان، وقد مرت عملية التصميم بالمراحل التالية:

بناء الأداة:

١-٢ الخطوة الأولى: وضع الاستبيان في صورته التمهيديّة

وذلك بعد ان قامت الباحثة بالرجوع إلى الكثير من الأدبيات التي اهتمت بموضوع وقضايا البحث الراهن ومنها: دراسة (إبراهيم وعبد الحميد، ٢٠٢٠) ودراسة (أبو عاشور وعبد المجيد، ٢٠٢٢) ودراسة (بن حكومة والكشر، ٢٠٢٣) ودراسة بن شهره وحوطي وميساوي، ٢٠١٩) ودراسة (خالد، ٢٠١٣) ودراسة (رجب، ٢٠٢٢) ودراسة (الرميدي، ٢٠٢٣) ودراسة (السعيد، ٢٠١٥) ودراسة (سلطان وإبراهيم، ٢٠٢٢) ودراسة (شاكر ومطر، ٢٠٢٤).

وهدفت الباحثة من الرجوع إلى تلك الدراسات التعرف على طبيعة الموضوعات والقضايا التي أثارته كل دراسة، ونوعية الأسئلة التي تضمنتها الأدوات التي اعتمدت عليها تلك الدراسات، وقد استفادت الباحثة كثيرا من هذا الإجراء، إذ تمكنت بفضل تلك الدراسات من تحديد عدد رصد القضايا التي ركزت عليها الدراسات السابقة.

٢-٢ مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد التي سبق تحديدها في مشكلة الدراسة والمؤشرات الإجرائية الدالة على مفهوم دور التعليم الريادي والتنمية جاء الاستبيان في شكله التمهيدي مكون من البنود التالية:

أ. بند البيانات الأولية التي تشمل: الجامعة والتخصص والدرجة العلمية.

ب. المحور الأول: مدى تبني وانتشار التعليم الريادي في الجامعات المصرية، وجاء في ١٠ عبارات.

ت. المحور الثاني: متطلبات التعليم الريادي، وجاء في ١٥ عبارة.

ث. المحور الثالث: العلاقة بين التعليم والريادي وتنمية الشباب وجاء في ١١ عبارة.

ج. المحور الرابع: اهم التحديات التي تواجه التعليم الريادي في الجامعات المصرية وجاء في ١١ عبارة.

صدق الأداة:

(أ) الصدق الظاهري (صدق المحكمين): تم عرض الأداة بصورتها الأولية على مجموع من المحكمين بلغ عددهم (٧) محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، ووجهت لهم الباحثة خطاب لتحكيم الأداة، وبعد إعادة نسخ الأداة من المحكمين، قامت الباحثة بدراسة تعديلاتهم ومقترحاتهم، وذلك لإجراء التعديلات المقترحة، وفي ضوء الملاحظات التي تم رصدها من قبل المحكمين قامت الباحثة بإجراء التعديلات التالية:

- إجراء صياغة بعض الأسئلة وبعض العبارات.
 - إضافة بعض العبارات لم تكن موجودة بالاستبانة.
 - حذف بعض العبارات نظرا لتشابهها مع عبارات أخرى تؤدي ذات المعنى.
 - هذا؛ وقد أقيمت البحوث على جميع العبارات التي تعدت نسبة اتفاق المحكمين عليها ٩٠%.
 - وبعد إجراء التعديلات الموصى بها أصبحت الأداة في صورتها النهائية مكونة من الآتي:
 - البيانات الأولية (٤ أسئلة).
 - المحور الأول: مدى تبني ثقافة التعليم الريادي في الجامعات المصرية (٨ عبارات)
 - المحور الثاني: متطلبات التعليم الريادي (٩ عبارات)
 - المحور الثالث: العلاقة بين التعليم الريادي الجامعي وتنمية الشباب (٩ عبارات).
 - المحور الرابع: اهم التحديات التي تواجه التعليم الريادي في الجامعات المصرية (٨ عبارات).
- وقد احتوت الأداة على صفحة لتعريف أفراد العينة بهدف الدراسة المتمثل في التعرف على واقع التعليم الريادي وعلاقته بالتنمية لدى الشباب في الجامعات المصرية، كذلك تم تعريف المبحوثين بالاستبانة وأهدافها الفرعية، وقد تم صياغة استجابات الاستبانة وفقا لنظام ليكرت الثلاث على النحو التالي:

جدول (١) كيفية الاستجابة لعبارات أداة الدراسة

الدرجة	مستويات الإجابة
٣	أوافق
٢	أوافق إلى حد ما
١	أرفض

(ب) **صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:** طبقت أداة الدراسة بعد الانتهاء من التحكيم على عينة استطلاعية بلغت (٣٠ مفردة) من مجتمع الدارسة، وذلك بهدف قياس صدق الاتساق الداخلي، وقد اعتمدت الباحثة على قياس صدق الاتساق الداخلي للاستبيان عن طريق حساب معامل الارتباط (Pearson's R) بين درجة كل عبارة من العبارات مع الدرجة الكلية للمحور الواردة فيه، ويوضحه الجدول التالي نتيجة الاختبار:

جدول (٢) قيم معامل ارتباط بيرسون لحساب الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (ن=٣٠)

المحاور	قيمة R
الأول	.79**
الثاني	.80**
الثالث	.81**
الرابع	.87**

الخامس	.89**
--------	-------

تشير النتائج في جدول رقم (٢) إلى أن جميع عبارات أداة الدراسة حصلت على معاملات ارتباط عالية على المحور الذي تنتمي إليه، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط مع الدرجة الكلية للاستبيان ما بين (.79) و (.89) بدالة إحصائية ($a \leq 0,01$) وهذا يدل على ثبات الاستبيان:

تم استخراج معاملات الثبات لأداة الدراسة ومحاورة الثلاثة باستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، كما يوضح الجدول التالي:

جدول (٣) ثبات الفاكرونباخ للاستبيان

المحاور	الفاكرونباخ
الأول	٠,٨٧٤
الثاني	٠,٨١٤
الثالث	٠,٨٥١
الرابع	٠,٩٠١
الخامس	٠,٧٩٨
الدرجة الكلية للثبات	٠,٨٦٣

بلغت معاملات الفاكرونباخ قيمة تتراوح بين ٠,٧٩٨ إلى ٠,٩٠١ وهي قيم جيدة للثبات، وبهذا تعد القيم جيدة للاعتماد على الاستبانة من ناحية الثبات.

٥-مجتمع الدراسة: تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية والخاصة بجمهورية مصر العربية، ومثلت جامعات المنصورة والمنوفية وحلوان الجامعات الحكومية، وكل من جامعة ٦ أكتوبر وجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا نموذج للجامعات الخاصة.

٦- عينة الدراسة: على الرغم من إمكانية الحصول على البيانات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المشار إليها من حيث العدد والدرجات الأكاديمية وغيرها، إلا أن الباحثة وجدت صعوبة في القيام بسحب عينة عشوائية (احتمالية) نظراً لما يتطلبه هذه النوع من العينات لإجراءات تعذر على الباحث الوفاء بها، ومن ثم قامت الباحثة بتطبيق الدراسة الميدانية من خلال العينة العمدية، وقامت بسحب مفرداتها بالطريقة الميسرة وذلك من خلال التطبيق الإلكتروني للاستبيان، حيث قامت الباحثة بتصميم أداة الدراسة (الاستبيان) من خلال احد المنصات الإلكترونية التي تتيح هذه الخدمة وهي المنصة التابعة لشركة Google، وقد بلغ حجم العينة التي تم سحبها (٤٣٥ مفردة) والجدول التالي يوضح اهم خصائص عينة الدراسة:

جدول (٤) أهم خصائص عينة الدراسة

الوصف	البيان	التكرارات	النسبة المئوية %
الجامعة	حكومية	٢٨٥	٦٥,٥
	خاصة	١٥٠	٣٤,٥
	المجموع	٤٣٥	100%
التخصص	تخصصات نظرية	٣٠٠	٦٩
	تخصصات تطبيقية	١٣٥	٣١
	المجموع	٤٣٥	100%

٤٠,٢	١٧٥	مدرس	الدرجة الأكاديمية
٤٨,٣	٢١٠	أستاذ مساعد	
١١,٥	٥٠	أستاذ	
100%	٤٣٥	المجموع	
١٢,٦	٥٥	رئيس قسم	العمل القيادي داخل الجامعة في حالة وجوده
٦,٢	٢٧	وكيل كلية	
٣,٧	١٦	عميد	
٧,٨	٣٤	رئيس مركز بحثي	
٦٩,٧	٣٠٣	لم اتولى أي منصب قيادي	
100%	٤٣٥	المجموع	

توضح بيانات الجدول (٤) أهم خصائص عينة البحث، وهي على النحو التالي:
أ. تتوزع عينة البحث حسب الجامعة بواقع ٦٥,٥% للجامعات الحكومية و٣٤,٥% للجامعات الخاصة.

ب. تتوزع عينة البحث حسب التخصص بواقع ٦٩% للتخصصات النظرية و٣١% للتخصصات التطبيقية.

ت. تتوزع عينة البحث حسب الدرجة الأكاديمية بواقع ٤٨,٣% للأساتذة المساعدين و٤٠,٢% للمدرسين و١١,٥% للأساتذة.

ث. تتوزع عينة الدراسة حسب القيام بعمل اداري بواقع ١٢,٦% تولى مسؤولية رئاسة مجال الأقسام العلمية، و٧,٨% عملوا كرؤساء مراكز ووحدات بحثية، و٦,٢% عملوا كوكلاء للكليات، و٣,٧% تولوا منصب العمادة، مقابل ذلك تظهر البيانات أن ٦٩,٧% لم تقوم بممارسة أي عمل قيادي.

٧- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

أ. تحليل بيانات الدراسة الميدانية: يتم الاعتماد في تحليل البيانات الميدانية على برنامج الحزم الإحصائية spss الإصدار (٢٣) وذلك من خلال الاعتماد على المعاملات التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لتحليل البيانات الأولية.
- اختبار بيرسون لقياس صدق الارتباط الداخلي للاستبانة.
- اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.
- اختبار (ت) لقياس الفروق بين متوسطات عينتين مستقلتين.
- اختبار تحليل التباين احادي الاتجاه لقياس التباين في تقديرات عينة الدراسة التي تعود لمتغير الدرجة العلمية.

ب. حساب درجة الحد القطعي لاستجابات الاستبانة

جدول (٥) حساب درجة الحد القطعي لعبارات الاستبانة

م	درجات القطع للمتوسط	التقدير في أداة الدراسة	التوافر/ المستوى
١	من ١ إلى أقل من ١,٦٧	يتحقق بدرجة صغيرة	منخفضة
٢	من ١,٦٧ إلى أقل من ٢,٣٤	يتحقق بدرجة متوسطة	متوسطة
٣	من ٢,٣٤ إلى ٣	يتحقق بدرجة كبيرة	مرتفعة

يوضح الجدول (٥) أن درجة القطع حددت عن طريق طول خلايا (فئات) مقياس ليكارت الثلاثي المستخدم في الاستبانة، ووفقا للأوزان الدرجات (١-٢-٣) واعتبرت المتوسطات المرجحة الموضحة بالجدول والمتوسط الحسابي لها هي الحد الفاصل بين مستوى الاستجابات في الاستبانة، وذلك لمتوسط الاستجابة للعبارة أو مجموعة البعد أو الدرجة الكلية للاستبانة.

تاسعا- نتائج الدراسة الميدانية:

١- النتائج الخاصة بالسؤال الأول: ما درجة تبني ثقافة التعليم الريادي في الجامعات المصرية؟ جدول (٦) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لمؤشرات تبني ثقافة التعليم الريادي في الجامعات المصرية

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	تدعم الجامعات اتجاه الشباب نحو ريادة الأعمال والعمل الحر	١,٥٧٢	.6205	منخفض	السادس
٢	البنية التحتية الموجودة بالجامعات مهيئة للتعليم الريادي	١,٦٢٣	.6395	منخفض	الخامس
٣	تقوم الجامعات بعمل ورش تدريبية متخصصة في مجال ريادة الأعمال	١,٦٩١	.5667	متوسط	الثاني
٤	المناهج التعليمية بالجامعات تشجع على الإبداع والريادة	١,٦٢٦	.5634	منخفض	الرابع
٥	يوجد بالجامعة أقسام متخصصة في التعليم الريادي	١,٦٧١	.6660	متوسط	الثالث
٦	تفرد الجامعة مساحات ومؤتمرات وورش متخصصة لرواد الأعمال	١,٥٠٢	.6583	منخفض	الثامن
٧	تقوم الجامعة بعمل شراكات مع الشركات ورجال الأعمال	١,٥٧٢	.٧583	منخفض	السابع
٨	تهتم الجامعة بتوعية الطلبة وتزويدهم بمفاهيم وثقافة ريادة الأعمال	١,٨٠٢	.4445	متوسط	الأول
	الدرجة الكلية	١,٦٣٢	.6146	منخفض	

توضح بيانات الجدول (٦) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لدرجة تبني ثقافة التعليم الريادي في الجامعات المصرية، وتظهر البيانات أن هناك ثمان مؤشرات دالة على هذه الدرجة، ووفقا لدرجة الحد القطعي (جدول ٥) فإن خمسة من هذه المؤشرات جاءت عند مستوى منخفض بمتوسط حسابي يقل عن (١,٦٧)، مقابل ثلاثة جاءت عند مستوى متوسط وذلك بمتوسط حسابي تراوح ما بين (١,٦٧ إلى ٢,٣٤)، كما تظهر البيانات أن الدرجة الكلية لهذا المحور جاءت عند مستوى منخفض بمتوسط حسابي (١,٦٠) وهو ما يعني أن درجة تبني ثقافة التعليم الريادي في الجامعات المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة هي درجة منخفضة، وان ثمة إجماع بين أفراد عينة الدراسة حول ذلك المستوى المنخفض.

ومن البيانات السابقة يمكن القول بأن تدنى تبني ثقافة التعليم الريادي في الجامعات المصرية يعود لعدة أسباب تعبر عن نفسها في عدد من المؤشرات منها: تدنى الاهتمام بتوعية الطلاب وتزويدهم بمفاهيم وثقافة ريادة الأعمال، وتدنى اهتمام الجامعات بعمل ورش عمل تدريبية متخصصة في مجال ريادة

الأعمال، وعدم وجود أقسام متخصصة في التعليم الريادي، وعدم تشجيع المناهج التعليمية على الإبداع والريادة، وعدم تهيئة البنية التحتية بالجامعات للتعليم الريادي، وقلة دعم الجامعات لاتجاه الشباب نحو ريادة الأعمال، وتدني قيام الجامعات بعقد شراكات مع الشركات ورجال الأعمال، إضافة إلى عدم تخصيص الجامعة لمؤتمرات متخصصة لرواد الأعمال.

٢-النتائج الخاصة بالسؤال الثاني: ما متطلبات التعليم الجامعي الريادي التي تسهم في تحقيق تنمية الشباب مستقبلاً؟

جدول (٧) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة للمتطلبات التعليم الجامعي الريادي التي تسهم في تحقيق التنمية

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	دعم الطلاب المبدعين ممن لديهم رغبة في عمل مشروعات ريادية	٢,٤٠٩	.7216	مرتفع	السابع
٢	انشاء حاضنات تكنولوجيه	٢,٣٠٢	.7636	متوسط	التاسع
٣	التعاون مع الجامعات العالمية المتخصصة في مجال رياده الاعمال	٢,٦٤٢	.7632	مرتفع	الرابع
٤	توفير البنية التحتية الداعمة لثقافة الريادة بالجامعة ودعم العمل الحر	٢,٨٥٢	.6178	مرتفع	الثاني
٥	انشاء اقسام جديده لرياده الاعمال	٢,٦٠٢	.6839	مرتفع	الخامس
٦	اشراك اصحاب المصلحة وشركات الاعمال لدعم المشاريع الريادية	٢,٥٨٠	.6839	مرتفع	السادس
٦	تطبيق التعليم القائم على الابداع والابتكار	٢,٢٣٩	.7010	متوسط	العاشر
٧	احتضان المشاريع الابتكارية وتحولها إلى منتجات لتنمية المجتمع	٢,٦٨٧	.6977	مرتفع	الثالث
٨	عمل شراكات مع الشركات الصناعية في القطاعين الحكومي والخاص	٢,٩٠٠	.4974	مرتفع	الأول
٩	بناء قاعدة لرجال الاعمال والشركات في محيط الجامعة والتعاون معها	٢,٣٨٩	.8216	مرتفع	الثامن
	الدرجة الكلية	٢,٨٤٤	.7724	مرتفع	

توضح بيانات الجدول (٧) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لمتطلبات التعليم الجامعي الريادي التي تسهم في تحقيق التنمية، وتظهر البيانات أن هناك تسعة متطلبات، ووفقاً لتقديرات العينة فإن ثمان من هذه المتطلبات حازت على تقدير مرتفع، حيث زادت كافة متوسطاتها الحسابية عن (٢,٣٤)، مقابل متطلبين حصلاً على تقدير متوسط، وذلك بمتوسط حسابي تراوح ما بين (١,٦٧ إلى أقل من ٢,٣٤). كما تظهر البيانات أن الدرجة الكلية لهذا المحور جاءت عند مستوى مرتفع، وذلك بمتوسط حسابي (٢,٨٤) وهو ما يعني التقدير الكبير من قبل عينة الدراسة وانفاقها على أهمية هذه المتطلبات.

ووفقاً للمتوسط الحسابي جاء ترتيب هذه المتطلبات من الأعلى للأدنى على النحو الآتي: في الترتيب الأول جاء متطلب عمل شراكات مع الشركات الصناعية في القطاعين الحكومي والخاص (٢,٩٠)، يليها في الترتيب الثاني متطلب توفير البنية التحتية الداعمة لثقافة الريادة الجامعية ودعم العمل الحر بمتوسط

حسابي (٢,٨٥)، وفي الترتيب الثالث جاء متطلب احتضان المشاريع الابتكارية وتحويلها إلى منتجات لتنمية المجتمع بمتوسط حسابي (٢,٦٨)، يليها في الترتيب الرابع التعاون مع الجامعات العالمية المتخصصة في ريادة الأعمال بمتوسط حسابي (٢,٦٤)، ثم وفي الترتيب الخامس جاء متطلب انشاء أقسام جديدة لريادة الأعمال بمتوسط حسابي (٢,٦٠)، وفي الترتيب السادس جاءت متطلب اشراك أصحاب المصلحة وشركات الأعمال لدعم المشاريع الريادية بمتوسط حسابي (٢,٥٨)، يليه في الترتيب السابع متطلب دعم الطلاب ممن لديهم رغبة في عمل مشروعات ريادية بمتوسط حسابي (٢,٤٠)، وفي الترتيب الثامن جاء متطلب بناء قاعدة لرجال الأعمال والشركات في محيط الجامعات والتعاون معها بمتوسط حسابي (٢,٣٨).

٣- النتائج الخاصة بالسؤال الثالث: ما العلاقة بين التعليم الجامعي الريادي ومستقبل التنمية لدى الشباب؟ جدول (٨) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة للعلاقة بين التعليم الريادي الجامعي وتنمية الشباب

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	خلق فرص عمل ووظائف على المدى الطويل	2.800	.5698	مرتفع	الثاني
٢	زياده التمكين الاقتصادي للشباب	2.683	.5791	مرتفع	السادس
٣	تعظيم قدرتهم على اقامه المشروعات المتوسطة والصغيرة	2.754	.5478	مرتفع	الثالث
٤	رفع كفاءه استخدام الشباب للموارد	2.709	.5802	مرتفع	الخامس
٥	ضمان تحسين الانتاجية لدى الشباب	2.653	.5788	مرتفع	السابع
٦	تعزير القدرة على النفاذ لسوق العمل	2.613	.6008	مرتفع	الثامن
٧	تعزير قدرات الشباب على الابتكار	2.886	.5404	مرتفع	الأول
٨	اكتساب الطلاب القدرة على التحليل المالي للمشروعات الريادية	2.725	.5711	مرتفع	الرابع
٩	تغيير ثقافه طلاب الجامعة نحو العمل الحر والمبدع	2.588	.6074	مرتفع	التاسع
	الدرجة الكلية	٢,٧١٢	.5750	مرتفع	

توضح بيانات الجدول (٨) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة للعلاقة بين التعليم الجامعي الريادي ومستقبل التنمية لدى الشباب، وتظهر البيانات أن هناك تسعة مؤشرات دالة على هذه العلاقة، كما تظهر البيانات أن كافة هذه المؤشرات حصلت على تقدير مرتفع، وذلك بحصولها على متوسط حسابي يزيد عن (٢,٣٤)، وجاءت الدرجة الكلية لهذا المحور عند مستوى مرتفع أيضا بمتوسط حسابي (٢,٧١)، وهو ما يعكس أهمية هذه المؤشرات بالنسبة لعينة الدراسة.

وتظهر بيانات الجدول السابق تنوع المؤشرات الدالة على العلاقة بين التعليم الجامعي الريادي ومستقبل التنمية لدى الشباب، حيث أظهرت البيانات أن هذه العلاقة قائمة على ما يمكن أن يقدمه التعليم الجامعي الريادي للشباب من خدمات ودعم يؤثر بشكل ايجابي على مستقبل التنمية لديهم، وتتمثل تلك الخدمات أو صور الدعم في الآتي: تعزيز قدرات الشباب على الابتكار (٢,٨٨)، خلق فرص عمل ووظائف على المدى الطويل بمتوسط حسابي (٢,٨٠)، تعظيم قدرات الشباب على اقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمتوسط حسابي (٢,٧٥)، اكتساب الطلاب القدرة على التحليل المالي للمشروعات الريادية بمتوسط حسابي (٢,٧٢)، رفع كفاءة استخدام الشباب للموارد بمتوسط حسابي (٢,٧٠)، ثم زيادة التمكين الاقتصادي للشباب بمتوسط حسابي (٢,٦٨)، ضمان تحسين الإنتاجية لدى الشباب بمتوسط

حسابي (٢,٦٥)، يليه تعزيز القدرة على نفاذ الشباب لسوق العمل بمتوسط حسابي (٢,٦١)، وتغيير ثقافة طلاب الجامعة نحو العمل الحر والمبدع بمتوسط حسابي (٢,٥٨).

٤- النتائج الخاصة بالسؤال الرابع: ما أهم التحديات التي تواجه التعليم الريادي لأجل تنمية الشباب مستقبلا في الجامعات المصرية؟

جدول (٩) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لأهم التحديات التي تواجه التعليم الريادي في الجامعات المصرية

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	سيطرة البيروقراطية على العمل الإداري بالجامعات	2.857	.3383	مرتفع	الأول
٢	غياب الرؤية المستقبلية للتعليم الريادي	2.514	.5808	مرتفع	الثامن
٣	عدم مواكبة المناهج لمتطلبات التعليم الريادي (استمرارية التعليم التقليدي)	2.680	.4327	مرتفع	الرابع
٤	ضعف اعداد البرامج الدراسية المحفزة لريادة الاعمال	2.556	.5554	مرتفع	السابع
٥	سيادة الثقافة الفردية التي لا تشجع على الريادة والابتكار والمخاطرة	2.810	.3775	مرتفع	الثاني
٦	ضعف تلبية الجامعات لاحتياجات سوق العمل	2.752	.4066	مرتفع	الثالث
٧	عدم شيوع ثقافة الريادة في الجامعات	2.600	.5395	مرتفع	السادس
٨	ضعف التعاون بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص	2.668	.4879	مرتفع	الخامس
	الدرجة الكلية	٢,٦٧٩	.4691	مرتفع	

توضح بيانات الجدول (٩) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لأهم التحديات التي تواجه التعليم الريادي لأجل التنمية المستقبلية للشباب، وتظهر بيانات الجدول أن هناك ثمان تحديات تواجه التعليم الريادي في الجامعات المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة، وتوضح البيانات أن كافة هذه التحديات التسعة جاءت عند مستوى (مرتفع) وذلك بمتوسطات حسابية زادت عن (٢,٣٤)، كما جاءت الدرجة الكلية للمحور عند مستوى (مرتفع) بمتوسط حسابي (٢,٦٢) مما يؤكد اتفاق عينة الدراسة على أهمية تلك التحديات.

وتوضح بيانات الجدول (٩) تنوع التحديات التي تواجه التعليم الريادي في الجامعات المصرية، ووفقا لدرجة المتوسط الحسابي جاء التحدي الخاص بسيطرة البيروقراطية على العمل الإداري بالجامعات في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (85.٢)، يليه في الترتيب الثاني التحدي الخاص بسيادة الثقافة الفردية التي لا تشجع على الريادة والابتكار والمخاطرة بمتوسط حسابي (٢,٨١)، ثم وفي الترتيب الثالث جاء تحدي ضعف تلبية الجامعات لحاجة سوق العمل بمتوسط حسابي (٢,٧٥)، وفي الترتيب الرابع جاء تحدي عدم مواكبة المناهج لمتطلبات التعليم الريادية بمتوسط حسابي (٢,٦٨)، يلي ذلك وفي الترتيب الخامس ضعف التعاون ما بين الجامعات والقطاع الخاص بمتوسط حسابي (٢,٦٦)، وفي الترتيب السادس جاء عدم شيوع ثقافة الريادة في الجامعات بمتوسط حسابي (٢,٦٠)، يليه تحدي ضعف اعداد البرامج الدراسية المحفزة لريادة الأعمال بمتوسط حسابي (٢,٥٥)، وأخيرا جاء تحدي غياب الرؤية المستقبلية للتعليم الريادي بمتوسط حسابي (٢,٥١).

٦-٥- النتائج الخاصة بالسؤال الخامس: هل توجد فروق في تقديرات عينة الدراسة لدرجة تبني ثقافة التعليم الريادي والعلاقة بين التعليم الريادي ومستقبل التنمية لدى الشباب وفقاً لمتغيري النوع والتخصص؟

١-أولاً متغير الجامعة (حكومية/خاصة):

جدول (١٠) نتيجة اختبار (ت) لقياس الفروق في استجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجامعة (حكومية/خاصة)

المحاور	الجامعة	العدد = ن	المتوسط الحسابي	قيمة (ت)	الدلالة
درجة تبني ثقافة التعليم الريادي	حكومية	٢٨٥	2.1386	.605	.01
	خاصة	١٥٠	2.6181		
العلاقة بين التعليم الريادي ومستقبل التنمية للشباب	حكومية	٢٨٥	2.٠227	.080	.01
	خاصة	١٥٠	2.٧255		
التحديات التي تواجه التعليم الريادي	حكومية	٢٨٥	2.6359	.1.89 3	.01
	خاصة	١٥٠	2.٢987		

لقياس الفروق لمتوسطات استجابات عينة الدراسة على محاور الدراسة الثلاثة (درجة تبني ثقافة التعليم الريادي/العلاقة بين التعليم الريادي ومستقبل التنمية للشباب/التحديات التي تواجه التعليم الريادي) وفقاً لمتغير الجامعة (حكومية/خاصة) استخدمت الباحثة معامل (ت) لقياس الفروق بين متوسطات عينتين مستقلتين، وتوضح بيانات الجدول (١٠) نتيجة الاختبار والتي تظهر ما يلي:

- توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١) في تقديرات المحور الأول (درجة تبني ثقافة التعليم الريادي) وجاءت الفروق لصالح الجامعات الخاصة، وهو ما يعني ان الجامعات الخاصة تتمتع بدرجة أكبر في تبني ثقافة التعليم الريادي مقارنة بالجامعات الحكومية.
- توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١) في تقديرات محور (العلاقة بين التعليم الريادي ومستقبل التنمية للشباب) وجاءت الفروق لصالح الجامعات الخاصة، وهو ما يعني ان الجامعات الخاصة تؤكد على تلك العلاقة بدرجة أكبر من عينة الجامعات الحكومية.
- توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١) في تقديرات محور (التحديات التي تواجه التعليم الريادي) وجاءت الفروق لصالح الجامعات الحكومية، وهو ما يعني ان الجامعات الحكومية تواجه تلك التحديات بدرجة تفوق الجامعات الخاصة.

٢-متغير التخصص (تخصصات نظرية/تخصصات تطبيقية):

جدول (١١) نتيجة اختبار (ت) لقياس الفروق في استجابات عينة الدراسة وفقا لمتغير التخصصات (نظرية/تطبيقية)

المحاور	التخصص	العدد = ن	المتوسط الحسابي	قيمة (ت)	الدلالة
درجة تبني ثقافة التعليم الريادي	نظرية	٣٠٠	٢,٦٠٣٣	5.978	.01
	تطبيقية	١٣٥	2.4591		
العلاقة بين التعليم الريادي ومستقبل التنمية للشباب	نظرية	٣٠٠	٢,٥١٠٦	2.341	.01
	تطبيقية	١٣٥	٢,٥١٢٨		
التحديات التي تواجه التعليم الريادي	نظرية	٣٠٠	٢,٥٠٠٠	.822	غير دالة
	تطبيقية	١٣٥	٢,٤٨٠٨		

- لقياس الفروق لمتوسطات استجابات عينة الدراسة على محاور الدراسة الثلاثة (درجة تبني ثقافة التعليم الريادي/العلاقة بين التعليم الريادي ومستقبل التنمية للشباب/التحديات التي تواجه التعليم الريادي) وفقا لمتغير التخصص (نظرية/تطبيقية) استخدمت الباحثة معامل (ت) لقياس الفروق بين متوسطات عينتين مستقلتين، وتوضح بيانات الجدول (١١) نتيجة الاختبار والتي تظهر ما يلي:
- توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١) في تقديرات المحور الأول (درجة تبني ثقافة التعليم الريادي) وجاءت الفروق لصالح التخصصات التطبيقية، وهو ما يعني ان التخصصات التطبيقية تتمتع بدرجة أكبر في تبني ثقافة التعليم الريادي مقارنة بالجامعات الحكومية.
 - توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١) في تقديرات محور (العلاقة بين التعليم الريادي ومستقبل التنمية للشباب) وجاءت الفروق لصالح التخصصات التطبيقية، وهو ما يعني ان هذه التخصصات تؤكد على تلك العلاقة بدرجة أكبر من عينة التخصصات النظرية.
 - لا توجد فروق دالة إحصائية في تقديرات محور (التحديات التي تواجه التعليم الريادي)، وهو ما يعني أن ثمة اتفاق بين عينة الدراسة على تلك التحديات بغض النظر عن طبيعة التخصص العلمي.

مناقشة النتائج:

بحثت هذه الدراسة في موضوع التعليم الجامعي ومستقبل التنمية لدى الشباب، وهي دراسة ميدانية طبقت على عينة من اعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية والخاصة في جمهورية مصر العربية، وقد طرحت الدراسة أربعة أسئلة أساسية وهي: ما درجة تبني ثقافة التعليم الريادي في الجامعات المصرية؟، ما متطلبات التعليم الجامعي الريادي التي تُسهم في تحقيق تنمية الشباب في المستقبل؟ ما العلاقة بين التعليم الجامعي الريادي وتحقيق الاهداف المتعلقة بتنمية الشباب مستقبلا؟ وأخيرا ما اهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي الريادي لأجل تنمية الشباب؟، وتأتي الباحثة هنا لمناقشة ما خلصت إليه الدراسة الميدانية في ضوء الإطار النظري.

١- فيما يتعلق بالسؤال الأول المتعلق بدرجة تبني ثقافة التعليم الريادي في الجامعات المصرية، كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن أن هناك ثمان مؤشرات دالة على هذه الدرجة، وقد جاءت خمسة من هذه المؤشرات عند مستوى منخفض مقابل ثلاثة جاءت عند مستوى متوسط؛ ومن ثم فقد جاءت الدرجة الكلية عند مستوى منخفض، وهو ما يعني أن درجة تبني ثقافة التعليم الريادي في الجامعات المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة هي درجة منخفضة، وان ثمة إجماع بين أفراد عينة الدراسة حول ذلك المستوى المنخفض.

وقد عبرت حالة التدني التي تعاني منها ثقافة التعليم الريادي في الجامعات المصرية في عدد من المؤشرات التي يمكن أن نطلق عليها مسمى المؤشرات العكسية، وهي مؤشرات يمكن النظر إليها بوصفها أسباب لحالة التدني تلك، وهي: البيانات السابقة يمكن القول بأن تدني تبني ثقافة التعليم الريادي في الجامعات المصرية يعود لعدة أسباب تعبر عن نفسها تدني الاهتمام بتوعية الطلاب وتزويدهم بمفاهيم وثقافة ريادة الأعمال، وتدني اهتمام الجامعات بعمل ورش عمل تدريبية متخصصة في مجال ريادة الأعمال، وعدم وجود أقسام متخصصة في التعليم الريادي، وعدم تشجيع المناهج التعليمية على الإبداع والريادة، وعدم تهيئة البنية التحتية بالجامعات للتعليم الريادي، وقلة دعم الجامعات لاتجاه الشباب نحو ريادة الأعمال، وتدني قيام الجامعات بعقد شراكات مع الشركات ورجال الأعمال، اضافة إلى عدم تخصيص الجامعة لمؤتمرات متخصصة لرواد الأعمال.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية والتي أكدت على تدني ثقافة ريادة الأعمال مع ما خلصت إليه نتائج بعض الدراسات السابقة عن الجامعات المصرية على وجه الخصوص، منها دراسة (الرميدي، ٢٠٢٣) التي كشفت نتائجها عن وجود حالة من القصور الواضح في دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب، أيضا اتفقت الدراسة الحالية مع ما أكدته نتائج دراسة (عيد، ٢٠٢٢) فيما يتعلق بتدني الاهتمام بتوعية الطلاب وتزويدهم بمفاهيم وثقافة ريادة الأعمال وتدني قيام الجامعات بعقد شراكات مع الشركات ورجال الأعمال بوصفها من أهم الأسباب المرتبطة بتدني ثقافة ريادة الأعمال في الجامعات.

أيضا اتفقت الدراسة الراهنة مع دراسة (نصر، ٢٠٢٢) خاصة فيما يتعلق بقلة دعم الجامعات المصرية لاتجاه الشباب نحو ريادة الأعمال وعدم تشجيع المناهج التعليمية على الإبداع والريادة بوصفها من أهم المؤشرات الدالة على تدني ثقافة ريادة الأعمال في الجامعات.

ومن المنظور السوسيولوجي ووفقا لنظرية الحلزون الثلاثي، فإن تدني مستوى درجة ثقافة ريادة الأعمال في الجامعات المصرية يعود إلى عدد من الأسباب كشفت عن بعض منها الدراسة الميدانية، فوفقا لنظرية الحلزون الثلاثي فإن نجاح مشاركة الجامعات في العمل التنموي وتحقيق الاستدامة المستقبلية لكافة شرائح المجتمع ومن بينهم شريحة الشباب يعود إلى عدد من الاعتبارات يأتي في مقدمتها العمل على صناعة حالة من التواصل والتشابك مع مؤسسات المجتمع خاصة تلك العاملة في مجال الصناعة، وهذه نقطة غاية في الأهمية تنبعت إليها العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (محمود، ٢٠٢٠) والتي

أكدت على أنه بات من الضروري على الجامعات ان تتبنى التعليم الريادي حتى تصبح جامعات ريادية وقادرة على تحقيق الاستدامة، والتعليم الريادي يمثل حجر الزاوية بالنسبة لنظرية الحلزون الثلاثي، وفلسفة الجامعة الريادية باتت بارزة مع التوجه العالمي نحو اقتصاد المعرفة القائم على الابتكار والاستثمار في رأس المال الفكري، ويعني هذا تشجيع ثقافة التجديد، وتسهيل انتشار سريع للاختراعات والأفكار الجديدة في مجتمع معين بأكمله عليه أولا أن يضمن الشروط التي تساعد على ظهور سياق مجدد وهنا يكمن رهان كل المجتمعات التي عليها أن تكون في وقت واحد مجتمعات للمعرفة والتجديد والابتكار وهي مجتمعات تكافح ضد جمود الكفاءات المعرفية وتلبي طلبا مستمرا لكفاءات جديدة، وطلبا أكبر على إنتاج المعرفة وتبادلها وتحويلها.

ولتحقيق ذلك لابد من تفعيل دور الجامعة في تحقيق نموذج إبداعي للتكامل او ما يسمى "ثلاثية الإبداع Triple Helix" أو نموذج الحلزون الثلاثي، ويفترض أن التحول الى اقتصاد المعرفة يقوم على الريادة في التعليم والبحث العلمي في الجامعات ومراكز الأبحاث وربطها بالسياسات الحكومية والصناعية وقطاع الأعمال، وبهذه المنظومة الثلاثية ايضا تصبح الجامعة قادرة على تلبية احتياجات السوق من الكفاءات العلمية المختلفة، ونقل المعرفة من مرحلة المعرفة العلمية البحتة الى مرحلة الإنتاج وخدمة المجتمع.

إن الحلزون الثلاثي يشير الى الدور الجوهري للجامعة في تفعيل العلاقات التعاونية مع الحكومة والصناعة من خلال عمليتي التعليم والتعلم، ويقر هذا النموذج أن العلاقات التعاونية بين الحكومة والصناعة لها أشكال عديدة، كما أن الدور الذي تؤديه الجامعة له أشكال عديدة كذلك، فيتأكد أن هناك مفاهيم حديثة متداخلة قد تكون ضمن أو خارج إطار الحلزون الثلاثي؛ ظهرت المفاهيم الحديثة المتداخلة هذه نتيجة للاختلاف الكبير في تحديد طبيعة دور الجامعة على مستوى علاقتها بالبيئة الخارجية بصفتها جامعة ريادية. وعلية، يمكن تحديد الدور الريادي للجامعات مُتضمنا امتزاج البعد الداخلي والبعد الخارجي معا؛ البعد الداخلي هو البعد الأكاديمي المعنى بتوافر بيئات ديناميكية لتوليد الأفكار الجديدة وتشجيع الابتكار، والبعد الخارجي المتمثل في علاقة الجامعة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي بهدف تسريع حركة وانسياب المعرفة والتكنولوجيا الى المسار التجاري بما يتناسب مع احتياجات السوق والصناعة والحكومة ويتوافق مع أهداف التنمية الوطنية المستدامة، في إطار مفهومي ريادة الأعمال الأكاديمية ونقل المعرفة والتكنولوجيا.

٢- أما عن السؤال الثاني والذي دار حول متطلبات التعليم الجامعي الريادي التي تُسهم في تحقيق تنمية الشباب في المستقبل فقد كشفت النتائج أن هناك تسعة متطلبات، حازت ثمان من هذه المتطلبات على تقدير مرتفع، وجاءت الدرجة الكلية لهذا المحور عند مستوى مرتفع، وهو ما يعني التقدير الكبير من قبل عينة الدراسة واتفاقها على أهمية هذه المتطلبات. أوقد أوضحت النتائج تنوع تلك المتطلبات والتي جاءت على النحو التالي وفقا للأهمية: عمل شركات مع الشركات الصناعية في القطاعين الحكومي والخاص، توفير البنية التحتية الداعمة لثقافة الريادة الجامعية ودعم العمل الحر، إضافة إلى احتضان المشاريع الابتكارية وتحويلها إلى منتجات لتنمية المجتمع، ثم التعاون مع الجامعات العالمية المتخصصة في ريادة الأعمال، وإنشاء أقسام جديدة لريادة الأعمال، وإشراك أصحاب المصلحة وشركات الأعمال لدعم المشاريع الريادية، وأخير متطلب دعم الطلاب ممن لديهم رغبة في عمل مشروعات ريادية، وبناء قاعدة لرجال الأعمال والشركات في محيط الجامعات والتعاون معها.

ويبرز هذا التنوع وتلك الدرجة المرتفعة التي حازتها تلك المتطلبات أهميتها من وجهة نظر عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وتتفق نتائج الدراسة الراهنة مع عديد من الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع التعليم الريادي سواء في الجامعات المصرية أو غيرها من الجامعات العربية، حيث اتفقت مع نتائج دراسة (بن حكومة والكشر، ٢٠٢٣) والتي أكدت على أهمية توافر البنية الأساسية اللازمة لدعم التوجه نحو التعليم الجامعي الريادي، وأوصت بضرورة تبني

الجامعات المصرية سبل تعزيز متطلبات التعليم الريادي، واتفقت ايضا مع نتائج دراسة (لخضر وشاطر، ٢٠٢٣) والتي أشارت نتائجها إلى أهمية دعم الطلاب للتوجه نحو العمل الريادي وذلك من خلال اختيارهم للمحتوي التعليمي الناجح وأكدت أيضا على أهمية تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلبة وتحويلها إلى ممارسات ريادية ناجحة.

وتعد النتيجة الخاصة بأهمية تأسيس الشركات مع المؤسسات العاملة في سوق العمل سواء كانت مؤسسات صناعة أو تجارية من النتائج المهمة التي اتفقت فيها الدراسة الراهنة مع العديد من نتائج الدراسات السابقة، منها: دراسة (علويط وفرعون، ٢٠٢٢) ودراسة (رجب، ٢٠٢٢) ودراسة (النعيمي، ٢٠٢٢) ودراسة (لبيب، ٢٠١٩) ودراسة (عبد المولى، ٢٠١٧)، حيث أبرزت تلك الدراسات أهمية توجه الجامعات نحو عقد شركات مع المحيط الخارجي لها، واعتبروا تلك الشركات تمثل احد أهم آليات تلك الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة من خلال فلسفة التعليم الريادي. ولم يقتصر الأمر على الدراسات العربية فقط، بل أن الدراسات الأجنبية أيضا أكدت على أهمية تلك الشركات، منها دراسة (Sambo, 2016) ودراسة (Nian et al., 2014) ودراسة (Islam et al., 2021).

ومن منظور التحليل السوسيولوجي ووفقا لنظرية الحلزون الثلاثي، فإن تفعيل التعليم الريادي في الجامعات المصرية وتفعيل دوره في تحقيق تنمية الشباب واستدامتها، يستند إلى عدد من المتطلبات التي كشفت عنها الدراسة الراهنة، وبعض من تلك المتطلبات يعد اساسيا في تحقيق هذا الهدف من وجهة نظر الحلزون الثلاثي، ومن أهم تلك المتطلبات والذي يعد حلق الوصل الاساسية في نظرية الحلزون ذلك المتطلب الذي جاء في المقدمة والخاص بعمل شركات مع الشركات الصناعية وغيرها والعاملة في محيط الجامعات، فوفقا لتصور إيتزكوفيتز وليديسدورف فإن قوة التفاعلات بين أطراف الحلزون الثلاثي (الجامعة، الصناعة، الحكومة) تعتمد على المكون الذي يمثل القوة الدافعة في اطار العمل، في نموذج الدولة الرأسمالية (التي تتبع سياسة الاقتصاد الحر) حيث تكون الصناعة وقوى السوق هي القوى الرئيسية المتحكمة، تميل كل مؤسسة إلى أن تظل مستقلة تماما، وذلك على العكس من النمط الاخر من الدول التي تهتم فيها الحكومات على كافة الانشطة ومن بينها أنشطة الصناعة والتعليم، إلا ان التحول نحو مجتمع قائم على المعرفة العلمية أصبح دور للجامعات دورا كبيرا على أرض الواقع، نظرا لان الابتكار يعتمد بشكل أساسي على المعرفة العلمية، من ثم أصبحت الجامعات كمصدرا للإبداع والابتكار والمعرفة تشكل كيانا أكثر قيمة، وهنا تبرز فكرة النموذج الحلزوني الثلاثي للابتكار (Etzkowitz and Leydesdorff, 2000, p., 115-116).

ويعد الابتكار نقطة الارتكاز الأساسية في تكوين تلك العلاقة بين الجامعات ذات التعليم الريادي وبين المؤسسات العاملة في سوق العمل سواء الصناعية منها أو غير الصناعية، ووفقا لنظرية الحلزون الثلاثي فإن الابتكار عملية دينامية وفي ذات الوقت تمتلك شبكة معقدة من العلاقات، فالابتكار ممارسة ذات صلة وثيقة بمتطلبات السوق وسياسات الدولة والمؤسسات المسيطرة على الصناعات، فضلا عن تأثير الحركات الاجتماعية والتطورات الحادثة في التكنولوجيا وأنظمة التعليم والبحث العلمي، كل تلك الأمور يجعل من الابتكار حلقة الوصل أو الرابطة بين أطراف الحلزون الثلاثي (الجامعة، الصناعة والحكومة)، فالابتكار نشاط مرتبط بالبحث العلمي داخل الجامعة، وفي ذات الوقت يمثل لب الافكار القابلة للتطبيق التي تقدمها الجامعة للصناعة (المشروعات الريادية نموذجا) وكل ذلك يجب ان يتوافق مع سياسات الدولة في التنمية الاقتصادية (Etzkowitz and Leydesdorff, 2000, p., 114).

٣- وفيما يتعلق بالسؤال الثالث ما العلاقة بين التعليم الجامعي الريادي وتحقيق الاهداف المتعلقة بتنمية الشباب مستقبلا؟، كشفت النتائج عن أن هناك تسعة مؤشرات دالة على هذه العلاقة، وأكدت النتائج على أن كافة هذه المؤشرات حصلت على تقدير مرتفع، وجاءت الدرجة الكلية لهذه المؤشرات عند مستوى مرتفع أيضا، وهو ما يعكس أهمية هذه المؤشرات بالنسبة لعينة الدراسة. وقد كشفت النتائج عن تنوع

المؤشرات الدالة على العلاقة بين التعليم الجامعي الريادي ومستقبل التنمية لدى الشباب، حيث أظهرت النتائج أن هذه العلاقة قائمة على ما يمكن أن يقدمه التعليم الجامعي الريادي للشباب من خدمات ودعم يؤثر بشكل ايجابي على مستقبل التنمية لديهم، وتتمثل تلك الخدمات أو صور الدعم في الجوانب التالية: تعزيز قدرات الشباب على الابتكار، خلق فرص عمل وظائف على المدى الطويل، تعظيم قدرات الشباب على اقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اكتساب الطلاب القدرة على التحليل المالي للمشروعات الريادية، رفع كفاءة استخدام الشباب للموارد، ثم زيادة التمكين الاقتصادي للشباب، ضمان تحسين الإنتاجية لدى الشباب، يليه تعزيز القدرة على نفاذ الشباب لسوق العمل، وأخيرا وتغيير ثقافة طلاب الجامعة نحو العمل الحر والمبدع بمتوسط حسابي.

وتبرز النتائج السابقة تنوع المؤشرات الدالة على قوة العلاقة بين التعليم الريادي وتنمية الشباب، وتتفق الدراسة الراهنة فيما خلصت إليه مع نتائج العديد من الدراسات السابقة، منها دراسة (شاطر ومطر، ٢٠٢٤) والتي أبرزت أهمية الابتكار وضرورة تدريب الشباب على امتلاك المهارات اللازمة في ذلك المجال، كما أكدت دراسة (اليزيدي، ٢٠٢٤) ودراسة (البراشدية والظفري، ٢٠٢٣) ودراسة (إبراهيم وعبد الحميد، ٢٠٢٠) أيضا على أهمية كل من الابتكار واكتساب القدرات المتعلقة بعمليات التحليل المالي للمشروعات، بوصفهما من أهم آليات النفاذ إلى سوق العمل، وأوضحا أيضا الدور الكبير الذي يمكن ان يقوم به التعليم الريادي في تعزيز تلك القدرات، ونظرا إلى أن هذا النوع من التعليم يعد بحق خارطة الطريق لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن منظور التحليل السوسولوجي ووفقا لمقولات نظرية الحلزون الثلاثي يمكن فهم تلك العلاقة القوية التي تربط بين التعليم الريادي وبين التنمية لدى الشباب، بالنظر إلى أن الأسس التي يعتمد عليها التعليم الريادي تعد آليات فاعلة وأساسية لتحقيق التنمية والعمل على استدامتها، ليس فقط لدى فئة الشباب ولكن لدى كافة شرائح المجتمع، وهذا ما أكدت عليه الدراسات السابقة مثل دراسة (إبراهيم وعبد الحميد، ٢٠٢٠) ودراسة (عبد المولي، ٢٠١٧) ودراسة (رجب، ٢٠٢٢)، لقد أكدت تلك الدراسات على أن التوجه نحو التعليم الريادي يعد المدخل الأساسي لتحقيق الاستدامة في العملية التنموية.

ووفقا لنظرية الحلزون الثلاثي فإن الابتكار يمثل في الوقت الراهن الأساس الذي تقوم عليه اقتصاديات المعرفة، وهو الأمر الذي جعل من الابتكار يمثل العامل الحاسم والأكثر تأثير في حركة الاقتصاد، بل أصبح مجالا حادا للمنافسة الدولية، وهو الأمر الذي جعله يحظى باهتمام واسع منذ ثمانينات القرن العشرين، حيث تم التأكيد على أهمية تنمية الابتكار في الأوساط الأكاديمية على وجه الخصوص، وقد نشر هنري تشسبرو كتاب بعنوان "الابتكار المفتوح" أكد خلاله على ضرورة العمل على تنمية الابتكار عبر مسارات متعددة، من التفاعل بين منظمات المجتمع على اختلافها من جهة وسوق العمل من جهة أخرى (Santonen et al, 2014, p.74-75)، وقد قادت هذه الفكرة إلى التأكيد على مدى جدوى نموذج وفلسفة الحلزون الثلاثي في دعم الابتكار المرتبط بالتنمية.

إن عمليات الابتكار التي تمت ضمن نطاق أروقة الجامعات والمؤسسات بشكل رئيسي على أنشطة البحث العلمي، أعادت تشكيل مسارات العملية التنموية بشكل أساسي، إذ أن التطورات الحديثة التي فرضتها تكنولوجيات وابتكاراتها والتي اتخذت منحى جديدا في عصر الانترنت، أعادت بناء العلاقة بين مؤسسات المجتمع المسؤولة عن التنمية (الجامعة، الصناعة، الحكومة)، وهو الأمر الذي دعا إلى بروز نموذج الحلزون الثلاثي، فمع الأخذ بعين الاعتبار حتمية العلاقة بين هذه الكيانات الثلاثة، فإن الابتكار يمثل هنا حيزا زاوية بوصفه العملية الفاعلة التي تقود توجهات الجامعة في علاقتها بالصناعة والحكومة (Etzkowitz and Leydesdorff, 2000, p., 113-114).

٤- وأخيرا فيما يتعلق بالسؤال الرابع والذي يتعلق بأهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي الريادي لأجل تنمية الشباب، كشفت النتائج أن هناك ثمان تحديات تواجه التعليم الريادي في الجامعات المصرية،

وأظهرت النتائج أن كافة هذه التحديات التسعة جاءت عند مستوى (مرتفع)، كما أن الدرجة الكلية لهذه التحديات جاءت عند مستوى (مرتفع)، مما يؤكد على وجود اتفاق كبير حول أهمية تلك التحديات. وقد كشفت النتائج عن تنوع التحديات التي تواجه التعليم الريادي في الجامعات المصرية، وقد جاءت تلك التحديات وفقا لأهميتها على النحو التالي: جاء التحدي الخاص بسيطرة البيروقراطية على العمل الإداري بالجامعات في الترتيب الأول، يليه في التحدي الخاص بسيادة الثقافة الفردية التي لا تشجع على الريادة والابتكار والمخاطرة، ثم تحدي ضعف تلبية الجامعات لحاجة سوق العمل، ثم تحدي عدم مواكبة المناهج لمتطلبات التعليم الريادي، يلي ذلك ضعف التعاون ما بين الجامعات والقطاع الخاص، إضافة إلى ذلك هناك أيضا تحدي خاص بعدم شيوع ثقافة الريادة في الجامعات، وضعف اعداد البرامج الدراسية المحفزة لريادة الأعمال، وأخيرا جاء تحدي غياب الرؤية المستقبلية للتعليم الريادي.

وتتقاطع نتائج الدراسة الحالية فيما خلصت إليه من نتائج تتعلق بالتحديات التي تواجه التعليم الريادي في الجامعات المصرية، مع العديد من النتائج الجزئية لبعض الدراسات السابقة، منها دراسة (شاذي ومطر، ٢٠٢٤) التي أبرزت وجود معوقات تعيق طلبة الجامعات عن امتلاك المهارات الريادية لسوق العمل، وأيضا دراسة (البراشدية والظفري، ٢٠٢٣) والتي أبرزت تحديات تتعلق بتدني تشجيع الشباب على الريادة والابتكار إضافة إلى تحديات أخرى ذات تتعلق بالتدريب وضعف التعاون بين الجامعات وشركات القطاع الخاص، كما أكدت نتائج دراسة (الرميدي، ٢٠٢٣) على أهمية التحدي المرتبط بتدني تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب بوصفه من أهم التحديات التي تعوق دور التعليم الجامعي الريادي، وربطت دراسة (علويط وفرعون، ٢٠٢٢) بين عدم وجود منظومة جامعية فاعلية لريادة الأعمال وبين عدم مواكبة المناهج الجامعية لمتطلبات التعليم الريادي، وعدت ذلك أحد أهم التحديات التي تواجه هذا التعليم في الوقت الراهن والمستقبل.

ومن بين التحديات التي كشفت عنها الدراسة الراهنة _ومن منظور التحليل السوسولوجي لنظرية الحلزون الثلاثي_ يبرز تحديات أساسيان، الأول سيادة الثقافة الفردية التي لا تشجع على الريادة والابتكار، والثاني ضعف التعاون ما بين الجامعات والقطاع الخاص، وتعود أهمية هذين التحديين بوصفها تقويض للفكرة الأساسية التي يقوم عليها منظور الحلزون الثلاثي، فتحقيق التنمية الشاملة المستدامة وفقا للحلزون الثلاثي يقوم على ثلاثة أعمدة أساسية وهي: الجامعة، الحكومة، والصناعة، والجامعة وفقا لذلك النموذج التفسيري تمثل حجر الزاوية في عملية الابتكار، أو ان الابتكار يعد حيز الزاوية، وهو أيضا يمارس ويحتل نفس المكانة بالنسبة للتعليم الريادي، فالتعليم الريادي في جوهره يقوم على الابتكار، ومن ثم فإن بروز الفردية التي تعيق الابتكار لدى الطلاب يعني بطريقة مباشرة تقويض أي فاعلية للتعليم الريادي وتسيب هدفه الأساسي المتعلق بالتنمية المستدامة، وهنا ننقل للتحدي الثاني المتعلق بضعف الروابط بين الجامعات والقطاع الخاص، وتلك العلاقة تشكل جوهر المحور الثالث للحلزون الثلاثي (محور الصناعة)، فالتعليم الريادي الذي تقوم به الجامعات ومن خلال واسطة الحكومة وعبر آليات التي تؤسسها تلك الجامعات مع المؤسسات العاملة في سوق العمل سواء الصناعية منها أو الخاصة، هذا التعليم لا يمكن أن يحقق أي هدف تنموي مستدام على المدى القريب أو المستقبلي البعيد في ظل حالة التدني أو القصور الذي يشوب العلاقة التي يجب ان تنهض بين الجامعات وبين مؤسسات سوق العمل، اذا ان تلك العلاقة هي الضامن الأساسي لتحقيق التعليم الريادي لهدفه عبر الابتكار وغيره من العمليات التي يقوم عليها هذا النوع من التعليم.

التوصيات:

-يجب على الجامعات المصرية الحكومية منها والأهلية والخاصة سرعة البدء في تبني استراتيجية شاملة للتوجه نحو التعليم الريادي.



- على الجامعات المصرية تبني برامج تستهدف رفع درجة وعي الطلاب بالعمل الريادي وذلك لأجل تغيير اتجاهاتهم نحو هذا النوع من العمل.
- أن تعمل وزارة التعليم العالي على تصميم برنامج يستهدف تكوين جيل من الرياديين داخل الجامعات المصرية على اختلافها يتولون مهمة قيادة التغيير المستقبلي نحو التعليم الريادي.
- ادراج مقررات حول ريادة الأعمال في كافة الجامعات المصرية وفي كافة التخصصات النظرية والتطبيقية.
- ان تتبنى ادارات رعاية الشباب في الجامعات المصرية على اختلافها برامج لانشطة طلابية تتيح المعاشية الواقعية لخبرات وتجارب ريادة الأعمال.
- ان تتجه وكالة المجتمع وما يتبعها من وكالات في كافة الكليات بالجامعات المصرية نحو تبني سياسة واضحة لتعميق العلاقات بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص العاملة في سوق العمل.
- تأسيس منتدى لريادة الأعمال في كافة الجامعات المصرية.

المراجع:**المراجع باللغة العربية:**

- إبراهيم، أمال علي وعبد الحميد، رانيا محمد (٢٠٢٠م). التعليم الريادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة تشوهات سوق العمل في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ١١، العدد ١، الجزء ٢، ص ٣٠٥-٣٤١.
- أبو سيف، محمود سيد علي (٢٠١٦م). استراتيجية مقترحة للتدريس لريادة الأعمال بالتعليم قبل الجامعي المصري في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة، مجلة التربية للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، العدد ١٦٧، الجزء ٢، يناير، ص ١١-٧٦.
- أبو عاشور، محمد علي وعبدالمجيد، فريال يوسف (٢٠٢٢م). متطلبات التعليم الريادي في جامعة اليرموك وسبل تعزيزها، أبحاث المنتدى الدولي العاشر للبحث العلمي، إيطاليا، (منشور في) مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد ٤٦، ج ١، ص ٥٤٣-٥٥٨.
- أحمد، عزام عبد النبي والعاني، وجيهة ثابت (٢٠٢٠م). ممارسات مديري المدارس في تطبيق التعليم الريادي كمدخل للتحوّل نحو مجتمع المعرفة: دراسة تطبيقية علي التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان، مجلة الإدارة التربوية، العدد ٥، يناير، ص ١٣-١٠٣.
- الأمم المتحدة، <https://www.un.org>
- البراشدية، حفيظة بنت سليمان والظفري، سعيد بن سليمان (٢٠٢٣م). اتجاهات طلبة التعليم العالي بسلطنة عمان نحو ريادة الأعمال وتحدياتها والحلول المقترحة، مجلة العلوم التربوية، تصدر عن كلية التربية، دار نشر جامعة قطر، العدد ١، ص ٣١-٥٩.
- بركات، وجدي محمد (٢٠٠٨م). آفاق التنمية لدى الشباب وتأثير المجتمع: رؤية أمنية اجتماعية معاصرة، ورقة عمل، مركز البحوث الأمنية، الأكاديمية الملكية الشرقية، وزارة الداخلية، مملكة البحرين.
- بن حكومة، مصطفى أحمد أحمد والكشر، إيمان عمران محمد (٢٠٢٣م). التعليم الريادي الجامعي خارطة الطريق لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية لعينة من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الجامعة الأسمرية الإسلامية وجامعة المرقب، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٢، العدد ٣، ص ٤٠٥-٤٣٠.
- بن شهرة، محجوبة، حواطي، وردة وميساوي، عبد الباقي (٢٠١٩م). تشجيع ريادة الأعمال من خلال دراسة خصائص الريادي الجامعي "دراسة ميدانية علي عينة من طلبة علوم التسيير بجامعة المسيلة"، (في) الإبداع، ريادة الأعمال والتنمية الإقليمية (المحلية) المستدامة دراسات ميدانية وتجارب رائدة، كتاب جماعي تحت إشراف: أحمد دروم، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة زيان عاشور بالحلفة، الجزائر.
- بن عبو، فاطمة ومولياط، مليكة (٢٠١٥م). التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.
- جودي، أمينة وبن غزل، ابتسام (٢٠٢٠م). دور التعليم الريادي في تنمية مهارات رائد الأعمال في ظل اقتصاد المعرفة "دراسة استطلاعية لأراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة بسكرة-الجزائر، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، ص ١٣-٢٤.
- خالدي، رشيدة (٢٠١٣م). دور الجامعة في بناء ثقافة ريادة الأعمال، مجلة الاقتصاد والتنمية، مجلة التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدينة، العدد ١، جانفي، ص ٦٤-٧٩.

- رجب، إسراء محمد أحمد محمد (٢٠٢٢م). تطوير التعليم الجامعي نحو التعليم لريادة الأعمال في ضوء أبعاد التنمية المستدامة: رؤية مقترحة، مجلة العلوم التربوية، كلية التربية بقنا، العدد الثالث والخمسون، ديسمبر، ص ص ٦٨-١٢٢.
- الرميدي، بسام سمير (٢٠٢٣م). تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب: استراتيجية مقترحة للتحسين، العدد السادس، جوان، ص ص ٣٧٢-٣٩٤.
- السعيد، عصام سيد أحمد (٢٠١٥م). التعليم الريادي: مدخل لدعم توجه طلاب الجامعة نحو الريادة والعمل الحر، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، العدد ١٨، يونيو، ص ص ١٣٢-١٧٧.
- سلطان، حكمت رشيد وإبراهيم، رنكين مروان مصطفى (٢٠٢٠م). دور أبعاد التعليم الريادي في تحقيق الأداء الريادي: دراسة تحليلية لأراء عينة من القيادات الإدارية في جامعة دهوك، المجلة الأكاديمية لجامعة نورو، ص ص ٣٤٢-٣٦٠.
- سن، أمارتيا (٢٠٠٤م). التنمية حرة: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٠٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- السهلاني، عباس مزعل مشرف وعلي، علي عبدالكريم (٢٠٢٣م). التخطيط الاستراتيجي ودوره في تحقيق الأداء الاستراتيجي من خلال بناء قدرات الموارد البشرية: دراسة تحليلية لأراء عينة من الضباط في مديرية مكافحة الجريمة المنظمة في بغداد، مجلة العزى للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ١٩، عدد ٢، ص ص ٢٠٧-٢٢٤.
- شاكر، عبد الملك محمد يحيى ومطر، غالب صالح (٢٠٢٤م). درجة امتلاك طلبة الجامعات اليمنية للمهارات الريادية لسوق العمل في ضوء مبادئ التعليم الريادي، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٨٦، المجلد ١١، ص ص ٧٧-١١٢.
- عامر، عبدالرحمن كساب (٢٠١٤م). رأس المال المعرفي، دار كتاب لنشر والتوزيع، القاهرة.
- عباس، صلاح (٢٠١٠م). التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- عباس، يزيد (٢٠١٥م). مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء المتغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر: دراسة ميدانية علي عينة من طلبة جامعة جيجل "القطب الجامعي تاسوست جيجل"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.
- عبد المولى، مروه جبرو عبد الرحمن (٢٠١٧م). متطلبات التعليم الريادي الجامعي في ضوء اقتصاد المعرفة، مجلة الدراسات التربوية والإنسانية، كلية التربية، جامعة دمنهور، المجلد ٩، العدد ٤، ص ص ٤٥٥-٥٣٨.
- عبدالحמיד، سمر الأمير غازي والجزار، فاروق فتحي السيد (٢٠٢١م). دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مع الإشارة للواقع المصر)، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد ٤٠، العدد ٢، ص ص ١٠٩-١٤٤.
- عجيبة، محمد عبدالعزيز، ناصف، إيمان عطية ونجا، علي عبدالوهاب (٢٠٠٨م). التنمية الاقتصادية: المفاهيم والخصائص-النظريات الاستراتيجية-المشكلات، مطبعة البحيرة، الإسكندرية.
- علويط، أميرة وفرعون، امحمد (٢٠٢٣م). دراسة تقييمية لواقع التعليم الريادي لعينة من الجامعات الجزائرية سطيف، المسيلة، بسكرة: نموذج مقترح لتدريس برامج ريادة الأعمال، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد ٨، العدد ٢، ص ص ١١٦-١٣٣.
- علي، سحر محمد وعويس، وردة علي (٢٠٢١م). دراسة نقدية لجهود جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال في ضوء نظرية الرأسمالية الأكاديمية، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، المجلد ١٥، الإصدار ٩، يوليو، ص ص ٣٧٨-٤٨٨.

- عوض، شريف محمد (٢٠١٩م). دور جمعيات رجال الأعمال في التمكين الاقتصادي للشباب، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد ٧٩، العدد ١، يناير، ص ١١-١٠.
- عيد، أيمن عادل عبدالفتاح (٢٠٢٢م). بناء وتنمية الجامعات الريادية لدعم التنمية المستدامة، مدخل القدرة التنافسية المستدامة كنظام، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد ١٣، العدد ٣، مارس، ص ٦-٢٤.
- عيسى، عمرو عبد المجيد إدريس وعبد المحسن، محمد عبد المحسن سعيد (٢٠٢٢م). دور الشباب في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، المجلة العلمية للدراسات البيئية، المجلد ١٣، العدد ٤، ص ٣٩-٦٢.
- فقيهي، يحيى علي أحمد والعبابنة، عرين فايز علي (٢٠٢٢م). الاتجاه نحو ريادة الأعمال وعلاقته ببعض المتغيرات الأكاديمية لدى طالبات كلية العلوم الإدارية بجامعة نجران، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، العدد ١١، ج ١، سبتمبر، ص ٩٢-١٣٠.
- لبيب، سمية حامد (٢٠١٩م). تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدى طالبات قسم الاقتصاد المنزلي تخصص الملابس والنسيج لدورها الفعال في الحد من البطالة والتنمية الاقتصادية، مجلة كلية التربية النوعية للدراسات التربوية والنوعية، مجلد ٢، العدد ٨، مايو، ص ٣٠٣-٣١٧.
- لخضر، وليد وشاطر، شفيق (٢٠٢٣م). التعليم الريادي كمنهج استراتيجي لتنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى طلبة الجامعة: رؤى وتجارب، مدلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد ١٦، العدد ١، الرقم التسلسلي ٢١، ص ٤٩-٦٧.
- لولي، حسيبة (٢٠١٦م). الشباب: قراءة في مقارباته وخصائصه، مجلة المربي، العدد ١٩، ص ٥٢-٧٣، المعهد الوطني للتكوين العالي لإطارات الشباب.
- محمد، جهاد نصر محمد (٢٠٢٤م). آليات مقترحة لتحقيق التعليم الريادي بجامعة أسوان، مجلة كلية التربية-جامعة أسوان، العدد ٤٣، يناير، ص ٢٣٢-٢٥٤.
- محمود، عماد عبداللطيف (٢٠١٧م). التربية الريادية ومتطلباتها من التعليم الجامعي، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد ٣٧ مكرر، ص ١٨٣-٣٢٤.
- محمود، هناء فرغلي علي (٢٠٢٠م). التعليم الريادي: مدخل لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة بالجامعات المصرية: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية ببنها، العدد ١٢٢، الجزء ٤، إبريل، ص ٨٥-٦٤.
- المخلفي، تركي بن منور بن سمير (٢٠٢٢م). دور جامعة القصيم في توفير بيئة داعمة لمنحي التعليم الريادي وفق رؤية المملكة 2030، مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، العدد ١٥، سبتمبر، ص ١١٤-١٥٥.
- مدخل، خالد وطير، عبدالحق (٢٠٢١م). مساهمة الجامعة الجزائرية في نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلبة: دراسة ميدانية في كلية التكنولوجيا بجامعة الوادي، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد ٦، العدد ٢، ديسمبر، ص ١٩٠-٢٠٨.
- ميساوي، عبد الباقي وحواطي، ربيحة (٢٠٢٢م). تطوير التعليم الريادي الجامعي كآلية لتشجيع إنشاء المؤسسة، ورقة مقدمة إلي الملتقى الافتراضي الأول حول: الرؤية الاستراتيجية في ربط الجامعة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المحلي، يوم ٢٧/٩/٢٠٢٢م.
- نحو مجتمع المعرفة (٢٠٠٥م). التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.
- نصر، نوال أحمد (٢٠٢٢م). التعليم الريادي بالجامعات المصرية: مدخل لتنمية الريادة المجتمعية لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة، مجلة البحث العلمي في التربية، المجلد ٣٣، العدد ١، ص ١-٢٣.



النعمي، امتنان حسن (٢٠٢٢م). دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030: دراسة تطبيقية علي أمانة منطقة عسير، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد ٦، العدد ٢٥، ص ص ٧١-٩٣.

اليزيدي، رزق الله بن عبدالله (٢٠٢٤م). دور ريادة الأعمال في تعزيز التنمية الاقتصادية: دراسة ميدانية علي عدد من المشروعات الريادية بمحافظة جدة، المجلة العربية للإدارة، مج ٤٤، ع ٤، ص ص ١-٢٠.

اليونسكو، منظمة العمل الدولية (٢٠١٠م). نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد والعشرين: تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم للريادة في المدارس الثانوية.

المراجع الاجنبية:

- Awan, Abdul Ghafoor (2013). Relationship Between Environment and Sustainable Economic Development: A Theoretical Approach to Environmental Problems, international Journal of Asian Social Science, Vo.3, No.3.
- Etzkowitz, Henry.(1998). The norms of entrepreneurial science: cognitive effects of the new university–industry linkages. Research Policy, Science Policy Institute at Purchase College, State University of New York, 27,pp.,823-833.
- Etzkowitz. Henry.(2003). Innovation in Innovation: The Triple Helix of University-Industry-Government Relations. Social Science Information, 42 (3),pp.292-337.
- Etzkowitz, Henry.(2008). The triple helix : university-industry-government innovation in action. Routledge, New York.
- Etzkowitz, Henry and Lidydesdorff, Loet.(2000). The dynamics of innovation: from National Systems and “Mode 2” to a Triple Helix of university–industry–government relations. Research Policy.29,pp.,109-123.
- Etzkowitz, Henry and Lidydesdorff, Loet.(1999). The Future Location of Research and Technology Transfer. Journal of Technology Transfer 24: 111|123
- Etzkowitz , Henry and Zhou ,Chunyan (2018). The triple helix · university-industry-government innovation and entrepreneurship New York NY · Routledge Online· <https://www.worldcat.org/title/triple-helix-university-industry-government-innovation-and-entrepreneurship/oclc/959698460>
- Etzkowitz, Henry and Zhou, Chunyan .(2021). Triple Helix Twins: A Framework for Achieving Innovation and UN Sustainable Development Goals. Science and Public Policy,13, pp.,2-19.



- Ldydesdorff, Loet.(2010). The Knowledge-Based Economy and the Triple Helix Model. (Annual Review of Information Science and Technology 44,pp., 367-417).
- Ldydesdorff, Loet.(2012). The Triple Helix, Quadruple Helix, ..., and an N-Tuple of Helices: Explanatory Models for Analyzing the Knowledge-Based Economy?, J Knowl Econ. Amsterdam School of Communication Research (ASCoR), University of Amsterdam,3: pp.,25-35.
- Islam, G M Rakibul , Islam serajul, Rana, saifuzzman and Mukti jibunness (2021). Entrepreneurship Education for youth empowerment in public university of Bangladesh, Naem journal,1(16):7-104.
- Nian, T. Y., Bakar, R., & Islam, M. (2014). "Students' Perception on Entrepreneurship Education: The Case of University Malaysia Perlis". International Education Studies, 7(10).
- Perovic, Bojana (N.D). Defining youth in contemporary national legal and policy framework across Europe, youth partnership, partnership between the European and council of Europe in the field of youth.
- Sambo, Wise (2016). Factors effecting youth Entrepreneurship development with kibera, Kenya: the perspective of Entrepreneurship Education, problems and perspective in management,2(14):331-338.
- Sampat, Bhaven.(2006). Patenting and US academic research in the 20th century: The world before and after Bayh-Dole. Research Policy, 35(6),PP.,772-789. Online:
- Turner, Bryan. S.(ed) (2006). the Cambridge dictionary of sociology, Cambridge university press.
- Santonen, Teemu, Kavo-OJA, Jari and Suomala, Jyrki.(2014). The Next Steps in Developing the Triple Helix Model: A Brief Introduction toNational Open Innovation System (NOIS) Paradigm. SYSTEMICS, CYBERNETICS AND INFORMATICS VOLUME 12 , pp.74-83.
- UNESCO (2008). final Report of inter- Regional Seminar, on Promoting Entrepreneurship education in Secondary School Bangkok, Thailand.
- Usman, M. (2016). The Effectiveness of the Entrepreneurship Education Program in Upgrading Entrepreneurial Skills among Public University Students. Procedia - Social and Behavioral Sciences, 224, 117-123.
- Vaičekauskaitė, Rita and Valackienė, Asta (2018).the needs for Entrepreneurship Education at university, journal of teacher Education for sustainability, 20(1):82-92